

ومجموعة من المؤلفين

فرانسوا بيرو

# المساكن واللدن

وخلل توازن الاقتصاد العالمي

ترجمة: د. ناجي البربرousse

من الفكر الاقتصادي

٧



Bibliotheca Alexandrina



0030640

الأستاذة الفتي : زهيركمو

# الماء والبيئة

## وحمل توازن الاقتصاد العالمي

---

من الفكر الاقتصادي

« ٧ »

ومجموعة من المؤلفين

فرانسوا بيرو

# المساكن وللإنسان

وخلل توازن الاقتصاد العالمي

ترجمة: د. ناجي الرزلاوي



منشورات وزارة الثقافة

إلى الجمهورية العربية السورية

دمشق ١٩٨٨

**العنوان الأصلي للكتاب :**

---

**FINANCE , PRODUCTION ET DESEQUILIBRES**

**de l'ECONOMIE MONDIALE**

**P A R**

**G. BLARDONE , M. - C. LEROY , F. PEROUX**

**D. DUFOURT , R. SANDRETTO**

**PRESENTATION PAR JEAN - SIMON TABOURNEL**

---

**Finance** = المال والانتاج وخلق توازن الاقتصاد العالمي

**Production et disequilibres de l'economique**

**/mondiale** /تأليف فرانسوا بيرو ... [ وآخرون ] ؛ ترجمة

ناجي الدراوشة . ط ١ - دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٨

٠ - ١٢٠ ص. ؛ ٢٥ سم . - ( من الفكر الاقتصادي ؛ ٧ : ٠

١ - ٢٢٧ ب يد م ٢ - ٢٢٩٥ ب يد م

٢ - العنوان ٤ - بيرو ٥ - الدراوشة ٦ - السلسلة

مكتبة الأسد

---

الإيداع القانوني : ع - ١٢٠٩ / ١٢ / ١٩٨٨

## الاقتصاد والتنمية والمجتمع

### جمعية اصدقاء فرانسوا بيرو في ليون

ان المحاضرات التي القاها فرانسوا بيرو في ليون في هذه السنوات الاخيرة ، وامسية الخامس والعشرين من نيسان ١٩٨٣ المنظمة في الجامعة الكاثوليكية حول المواضيع الكبيرة لتناجه اكدت اهتمام الجمهور في ليون ، وعلى الاخص الشبيبة ، بفكر فرانسوا بيرو وأعماله .

ولذا قرر جامعيون ورجال أعمال ومناضلو منظمات مختلفة وطلاب إنشاء جمعية غرضها الرئيسي ان تنشر بأوسع ما يمكن فكر فرانسوا بيرو وأعماله .

ويعكس اسم الجمعية « الاقتصاد والتنمية والمجتمع » معنى نتاج فرانسوا بيرو كله . وهو وضع الاقتصاد في خدمة تنمية المجتمع بأكمله ، وتنمية « الإنسان كل الإنسان وجميع الناس » . لقد كتب الاقتصادي الأمريكي هـ. ف سبيجل عن هذا النتاج انه الوحيد في أيلعنا القادر على ان ينافس التصور الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام .

ويذكر العنوان الفرعي « الجمعية الليونية لاصدقاء فرانسوا بيرو » بالاصول الليونية لفرانسوا بيرو ، الذي ولد في ليون وبدأ في « جلمعة ليون » حياته المهنية ، كمعلم وباحث ، وبمجهود الفرق الجلمعية والاجتماعية في « عاصمتنا » الذي كان صديقنا سعيدا وفخورا بالاشتراك فيها .

وتمتزم « الجمعية » ان تنشئ ، بين هذه النشاطات ، وتضع تحت تصرف الجمهور مكتبة ككللة لمؤلفات فرانسوا بيرو التي نفذ كثير منها في ايماننا وصعب العثور عليه . وستنظم حلقة دراسية بين جامعة تدرس لتحليل نتاج بيرو وكذلك لترويج ونشر الابحاث التطبيقية ضمن الافاق التي شقها هذا النتاج .

في حين نجد منذ عشر سنوات ، ان معظم المجتمعات ، في الغرب كما في العالم الثالث ، قد زعزعتها الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ، ثمرات نمو وتنمية صعبت السيطرة عليها، يبدو اكثر فاكثر تفكير فرانسوا بيرو في الاسس النظرية والتطبيقية لضروب الخلل هذه ، وفي الصيغ الممكنة لـ « توازنات » جديدة ، شأنا اساسيا لبروز مجتمع « قديمي » حقا .

**ج بلاردون**

★ ★ ★



## فرانسوا بيرو ، الاقتصاد والسلطة ؛ أولى التنمية

ج . س . تلبورنيل

هناك فترتان مميزتان تركتا أثرا بارزا ، منذ أربع سنوات ، في نشاطات فريق ليون : من جهة ، المحاضرة التي القاها فرانسوا بيرو في ٢٩ كانون ثاني ١٩٨٠ في جامعة ليون الكاثوليكية ؛ ومن جهة أخرى ، اللقاء الذي نظم في المكان ذاته في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ اكراما لفرانسوا بيرو وفي غيبه .

تناول بيان ١٩٨٠ « الاقتصاد العالمي ومجالاته الجديدة » . حدد فيه فرانسوا بيرو ، بالانطلاق من معاناة الازمة العالمية ، تصدعات العالم المعاصر بالخطوط الكبرى : كبوات سير العمل ؛ بدء تغييرات البنيات ؛ تآكل واضح لقواعد اللعب التقليدية ؛ توزع القوى السياسية المؤلم ؛ عدم الانساق في إسباغ الصفة العالمية على المبادلات التجارية ؛ اقتصادات وطنية سريعة التأثير بالازمت الاقتصادية وطوارئ الاحداث ؛ سياق جماع الى التصدير ، في حين أن بلدان العالم الثالث « كمجموع ، لا تجد منطقة التوسع الملية ( القادر على الدفع ) تلقائيا الذي قد يتطلبه منطق السوق » . وهو منطق قاس من جهة أخرى يحكم العالم من خلال « رتب القدرات الشرائية » .

## الخروج من ورطة الأزمة

وبالها من معاناة مريرة : كل يحلول أن يخلص نفسه بالتناقض مع المنافسين في سياق « عالم متناه » ، أو يندرك بوصفه كذلك ، في حين أن « نظام الاقتصاد العالمي يبدأ أمام ناظرينا » . اذ بعكس المظاهر ، لم يكتشف كل شيء بعد ولم يقدر ولم يستصلح .. « ان أرض البشر ، التي يشاهدونها ويحولونها ، لمي بلا حد يمكن تمييزه بيسر » . وتوشك المقاربات القديمة العقائدية والمذهبية ، ان تضلنا عند مقاربتنا للظواهر المعاصرة . غير أننا « بالمقابل » مسلحون من أجل ان نفهم عالم عصرنا وأن نؤثر فيه بتحليله كشبكة سلطات . فالعالم مجموع تنطبق عليه هندسات مواقع غير مألوفة . تنشئ فيه الافراد والجماعات مجالات فعالية هي مجالات سلطة بين فاعلين غير متساويين أساسا » . فالأقليات الاوليغارشية الثرية التي لها امتداد في هذا الاحتكار أو ذلك من احتكارات القلة ، وتمركز الوسائل المادية وأجهزة النفوذ واستقطابها تمثل الصفات الأساسية لنظام الاقتصاد العالمي هذا . انه تصارع الجبلية على مستوى الأرض ، بل على مستوى الكون : انه صراع من أجل القوة ، من أجل تأكيد نوع ما من إرادة القوة ، وتقويته من خلال جديلات السيطرة والتفاوتات .

ونعثر على هذا التفكير كله في تحليل ( الفسحات )(\*) أو المجالات الجديدة : مجالات الإمبراطوريات ، وشروط استغلال « تخوم » جديدة ، والمجالات المحيطية ، ومجالات ما وراء الفضاء ومجالات التواصل الجديد . ومع ذلك ، يمكن تحاشي المخاطر التي تمثلها هذه الوقائع غير المتوقعة في أغلب الأحيان وترباطاتها ان شئنا ذلك : وهي مسألة إرادة سياسية محددة على مستوى الرهانات المعاصرة علميا..

---

(\*) الفسحة ESPACE هي المجال الذي تمارس فيه الوحدة الاقتصادية لفاعليها

وتمثل شبكة علاقات وحقل قوى جانبية ونابذة . ( لترجم ) .

## ساعة العاللات وخدام العاللات

تلعب المنشآت « عبر الامم » المرتبطة بالاحتكارات القلّة وبقوى الاقتصاد المختلط ، من خلال الحدود القانونية – السياسية للدول وما وراء الحدود لعبة معقدة من السيطرة البنيوية ؛ فهي تدمج ، على طريقتهما ، الفسحة أو المجال الجغرافي – الاقتصادي العالمي ، محددة هذا المجال بدارة مغلقة من السلع والخدمات والمعلومات بين مركز القرار والاجهزة الفرعية في الاطراف . وهذه البنية – التقنية المالية والاقتصادية نتحلانا : كيف نسيطر على قوتها الموجهة بين أمور أخرى نحو الحد الأعظمي للربح من أجل استخدامهما لخير مجموعات السكان الواقعية ؟ إن قوانين السلوك الحسن لا تكفي في ذلك بداهة . أولا يجب القيام بإصلاحات أساسية في بنيت السلطات ؟ فالوجهة يمكن أن تكون وجهة إخضاع هذه الشركات « للفائدة الجمعية لجميع أمم العالم » .

فلنوضح . « أنها قد تستوجب تقسيما دوليا للعمل يجري تصوره وينظم حسب منطلق عالمية وفي مصلحة الانسانية . وحينئذ تعني عبر – القومية احد أساليب الكشف ، بالنسبة للكل ، عن التكاليف المقترنة الممكنة وعن التوزيع الأكثر عقلانية لفوائض الناتج . وتكون البرمجة مناسبة على مستويات عدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار للوظائف العالمية ، وتطبيق الحسابات الجمعية وإنشاء مؤسسات تضمن في سبيل الخير المشترك للشعوب المعنية . نحن بعيدون عن ذلك ، لكن لا يمكن فهم المطامح الحالية من غير أن نوضحها عن طريق هذه « اليوتوبيا » . وقد تفدو شبكات الشركات عبر القوميات المنظمة على أساس المصالح المشتركة وسيلة مرموقة لاستثمار الكوكب الأرضي حسب مناطق كبيرة من العالم . ومن غير أن تبلغ هذه الشركات عبر القومية ذلك فهي ان وافقت على توجيه جزء من استثماراتها وفعاليتها في سبيل تقدم معنوي الحظ فلها استفدو محروكا قويا للتنمية العالمية » .

ثم يدمج فه . يبرو في هذا التفكير فسحات أي مجالات « التخوم »

الجديدة ، ومجالات التوسع الممكن غير المكتشفة ، والمحيطات والمجالات ( الفسحات ) فوق - الجوية ، التي يمكن أن تكون ، هي أيضا ، فرصا ممتازة للاستثمار المشترك . الا أنه قد نصطدم بالتعارض بين جشع الدول وبخلها وبين اقتصاد الجنس البشري . « ويشمل هذا التعارض ذلك التعارض الذي يفصل بين فكرة السيادة الإقليمية التي تملسها منظمة على عمليات معينة وبين السيادة الإقليمية ، ضرب من الاحتكار الجملي على الأرض ، الممتدة الى المياه الإقليمية » . والرهانات ذات قبلى ضخم من أجل غزو هذه المجالات فى المحيطات ، بقدر ما أن الاستثمارات يجب أن تكون فيها على غاية الاهمية وضروب التكنولوجيا ذات اهلية عالية للغاية : وهذا يصح بالنسبة للموارد النفطية والثروات المعدنية ومنتجات الصيد البحري . فالتحديات التي لا بد من مواجهتها هنا ملحة بقدر ما يكون التنافس والمخاطلة قاسيين . ويمكن هنا أيضا أن يكون المخرج الطوبوي البناء فى تكوين منظمة عالمية ذات صفة علمة تنشط بها مسؤولية فى ادارة الموارد الاقتصادية .

والمسمى ذاته يصح تجاه الفسحات أو المجالات ما فوق الجوية : فهذه المجالات ، التي هي حقل صراع بالنسبة للقوتين العظميين الراغبين فى مملوسة التهديدات الاستراتيجية ، هذه « الملوراء المجالات » تفتح مجموعة من « الممكنات » من أجل مشروعات عملاقة تعمل فى اتحاد وثيق بالقطاع العام . « فهذه المشروعات تتحدى ، بعمدها وطبيعة نشاطاتها وقدرتها على التفلوض أو التملل ، الصور التخطيطية ( الاختزال ) الرائجة للمنافسة « الليبرالية » . فعداها العالمي الشامل يمنحها فى الواقع أسلوب خدمة مصلحة عامة » .

تبقى فسحات ( مجالات ) التواصل الجديد ، أي « شبكات الرسائل يرسلها عدد صغير من مراكز القراءات وتصل الى جماهير متعددة الجنسيات وغير متجانسة اجتماعيا » . هناك سحب عالمي للصحف يبلغ ، كل يوم ، ( ١٠٠ ) مليون نسخة ؛ وهيمنة خمس وكالات صحفية ؛ ومليار جهاز راديو مستقبل ؛ و ( ٣٦٦ ) مليون تلفاز مستقبل : وكثير

من مراكز المستقبل والبث والتخزين وإدارة الإعلام : من أجل أي استخدام ؟ من الذي يسيطر ؟ لصالح من ؟ وما هي الآثار النفسية - الاجتماعية لوسائل الاتصال الجماهيري ؟ وبالفراية سبرنطقا التواصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية : على قدر ما يكون الامر امر تناقل اشارات وصور ، فهل هناك تأكيد من أن هناك تفاهما ؟ وما القول عن العلاقة بين البلدان ذات الايديولوجيات والانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ؟ وما القول عن حضرة « الكلي » « الانساني » ، بشرط ان تكون هذه الاخيرة حضرة « الغرب » ، تحمل رايت ومعايير « الغرب » ؟

ويضيف بيرو : في الحقيقة يجب ان يكون المرء واقعيًا . ان تحول المقول الذي قد يحول مجالات الاعلام الى مجالات تواصل واع وهاذف انما يهدده تركز السلطات والنمو التراكمي للشركات العملاقة والقوى انعطى التي تجري تحليلها بالنسبة لكل من المجالات الجديدة ( الفسحات الجديدة ) .

لا عبر قومية الامبراطوريات الجديدة ولا التي تتضمنها « التخوم » الجديدة ولا التي تطبق التواصل الجديد لها نصيب أن تتفتح وتزدهر من تلقاء ذاتها في شكل عالمي يجد فيه الجميع بيئة ازدهارهم .

قد يفري ذلك بالياس وبالقرار سواء بالاستسلام امام واحدة من القوى العظمى او بالانطواء المبيت في الغمول .

الا أن هناك طرقا للخروج ، واستراتيجيات تعملون في السياسة انمالية لهذا الزمن بالنسبة لجميع الامم .

### **السياسات البديلة بالنسبة للخير الجماعي**

هناك تحديات تتقاذفها القوى الكبيرة وتغيرات في لعبة الهيمنة وتقدمت تسبها كتل الاستثمارات التقنية والعلمية المطبقة في الصناعة وتنافس بين الاقاليم الكبيرة في العالم . ومع ذلك يلح ف. بيرو على دور الامة ( ليست كل امة « شعبا يصعد » ؟ )

ان مستقبل الطبقة العاملة والاطارات يمر عبر مستقبل الامة في المنافسة الجماعية ، على مستوى العالم . ولم تتحول المجموعات السياسية ذات القوى المتوسطة بنانا الى درجة العجز .

ذلك بدقة لانها لا تمسك بالانوار الاولى في تنافس النزعة الاقتصادية وتحالفاتها ولان ثقافتها مخازن لا نظير لها للقيم السلمية ، ويعود لها ، في هذه الفوضى الشاملة ، ان ترفع قيمة مراكز الحيوية التلة والكثيفة التي تلو فيها الابداعية على التسلبية السطحية .

في هذه الشروط ، يمكن ان يوجه الاقتصاد اللامركزي على اساس السوق نحو الخدمة الاجتماعية ، ويمكن ان تلقى السلطات على رؤوس الاموال وعن طريقها اعادة توجه وظيفي مناسب لإضفاء الشرعية عليها في العمق .

ان كل جزيرة مقلومة للتفكك الاخلاقي والاجتماعي تسهم في التطور السلمي للعالم . وقد يكون للامة الامينة لهذا البرنامج ، مهما صغر حجمها ، فرصا واسعة لان تفدو مركز انتشار للتاثيرات الصالحة ،

هل يجب ان نضيف بان امة متوسطة ، عازمة فحسب على الدفاع عن استقلالها الذاتي ، قد لا يمكن ان تهمل اية مشاركة في مجموعات اوسع ، حتى ولو انها لا ترضي مطالبها الخاصة الا على وجه غير كامل ؟

انه احتفاء بالامة ، القدرة ، في ظل شروط نوعية ، ان تكون بوتقة لتعاون مستقبلي على اساس اتحادي بهدف رفع قيمة المجالات الجديدة للانسانية . انه احتفاء بالتحديات وظيفية قادرة على ان تصحح وتكمل الاتحادات الاقليمية : تكون صورة سلطة منظمة على مراكز وظيفية ، تعمل كخدمة عامة دولية ، تدعى بوصفها كذلك ويعترف بها على ماهي عليه .

« بداننا ، بفعل تجربة الامة ، نقدر تقديرنا افضل بطء وتيرة ضروب اعادة تشكيل بنيات العالم من جديد . وهذا الكشف يملينا واجبين ،

متكاملين ، مبلعد تملوض سطحي ، واجب « الطوبى لوية » وواجب الصبر ؛ فان نعدل من الطوبى لوية ، يعني ذلك اننا نرخي نابض التطور ، وان نهدل الصبر يعني ذلك ان نفسده في ضروب تلمير نهائية . فالبنيت الملائمة لاجل طويل للغاية لاقتصاد عالمي حقيقي في خدمة غائية واحدة سبق ان عرفناها وسميناها ودرسناها .

انها لن تتحقق دفعة واحدة . وهي ايضا ، منذ الان وطيلة فترات متوسطة متعاقبة ، صالحة لان توجه بالاتجاه السليم الإصلاحات الممكن تحقيقها وان توحى بالروح التي تنمونها .

انه تحليل لـ « حالة العالم » المعاصر لا تنازل فيه ؛ ونزع القشرة عن اعصاب السلطات وجذور علاقات القوى . بل محاولة نيرة وعلمية في سبيل تنظيم الإصلاحات ، البنيت الجديدة ، بالاحالة الى رؤية انسانية للانسان وابداعه ، ومن اجل وضع سلم رتبوي لها من خلال سلال قيم اخرى غير سلال قيم الاشياء القابلة للحساب الاقتصادي بدقة .

والحق ان نفحة النمو التام لا يمكن ان تتجاهل ان الاقتصاد هو اولا « ابداع مخلوقات » وان هذا الاقتصاد في غايته العميقة لا يمكن ان يكون الا اقتصاد المورد الانساني ، يسود نظام الاشياء القابلة للحساب من اجل خير الانسانية .



هذه هي مقاربة التنمية التي حاولت نموؤة المائدة المستديرة في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ أن تدركها ، في غياب فـ. بيرو . انها مخاطرة خلوقة ان نريد في امسية واحدة عرض تفكير حول بعض جوانب مميزة لفكر فـ. بيرو .

### الانتماء الاستراتيجية

تمسك رينيه سافديتو أولا بتحديد الطلمح الثوري لاعمال فـ. بيرو . ذلك ان نتاجه لا يقتصر على تحسين انماط فكر قائمة ، بل يهجرها ليصنع

انجازات جديدة ومفاهيم قادرة على أن تفسر الوقائع المعاصرة تفسيرا علميا . ومن وجهة النظر هذه ، ما يعرض فرنسوا بيرو علينا « لا أقل من تصور للعالم ، ونظرة جديدة الى الإنسان والمجتمع ، ونظرة جديدة الى العالم الراهن » .

على هذا النحو ، يعتبر ستانديتو أن الاصلة الاساسية لاعمال ف. بيرو هي في أنه عرف أن يدخل من جديد في النظرية الاقتصادية وعلى وجه اعم في تحليل العلاقات الاجتماعية البعد التصوري ، البعد الاستراتيجي لهذه العلاقات .

فالإنسان والجماعات البشرية والجماعات البشرية تغدو فاعلين لتاريخهم ، ومزودين بارادة التأثير ببيئتهم وتكييفها والسيطرة على الفاعلين الآخرين في الحركة الاقتصادية والاجتماعية . ويقول آخر ( وهذا صحيح بوجه خاص في العلاقات الدولية ) ، ان الاهمية العظمى لنتاج ف. بيرو في أنه ينظر الى العلاقات الاجتماعية بأنها الى حد ما « مواصلة الحرب بوسائل أخرى وانها حقل مجلبة لعلاقات السلطة والسيطرة بين فاعلين غير متساويين » .

هذا الفكر يحطم جوانب كلمة من التفكير الاقتصادي - جيس المخططات التقليدية والكمية ، الانسانية والميكانيكية - ويطل على مفهوم اعظم ، هو المفهوم الرئيسي للبناء الذي انشأه بيرو : مفهوم التنمية الشاملة ، الداخلية والمتكاملة .

### مشروع على مستوى الانسانية

عاد الى دانييل دريفور أن يقدم على وجه التحديد مؤلف يسمو الحديث ، « في سبيل فلسفة التنمية الجديدة » لقد قال « هذا العنوان يعبر عن مشروع رائع يمثل في الاصل أيضا برنامج بحث لاستعمال الاجيال المقبلة التي تريد أن تتبع الطريق التي سار عليها المعلم » . وهو قد ألح على ضرورة غمر الديناميكية الاقتصادية ، منذ البداية ،



في تحرر فلسفي بهمه معنى ، وترتيباً على سلم القيم الاجتماعية هذا أو  
ذاك . ويثبت أن هذه التنمية الجديدة تكون موجبة ملزمة بقدر ما تدرج  
ضد التخلف وسوء النمو اللذين يقرضان أما برمتها حالياً . وتمسك  
بالصفات الراهنة لهذا النمو الضروري ، الذي لا غنى عنه ، عندما  
تقاس علاقات القوى وضروب الهدر والغوضى التضخمية أو ضروب  
الظلل والغوضى الناجمة عن الأوضاع المتأزمة . إذا كانت الأمة ، كما  
يذكر فـهـ . بـيرو ، « شكلاً مميزاً من بعث الدينامية في المجتمع في وجوده  
ذاته » فإن التنمية الجديدة – التي توجهها الأمة ومن أجل الأمة – تؤلف  
سياسة تحرر قومي حقيقية : « أن البلدان النامية قد خضعت إلى تشكل  
بنوي قرره الأجانب ولصالحه ، وهذه البلدان تنخرط من الآن فصاعداً  
في النضال السياسي والاقتصادي من أجل إعادة صياغة البنيات من  
جديد صياغة تريدها حكوماتها ويتم تصورها لفائدة سكانها » .

وعلى هذا النحو ندرك إدراكاً أفضل لماذا يجب على هذه التنمية  
الجديدة أن تكون شاملة ، وداخلية ( أي تحيل إلى تحريك واستثمار  
قوى الأمة ومواردها الداخلية ) ، ومتكاملة ( أي تؤمن تماسك القطاعات  
والمناطق والطبقات الاجتماعية تماسكاً أقوى ) – وكذلك ندرك كيف أن  
التفكير في التنمية الجديدة يشارك في أحدث مكتسبات التحليل المنظمي  
ونظرية الإعلام والدينامية الحرارية : فالمسألة مسألة تنمية وتكامل  
من خلال الهدنات الاجتماعية عن طريق سيورة عملية ديناميكية في  
موازنة الفاعلين . هنا أيضاً ، نعثر على أدوار القوى والسلطات في  
الواقع المشخص ، وفي ضروب أفعاله ، يتوازع الفاعلون غير المتساوين  
الأدوار الاجتماعية حسب تسلسل رتبوي معين . « وهذا التسلسل  
الرتبوي تعبير مؤقت عن الحصيلة الصافية لضروب الصراع – التملون  
المميزة لاقتصاد المبادلات السلعية ، الخاضع لتحولات إكراهية والمنظم  
عن طريق « الهبات » . والكفاح من أجل التنمية يجيز إذن أن نحاول  
أن نتعالى على هذا النظام السوقي التجاري البضاعي من أجل أن نهدف  
إلى تنمية الفاعلين البشريين الكلمة : أنه تحد حقيقي للخط القويم  
الاقتصادي والسياسي للغرب المادي .

وهي مشكلة سياسية على نحو بارز .

## السياسة يجب أن تكون حرة ، والحرية ابتداء

تقوم بمدئذ بتحليل ديناميك السلطات والسياسة في فكر ف.بيرو لقد قلنا انطلاقا من استشهد واحد ، كم كان مفهوم السلطة في صميم تفكير «المعلم» : « أن التنظيم القومي والمتعدد القومية يستدعي سلطات قوية وذات مدى طويل خاصة أو عامة أو مختلطة . وتوضح أهمية السلطات الفعلية في العصر الصناعي بالقلونة بين السلطات على الشركات الكبيرة والسلطات على الأراضي الإقليمية ومجموعات السكان . »

وتقوم ، في نهاية الامر ، قوة السلطة التحكيمية في قدرتها على أن تتحدد كتجديد كبير في التنظيم وأن تلبس شرعيتها بالإحالة الى فائدة جماعية والى مضمون متعدد الصناعة ومتعدد القومية . وهكذا تبرز كخلفية لوحة جديليات السلطات كما تعرض ، في بضعة كلمات محملة بالمعنى ، استراتيجية علاقات القوى داخل المجموعات الاجتماعية الكبرى . فالاقتصاد المعاصر في الواقع محبوك حقا من سلطات طبيعتها غير متسوية تتخللها تحالفات وتناقضات وصراعات ومؤازرات يحول الفاعلون من خلالها أن يسيطروا لصالحهم على الثروات والمجموعات السكانية . فالسلطة إذن في صميم فكر ف.بيرو : سيطرة وإبعيات ، علاقات لا تناظر أولا تناسق ، ترتيب المجالات الاقتصادية ، كتل التجديد ، ازدياد معدلات تطور الانتاجات ، وكثير من الأدوات والمفاهيم التي توجه فكر عالم الاقتصاد الذي هو ف.بيرو .

إن السلطة هي كذلك في صميم تفكير بيرو حول ديناميك النظم الاقتصادية ، فهناك مجالات التعايش السلمي ، وصعود شعوب العالم الثالث ، وضيعات المجتمعات الصناعية ، وبروز اقتصاد معمم ، وكثير من المواضيع الخاصة بتفكير المؤرخ وعالم الاجتماع ، الذي هو ف.بيرو . والسلطة هي أيضا في صميم أبحاث ف.بيرو حول التنمية: ابتداء مخلوقات وازدهار المورد البشري ، تقويم واقعي للحاجات الأساسية ، تغطية تكاليف الإنسان ، تحرير الجماعات ، التأكيد على

الحاح الحوار بين الناس ، وكثير من المفاتيح لإدراك بحث الانساني والفيلسوف الذي هو ف. بيو .

والحق ، ان السلطة هي في كل مكان عند بيو ، ذلك ان الأستاذ في كوليج دو فرانس باشر منذ سنوات وسنوات انشاء نظرية شاملة للاقتصاد المعاصر تتوخى تفسير هذا الاقتصاد بتمقده وتعدد أبعاده وترباطاته المتداخلة وأدوار فاعليه العديدين الذين يجدثون لتوسيع هوامش حركاتهم وتميز وسائل قوتهم .

هناك عقدة من الاهواء والإرادات ، وجدليات ضروب الضياع والتحرر ، وبحث عن تأثيرات السيطرة والخضوع أو التخلص من هذه التأثيرات المرادة وغيرها من ضروب الديناميك التي تشهد على البحث المستمر عن السلطة والتي تتخلل في الواقع الظواهر الاقتصادية . ولكن كذلك هناك وقائع مقبولة لا يشرحها المذهب قد عجزت التحليلات التقليدية للتوازن الداخلي والخارجي ، كما يعرضونها عادة ، عن أن تفيدها عنها . ومع ذلك ، إلا يجب أن نحتار عينا بالصراعات والحوارات من أجل حشد فرصنا لإزالة الضياع الجماعي ؟

اذن الهدف هو ازالة الضياع ، والوسيلة هي التنظيم . ومن الضروري أن نسيطر على ظواهر القوة ، وان تؤكد بالتالي على أولية السياسي . ان السياسي في رأي بيو : « ينظم الاقتصاد على صورة أنه يمكن أن يتيح التنمية الداخلية والشاملة والمتكاملة .

وهبين أن السوق ، بمرونتها وبشرط أن يكون التحكم بها مناسباً ، تظل مؤسسة لا بدبل لها للفعالية الاقتصادية المؤتسة .

ويوصي بأن تغدو الاسواق ، اللامركزية ، والامم ، وسلطات القرارات ، التي هي ذاتها لا مركزية ، منحصصة للحوادث هوضا عن أن تستخدم كركائز فوضوية وغير منظمة للمضاربة العولية .

ويعتقد أن التنمية يمكن أن تحدث بإعادة صياغة بنيت المجالات  
الهشة وبإقامة تدفقات الاستثمارات الكبيرة ومؤسسات التمويل الجديدة  
بين المجتمعات وذلك حول أقطاب التنمية .

ويؤكد أن العملة أداة تحرر ، بشرط أن تدار عن طريق التماون  
والحوار ، إلا عن طريق اقتصاد مسيطر أو ناد مغلق من الأمم الغنية .

إن السياسي وحده يمكن أن يرغب ويولد ما يريده الفيلسوف  
والاقتصادي . وذلك عن طريق معرفة ضروب الشدة والثقال والخشونة  
التي تتصف بها المجتمعات والوقائع الجغرافية الاقتصادية والتقنية  
والبشر .

غير أنه في نظر بيرو ، أن السياسي هو كذلك ، وهو أيضا فيما بعد  
الافق الانساني : لطبيعة خاصة ، عليه أن يتبع الحياة ، وعليه أن  
يحافظ على الحياة ، لأن الحياة حرية ولأن الحياة إبداع . أن السلطة  
- بما هي سلطة - لا يمكن أن تقتصر لأنها سلطة على إزالة الحياة والحرية  
وهو عمل يهب الشرعية لسلطانها .

أن الحياة هي الخير الاسمي للانسان التاريخي ؛ أن الحرية هي  
الخير الاسمي للانسان المثالي . ولا يمكن اصفاء الشرعية عن طريق  
عنف نفعي النزعة وعن طريق احالة نفعية على اهدار قيم الانسان العليا.

« من هنا نبحم أن دور الدولة الاقتصادي الاساسي في الحد الأدنى،  
دور الحكم الأعلى ، إنما هو الحفاظ ، في شروط تاريخية ، على حياة  
كل كائن انساني وحيثه ( ... ) أن تدمير الطاقات الفعلية أو الكامنة  
الخاصة بخدمة الحياة والحرية ، ما كان اقتصاديا البتة ، فلاكراه  
والعنف على رأي ماكس ووبر لابد أن يقدم على الدوام الدليل على  
جدواهما الاقتصادية ، « بل أن هذا المضمار واسع جدًا الذي يقيّم  
فيه النفع الاقتصادي لمجموع بشري بتقليل الاكراه العاقل فيه الى  
الحد الأدنى » .

ربا له من انفتاح ! وليكن مسموحا أن نقول بين هذا الفكر وفكر حنة أراند التي تكون السياسة في نظرها « مجال حرية : ان الحرية ( ... ) ليست مجرد واحدة من المشكلات والظواهر العديدة في الميدان السياسي بالمعنى الدقيق ، مثل العدالة أو السلطة أو المساواة ، ان الحرية التي لا تغدو الا نادرا - في فترات الازمة أو الثورة - الهدف المباشر للعمل *l'action* السياسي ، تكون في الواقع الشرط الذي يجعل البشر يعيشون معا في تنظيم سياسي . بلاها ، تغدو الحياة السياسية بما هي كذلك فاقدة المعنى . اذ ان مرور وجود السياسة هو الحرية ، وحقل تجريبها هو العمل *L'action* » .

هي رؤية سياسية للعالم : هل يرى بقدر كاف الى أية وجهة ينظر الاستاذ بيرو ؟ في نظام الغايات : المورد الانساني ، في ترتيب الوسائل : التنظيم ، وبهذه الوسيلة التي لا يمكن تفاديها : المال ، النقد ، ذو الدور المتلبس .

### من العملة العالية الى النقد من اجل العالم

أوضحت ماري كريستين لودوا دور العملة وأهميتها في فكر فد. بيرو . ان النقد ، بما انه ليس بضاعة ولا مجرد آلية تيسر سير عمل الاقتصاد ، انما يظهر كوسيلة عمل ، وأداة سلطة . ان الموازنات ، ومفاعيل السيطرة والتفويضات يمكن أن تضخم أو تختف حسب السيطرة الواقعية التي يمتلكها الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون . فالتنقد قطعة رئيسية من دارات اعلام أصحاب القرار : انه ينقل الاعلام ويشترك في انشاء دارات الاعلام ، انه يتيح انتشار السلطة ، وإدارة السيطرة ، انه يسهل ردات فعل الفاعلين او يجعلها تبطئ ويسرع قدراتهم على رد الفعل او يلجمها .

زد على ذلك ، انه يتيح التراكم على يد الفاعل بهدف الرقابة على استراتيجيات اقتصادية ما ، انه السلاح المميز الذي يقود الفاعلين الى

اشراف افضل وسيطرة افضل على القوى والسلطات التي تتجلى في  
أعلى أو أدنى رقعة نفوذها .

غير أن التراكم يشق الغرب إلى الاستثمار وإلى تنمية استراتيجيات  
القوة : أنه من هذه الزاوية الأداة الأولى للسلطة حقا .

يمكن إذن أن يكون لدينا اضطرابات نقدية ومالية ومدبونيخوافراط  
في الاتفاق على التسليح ؛ ولقد كتب ف. بيو : « أننا نلقي رداء من  
الصمت في أغلب الأحيان على إحدى المحددات الرئيسية للتضخم المدمر  
للشعر والثروات واقتصاد السوق » ، أفلا توجد مع ذلك وراء ذلك  
« ضلالات استراتيجية نقدية » تنضّر بالولايات المتحدة في وظيفتها  
القيادية وتفرض عليها أعباء تهدد بأن تفقد لا يمكن تحملها ؟ وغيرها كثير من  
حالات اللاتناسق واللاتناظر المذمومة ، ذلك أنه ، « يبرز في أيلنا التباين  
على نحو صارخ بين نقد عالمي ونقد من أجل العالم » ، ويقول آخر يبرز  
التباين بين عملة في خدمة ضروب السيطرة وعملة تديرها سلطة نقدية  
يجري تشاطرها وتقييدها « بهدف موازنات مقبولة بين تدفقات السلع  
الحقيقية وتدفقات وسائل التبادل » .

### في سبيل استباقية قابلة للتطبيق ، ومن أجل مستقبل مدجن

وكان على جيلبير بلاردون أن يأتي بخلاصة ( خاطرة مرحلية على  
ما يحب بيو أن يقول ) هذه التأملات . وكان عليه أن يتلخّص على البحث  
الذي قلده ف. بيو طيلة حياته : وهو بناء نظرية علمية للفعالية  
الاقتصادية نزوية وقابلة للتحقيق تفضي ، بفضل انضاج مفاهيم  
اجرائية مثل مفاهيم البنية ، قطب النمو ، إلى تفسير السيوروات التي  
تشكل بنية الاقتصاد من خلالها أو تتفكك أو تملك صيغتها البنوية .

وهو قد بين كيف أن تفكير بيو يطل على رؤية واسعة لعالم  
الاقتصاد وكيف أنه يجدد رأسا على عقب نظرية التوازن الاقتصادي  
العالم . وهذا يؤلف هذا التفكير نظرية اجرائية جذيرة بأن تشرح بخاصة

التطورات الجذرية للبنىات المعاصرة ، الا انها قادرة ايضا على ان تتيح اختراقاً نحو المستقبل . كذلك لا يتردد بيرو في تطبيق ادواته على الريادة الاستقبلية . *La prospective* .

لقد كرس بيرو لها ثلاثة فصول من كتاب « حوار الاحتكارات والامم »  
اولا فصل في الحرب الاقتصادية ودلالاتها في مجلهايات هذا المعصر : « ان الحرب الاقتصادية الحاضرة على درجات ما بين الامم ، تؤثر في جميع الصراعات - الموازرات والصراعات - المعلونات في العالم من خلال تجلله امبراطوريات اخر القرن . . »

**ليست السلم الاقتصادية هي غياب الحرب الاقتصادية . ولا تستنبط من تفصيل ساذج او مخائل بالنسبة للسوقا والنظام البضاعي التجاري .**  
إنها ستكون ، إن وجدت يوما ما ، ثمرة تنظيم أصيل للأسواق لا يمضي بدون تجديد للمجتمعات ، ويتضمن هذا التجديد تنظيمات او ضوابط ضرورية . ويكرس بيرو محتوى هذه الضوابط التنظيمية ضمن افق نظام اقتصادي عثلي جديد الخلاصة العلة مؤلفه . فللمجتمع في كل امة وبين الامم لا يتلخص بتحول الدولة او الدول . إنه يبرز في خطوطه الرئيسية في مبادرات الافراد الثقافية لدى الشعوب التاريخية . وربما سينبثق من هذا المجتمع التنظيم القادر على ان يفرض على سير عمل الاسواق العشوائي تنظيما ضابطا مقبولا في مجالات ثلاثة بقدر بانها اساسية : التنظيم ما بعد الربح والضبط ما بعد التجميعية الثقافية والتنظيم الضابط ما وراء الجدليات الراسمالية .

### **خواطر مرحلية : آفاق جديدة في سبيل إبداع جماعي**

إن هذه التأملات توضح لماذا ، في البحث المسير عن نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي البحث عن اسباب الازمة - التحول الاساسي الحالية ومتضمناتها ، لماذا يحيل الباحثون ومتخولو القرار ، ضمنا او صراحة ،

الى فكر الاستاذ بيرو ويقبلون تحريك هذا المفهوم أو ذاك الذي يتيح ادراكا افضل لهذا البعد أو ذاك من ضروب صياغة البنيات الجارية من جديد . وهذه الافكار تفسر كذلك لماذا هناك دراسات هامة كبيرة موجهة الى نادي رومة ، ونادي دالكر ، ومنظمة الامم المتحدة والجماعة الاوربية والجمعية العالمية للريادة الاستقبالية الاجتماعية تستشهد أيضا ، على نحو مكشوف أو خفي ، بأبحاث ف. بيرو كأدوات قياس افضل للمشكلات وتنسيق منهجي أفضل . وهي كأدوات بأبعاد الوقائع المعاصرة وتحمل نصيبها من الريادة الاستقبالية العلمية .

على هذا النحو كان الامر بالنسبة لـ « مفهوم العدالة الاقتصادية الدولية » والتفكير في حق الشعوب في تقرير مصيرها . « من المناسب أن نميز بين مظهرين من حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . للشعوب الحق ، بوصفها مكونة من بشر ، متجمعين إقليميا ، أن تزود نفسها بدول فعالة اقتصاديا وخاضعة طوعا للأخلاق الدولية . غير أن لها الحق كذلك أن تخاطب هذه الدول كي لا تكون مراكز التنمية ، المنشأة على أراضيهم ، متجهة بكاملها الى الخارج وموجهة لصالح مجموعات السكان الخارجية . وطواعية ، قلنا أن هناك حقا للشعوب لتمتلك ، تحت شروط وتحفظات، ثروات أراضيها وحقا للشعوب أن تمتلك أقطاب التنمية فيها » .

وهكذا الامر بالنسبة لـ « مفهوم التنمية - معا » co-développement الذي يتضمن ، في الواقع ، بحثا عن الفوائد المتبادلة ضمن احترام المتفاعدين المتبادل ، عن طريق عقود طويلة الاجل ، قادرة على أن تنظم ديناميك تعاون بهدف تنمية متعددة الأبعاد . وينبغي أن تكون أدواته مرنة ولا مركزية متوافقة مع الوقائع ومتناسقة فيما بينها وينبغي أن تحاول تجنب تصرفات السيطرة غير المتناسقة غير المتناظرة وغير المعكوسة .

إن ديناميك التنمية - معا يتفق مع ديناميك « عقود التضامن » ، المقررة بحرية ، ومع الاسس الممكنة والمبتغاة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الامم وبين الشعوب وبين مختلف الطبقات في مجموعة سكانية واحدة



حسب حدود مؤسستها ألبير تيفوجر ، أعلى مسؤول في « المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية » وفي « مكتب العمل الدولي » في جنيف . ويمكن لهذه العقود أن تتجلى في إطار استراتيجية متجددة للتنمية بين بلدان - بصورة ثنائية - ولكن أيضا بين مجموعات من البلدان على سبيل المثال خلال البنيات المؤسسية لـ « اتفاقية لومي » التي تربط بين بلدان الجماعة الاوربية والبلدان الافريقية ، والمالفاشية وبلدان المحيط الهادئ والبحر الكاريبي المتشاركة .



وهكذا ، كثير من الافكار تشرف على « حقل ممكنات » فسيح ، انارته ابحاث ف. بيرو وفلسفته في النماء التام للمورد الانساني . وهو من خلال تجديد الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يقوده بلا فتور ، يقدم لنا ، اضافة الى التحليلات والافكار الجامعة الثمينة ، هدية قيمة : مبررات نيرة ومسؤولة في ان نأمل وان نتدخل تدخلا افضل في مستقبلنا .

**ليون ، ٥ تموز ١٩٨٤ .**



## رأس المال المالي ، الانتاج المديونية

من اسطورة « التوازن » الى واقع الاختلالات

ج . بلادون

بعد الحرب العالمية الثانية ، سيطرت التصورات الكينزية في التوازن الاقتصادي على السياسات الاقتصادية والنقدية في البلدان ذات اقتصاد السوق . وفي هذا المنظور ، إن مستوى الطلب الاجمالي على الاستهلاك والاستثمار هو الذي يفسر مستوى الدخل والانتاج والعمالة . وبالنسبة ، استخدمت الحكومات ، في سياستها الاقتصادية ، الوسائل الضريبية وميزانية الدولة استخداما واسما ، وعلى الاخص المعجوز ، من أجل ضبط الاقتصاد ومحاولة التحكم بتطور الظروف الاقتصادي .

كما ان ظهور ظاهرة جديدة ، نحو آخر السنوات ١٩٦٠ ، هي التضخم ، المتضارع مع تباطؤ الفعالية الاقتصادية وصعود البطالة ( التضخم الركودي ) بالموازاة مع مديونية الفاعلين الاقتصاديين السريعة الازدياد ، قد سببت تجلدا في الاطروحات النقدية . حينئذ تأكدت من جديد أهمية النقد كسلاح في السياسة الاقتصادية بينما تجدد البحث ثلثة في جذور السياسات الظرفية politiques conjoncturelles من النمط الكينزي . واعتبر التضخم من جديد بمثابة ظاهرة نقدية بصورة اساسية . كما اعتبرت التغيرات المحتملة حدودها في الاحتياطي الاسمي للنقد مسؤولة من تطور الاسعار ومعدلات الفائدة والدخول والبطالة في نهاية الامر . واغترحوا لتصحيح « التوازنات » المختلة

المضطربة على هذا النحو ان يحل محل العمل الحكومي l'action gouvernementale عن طريق الضريبة والموازنة عمل السلطات النقدية ( المصرف المركزي والخزينة ) ذلك من أجل تقليل معدل التوسع النقدي الذي قدر بأنه مفرط ، ومصدر التضخم والبطالة . وفي نظر هذه السياسات ، كلت المسألة مسألة تقليص معدل التوسع النقدي الى مستوى يتفق مع نمو اقتصادي بلا تضخم .

### ١ - عالم اقتصادي مجرد

إن السياسات ، الكينزية او النقدية النزعة ، في الخمسة وثلاثين سنة الاخيرة قد اتصفت بسمتين مميزتين مشتركيتين . فهي من جهة قد ارتكزت ارتكزا أساسيا على عمل السلطات العامة او السلطات النقدية ، وافترض ان الفاعلين الاقتصاديين الآخرين ( المنشآت الخاصة والعامة ، الأسر ، النظام المصرفي ) يكيفون تصرفاتهم آليا الى هذا الحد او ذاك بالاتجاه الذي يتوخاه الحكم . ومن جهة اخرى استندت تلك السياسات الى بعض التدفقات الاقتصادية او النقدية قدّر بأنها محدّدة في إصلاح « التوازنات الأساسية » . وبين هذه التدفقات ، حظيت نفقات الدولة وإيراداتها والجمعلات المحلية والمؤسسات الاجتماعية وبعض مكونات الكتلة النقدية بفتباه خاص أسدته الحكومات .

وكانت هذه السياسات الاقتصادية ، الكينزية او النقدية ، بصورة أساسية ، اقتصادية - اجمالية ، اي شاملة وحكومية . ولم تدمج ، لا في مجالها النظري ولا في ممارستها ، الفاعلين الحقيقيين في الحياة الاقتصادية ، أفرادا او منظمات ، وكلّهم غير متساويين في سلطتهم ومختلفون بعضهم عن بعض في تصرفاتهم المشخصة ؛ ولم تقم بدمج البنيات المميزة للوسط الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي ... التي تكون علاقاتها مصادر إكراهات بالنسبة للفاعلين ؛ ولم تدمج المجالات الواقعية التي تنتشر فيها منافسات الفاعلين الذين لا تنسجم مخططاتهم بالضرورة لا فيما بينها ولا مع خطط السلطة العامة . ولا تنطوي هذه المجالات

الاقتصادية بالضرورة مع الفسحة أو المجال الجغرافي - السياسي القومي أو الاقليمي أو المحلي . إنها تكون متجانسة الى هذا الحد أو ذاك ومتماثلة في بنياتها وسلوكيات فعلها الى حد ما . وتكون المجموعات - الفرعية التي تشكلها متماسكة الى حد ما فيما بينها بالقدر الذي لا يكون فيه مؤكدا انترابط المتبادل لمختلف المجموعات - الفرعية . وأخيرا ، يمكن ان تكون الاهداف التي يتلعبها كل واحد من هذه المجالات أو برامجها أو خططها مختلفة بعضها عن بعض بله متناقضة . وفي هذه المجالات ، تتشكل البنيات وتتفكك ، ويبرز بعضها قادرا على فرض « سيطرتها » على الاخرى . ونشهد كل يوم هذه الظاهرة في المجال الاوروبي على سبيل المثال . ذلك ان « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » هي مجال اقتصادي ليس متجانسا في بنياته وتصرفات فاعليه ، ولا متماسكا في اجزائه ، ولا يحركه هدف واحد ، كل عضو من اعضائها يدرك مصلحته الخاصة ومصلحة الجماعة العلة ادراكا مختلفا ، بما في ذلك الميزات والمحابير التي ينتظرها من سير عملها . ويكفي ذلك لتفسير صعوبات تحقيق سياسة اقتصادية ومالية مشتركة ، وكذلك لتفسير ضروب تعطل سير العمل الذي تعاقب منه « الجماعة » دوريا .

وتتواجد آثار « هيمنة البنيات » كذلك في العلاقات بين المنشآت المتعددة الجنسيات والمنشآت الوطنية . إن المنشآت المتعددة الجنسيات لها بنيات وتصرفات متوافقة مع المجال العالمي . إنها قد تم تصورها وتحقيقها من أجل نشر فعاليتها الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي . فليس من المدهش إذن عندما تندرج في مجال وطني أو إقليمي ، أن تملس مفعول سيطرة على الفاعلين القوميين ، بما في ذلك الدول . إذ أن التوترات والتناقضات والميقت تنشأ بالضرورة من هذا التواجد معا الذي لا يمكن لأي إوالية سوق ولا لأي سياسة إجمالية اقتصادية وتقديرية أن تقضي عليه آليا .

لقد أدركت ، من جهة أخرى ، الامبراطوريات الصناعية الكبيرة في ايامنا ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان ، ادراكا حقا ضرورة

تنظيم سوقها الداخلية بحيث لو أنها فتحت لمنتجات المنشآت المتعددة الجنسيات ، فإن تكون هذه قادرة على أن تملس سلطتها السياسية والاقتصادية والمالية على الدولة ، ولا أن تبعد من السوق المنشآت أو أن تسيطر على رأس المال الوطني . فليست المسألة مسألة نزعة حمائية . بل مسألة تنظيم علاقات القوى السياسية والتقنية والاقتصادية والمالية ، مع الأخذ بعين الاعتبار للبنى ومراكز القرار الجديدة التي تمثلها ، على المستوى العالمي ، المنشآت المتعددة الجنسيات منذ عشرين عاما .

إننا أمام مشكلات نظرية وعملية جديدة تفترض ، للتحكم بها ، جهوداً تنظيمية مبتكرة . وفي هذه النقطة وبالنسبة لاستراتيجيات المنشآت المتعددة الجنسيات ، يظل تنظيم المجال الأوروبي يتطلب الأعداد على نحو كامل . فما من استراتيجية مشتركة قد تم وضعها في أي مجال يخص مزاحمة المنشآت المتعددة الجنسيات . وكانت نتيجة ذلك تدمير قطاعات كاملة من اقتصادات أوروبا ، بلداً بعد بلد ، وفرعاً بعد فرع ، والمعجز عن تنمية قطاعات جديدة تحت ضربات ما يسمونه احتشالاً بالمزاحمة الأجنبية ، لا سيما مزاحمة اليابان والمنشآت المتعددة الجنسيات الآسيوية .

إن التوازن الاقتصادي ، كما يدركه منظرو الاقتصاد - الاجتماعي أو منظرو النزعة النقدية ، إنما هو نظرة فكر وإنشاء مجرد من أجل عالم اقتصادي واجتماعي مجرد ، عالم نماذج الاقتصاد الرياضي مهما كلفت سفسطنها .

وفي رأي فرنسوا بيو ، لا الكينزيون ، ولا أصحاب النزعة النقدية ، يدمجون في تحليلهم العناصر الأربعة الأكثر تمييزاً لحقبتنا وهي : الدور الأساسي للتقدم التقني ( تجديد واختراع ) ، صعود السلطة التقنية ونتائجها على توزيع الدخل ( إن وجود هذه السلطة يجعل من غير الممكن بعد أن نفكر فحسب في موضوع الأجر في حدود الفرق بين الأجرة الاسمية والأجرة الواقعية ) ، الطابع المتزايد للتفاوت في سوق عالمية تتألف في

الواقع من « أسواق غير تلة للغاية وتلاعب بها إضافة لذلك احتكارات كبيرة ووزم مالية قوية تحمل على التفكير ، على مستوى آخر ، في « تحالف السادة الضمني » الذي يندد به آدم سميث بشاقب نظر .

وأخيرا ، لم تؤخذ بالحسبان العلاقات بين التحليل الاقتصادي - الإجمالي المحقق انطلاقا من التدفقات الإجمالية والتحليل الاقتصادي الجزئي لقرارات الفاعلين وسلوكاتهم .

إن السياسات الاقتصادية - الإجمالية ، أو النقدية النزعة ، في العودة إلى التوازن لا يمكن أن تصل إلى أهدافها دائما ذلك أنها لا تأخذ في الحسبان مجموع قرارات الفاعلين ، أي استراتيجياتهم ، ولا البنيات التي تنمو فيها ، ولا المجالات التي تتجلبه من خلالها في « صراعات - مباريات » يمكن أن تفضي إلى التعاون كما إلى السيطرة ، أي إلى النزاعات وإلى « هيمنت البنيات » .

إن ترك هذه الوقائع خروج العقل المفهومي للتحليل وإن عدم اخذها بالحسبان في السياسات المطبقة يقود إلى تفاقم التوترات عوضا عن امتصاصها . وفي الواقع اللعوس ، قد تم التأكد من ذلك بوجه خاص منذ ١٩٧٣ في الاقتصادات الصناعية حينما ردت ، من جهة المستهلكين ، استراتيجيات أعمال اقتصادية - إجمالية ونقدية المنزع من نمط انكماشى موجهة لتخفيض الطلب ، لا سيما بضغط قوة السكان الشرائية ، ردت على استراتيجيات المنتجين - المصدرين للنفط الهادفة ، عن طريق تأثير على الأسعار ، إلى قلب أثر السيطرة الذي كان قد نجح المستهلكون بأن يأنخوهم تحت وطلاتها . فما التوازن هو الذي نتج عنها بل الأزمة ، أي زمرة متسلسلة من ضروب اختلال التوازن الجديدة التي لا تحكم بها .

إن البلدان الصناعية الوحيدة ذات اقتصاد السوق التي نجحت في تدليل هذه الاختلالات أو جعلتها يمكن أن تطاق هي البلدان التي طبقت بهذه الصورة أو تلك سياسات تشاورات واسعة بمشاركة جميع الفاعلين الاقتصاديين بالقرارات مباشرة أو غير مباشرة بأشكال مختلفة مثل :

البلدان وسويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية على الأخص ... في منظور ديناميكي للتوسع الاقتصادي وتكيف بنيت تكاليف الإنتاج مع الضغوط الجديدة للأسعار الخارجية ، لا سيما الضغوط الناجمة عن ارتفاع سعر النفط .

زد على ذلك ، إن هذه البلدان ، مع تشديد ضغطها الاقتصادي والمالي على السوق العالمية ، حمت بأساليب مختلفة مجالها الاقتصادي والمالي الداخلي من الاضطرابات الخارجية . وفي الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لهذه البلدان ، نهضت شركاتها المتعددة الجنسيات بدور هجومي في المجال المالي ، بأسطة تدريجية ونظاميا سيطرتها على المجالات الوطنية المفتوحة أمام سلمها ونفوذها عن غفلة ، في حين كان مجالها الوطني الخاص محميا من المزاومة الأجنبية بجميع أنواع الوسائل ( الرسوم الجمركية ، الأنظمة الصحية ، معايير الجودة ، الخ ) .

وفي اقتصادات السوق الصناعية ، يمتلك الفاعلون غير المتساوين في سلطاتهم ( أفرادا أو منظمات ) معلومات وإمكانيات كامنة ( تقنيات ، مؤسسات ، إواليات ، قواعد لعب ... ) معقدة ومتعددة . وتحركهم خطط إيداع وإدارة لمواردهم المختلفة ، ليس من الضروري أن تكون منسجمة بعضها مع بعض . وهم يعملون في بنيت في حالة تطور مستمر بعضها بالنسبة لبعض . ويطورون مشاريعهم في مجالات اقتصادية ومالية ليس فيها شيء من التجلس تنجلبه فيها حقا الطاقة التي يبذلونها في « صراعاتهم — مؤازراتهم » الدائمة ... في هذا النمط من الاقتصاد ، تفضي السياسة الإجمالية الاقتصادية الكلية أو المالية إما الى احتداد التوترات أو الى تخفيف بعضها ( التضخم ، عجوزات داخلية وخارجية ... ) كي تعرض أخرى ؛ انخفاض الاستثمار الإنتاجي ولكن ، على التوازي ، سباق على المديونية وعلى التوظيفات في المضاربات ؛ تباطؤ الفعالية الاقتصادية ، لا سيما الإنتاج الصناعي ، ولكن تفاقم الأسواق المالية وتنمية طفيلية لبعض الخدمات المرتبطة بإمكانات مكاسب مضاربة ... اما البطالة فهي تتركس في وقت واحد مع تقلبت الفعالية



الاقتصادية - وهذا هو وجهها الظرفي - ومع التطور التقني ، وهذا هو وجهها البنوي - من غير أن تكون السياسات الاقتصادية - الإجمالية أو النقدية قادرة على التأثير بصورة دائمة على هذا الوجه أو ذاك من هذين الوجهين . وهذا ما يضطر الحكومات ، أمام فشل وسائل التأثير الإجمالية على البطالة الحقيقية ، إلى العمل على استقرار البطالة الاحصائية .

## ٢ - الركود الاقتصادي ، والحكم النقدية

إن النشاط النقدي المحموم الذي نشاهد في أبلينا في الاقتصادات الصناعية ما هو الا قتلنا بحجب تراجع الفعالية الاقتصادية . فكل فاعل ( فردا أو منظمة ) ، يبحث ، على طريقته ووفق مشايرمه وإمكانياته ، عن نغطية نفسه بمكاسب نقدية من المضاربات ضد المخاطر الاقتصادية ؛ نني لا يمكن للأجراءات الإجمالية التي تتخذها السلطة العامة أن تفوت تسببها : انخفاض القدرة الشرائية، انخفاض ريمية رأس المال ، إفلاس، بطالة ، الخ . في مثل هذا الوضع ، ما من أحد يمكن أن يتوقع بأية طريقة سيكون عليه رد فعل الفاعلين على التدابير الحكومية الجديدة ذات الطابع الإجمالي التي عليهم أن يتحملوها . على هذا النحو مثلا في فرنسا ، تكشف أن السياسات المضادة - للتضخم ذات الوحي النقدي الخالص عاجزة عن أن تحول دون أن يرتفع معدل التضخم بعد ١٩٧٣ ، في خمس سنوات ، من ٩.٥ ٪ إلى ١٤ ٪ ! إذ لم يرد الفاعلون الاقتصاديون على الإجراءات الإجمالية في التضييقات النقدية كما كلفت تأمل السلطات العامة . وبالعكس ، لو أخذت بالحسبان سيكولوجية الفاعلين الاقتصاديين لتسهل توقع ردود فعلهم وقاد إلى اتخاذ إجراءات أكثر تنوعا وأكثر واقعية من أجل مكافحة التضخم . ذلك أن الفاعلين يبحثون ، منذ ١٩٧٤ على الأخص ، من جهة عن تعويض خسائرم بمكاسب نقدية تلك الخسائر الاقتصادية التي تحملوها بسبب السياسة الحكومية ( خفض القوة الشرائية للدخول ، انخفاض ريمية رأس المال الإنتاجي ، الخ ) ، ويبحثون من جهة أخرى عن إعادة توجيه مدخراتهم من الإنتاج نحو التوظيفات في مضاربات أكثر فائدة في المدى القصير .

في هذا الوضع ، إن القطيعة بين المال والإنتاج لا يمكن إلا أن تتفاقم .  
فالمال يكون أكثر فاكثر وفرة إلا أنه يفضل المضاربة على الإنتاج . هكذا  
تحقق المصارف أرباحا ثمينة ، في حين أن المنشآت تسجل خسائر .

في عام ١٩٨٢ ، حصلت المصارف الأمريكية على أرباح من ٥ إلى ١٠ ٪  
أعلى من أرباح ١٩٨١ . وفي انكلترا ، عام ١٩٨٢ ، تجاوزت المصارف  
تجاوزا كبيرا مستويات ١٩٨٠ المعتبرة آنذاك « مفرطة » بالنسبة إلى  
نتائج قطاعات الاقتصاد الأخرى .

وفي فرنسا ، عام ١٩٨٢ ، من بين خمسة وعشرين مصرفا الأولى  
ثلاثا فحسب وقعت في عجز . في حين أنه بالنسبة للمئة منشأة صناعية  
الأولى ، ثلاثون سجلت مجوزا ، مقابل ١٠ في ١٩٧٩ .

في هذا السياق ، اعتبرت المديونية ، إن حقا وإن بطلا ، كالوسيلة  
الوحيدة لتعويض المخاطر التي تشيعها السياسة الاقتصادية - الإجمالية  
والتقديرة لدى كل فاعل ، بما في ذلك الحكومة ذاتها التي ، تكون مكروهة ،  
من أجل تحقيق مشاريعها والوفاء بوعودها ، أن تقترض أكثر فاكثر في  
الداخل والخارج ، لعدم قدرتها على أن تجني موارد كافية من فعالية  
تدهور أو تركد . في فرنسا ، كلفت دعوة الدولة إلى الإدخار الداخلي  
بقدر ٣١ مليار فرنك عام ١٩٨٠ وبقدر ٢٥ عام ١٩٨١ وبقدر ٤٠ عام  
١٩٨٢ وبقدر ٤٧ عام ١٩٨٣ . ويضاف إلى ذلك بشأن عام ١٩٨٣  
مبلغ ١٤ مليار دولار من اقتراضات الدولة والمصارف في الخارج ! وبلغ  
الدين الخارجي القائم ٤٥٠ مليار فرنك في ١٩٨٣ ، أي ١٤ ٪ من الناتج  
الإجمالي القائم . لقد دخلت فرنسا في منطقة المديونية الحرجة التي يقدرها  
البنك العالمي والصندوق النقدي الدولي بـ ١٥ ٪ من الناتج المحلي  
القائم . حتى لو بقيت فرنسا قادرة على تأمين خدمة دينها (إطفاء وفوائد)  
التي لا تمثل بعد إلا ٦ ٪ من صادراتها من السلع والخدمات في ١٩٨٣ ،  
أي ٥٠ مليار فرنك من أجل ٨٦٠ مليار فرنك للتجارة الخارجية فإن نزعة  
المديونية المتزايدة ذات دلالة على السلوك الموصوف فيما سبق .

وفي هذا السياق أيضا يتصور جميع فاعلي الحياة الاقتصادية التضخم لا كشر اجتماعي بل كوسيلة ، لكل فاعل ، كي يتحرر ، بأقل تكلفة ، من عبء الدين . ويقدر ما تنزع المديونية الى الشيوع عند السكان ، تفقد مكافحة التضخم شعبيتها . ويكون فيها الفاعلون أقل فاعل تأييدا وقلما أقل فاعل يجعلون منها أولوية عملهم Action . ان معاناة ذلك تعني معاناة الى أية درجة يمكن أن يكون سلوك الفاعلين الاقتصاديين الواقعي مختلفا عن السلوك الذي تأمل به السلطات العامة عندما تتخذ تدابير إجمالية بهدف ضبط الاقتصاد وتقليل التورثات . وهذا يعني كذلك الى أي درجة توشك سياسة اقتصادية ونقدية إجمالية أن تكون غير مفهومة وغير فعالة تلك التي قد لا تأخذ في الحسبان بقدر كاف هذه السلوكيات .

أو لم يحن الوقت أخيرا لأن ندمج في التحليل ، النظري والتطبيقي ، الواقع في تفكره ، في البلدان المصنعة كما في العالم الثالث ؟

إذا لم يرد هذا الواقع الى فاعل واحد ، مهما كان قويا ومجتاحا ، أي الدولة . ان الواقع الملموس مكون من «صراعات - مؤازرات» لجميع الفاعلين ، أفرادا ومنظمات علمية وخاصة ، داخلية وخارجية ، ومن بنيت ومجالات تنمو فيها ولا تفتأ تتحول .

إن اخذ الفاعلين والبنيت والمجالات كما هي عليه بالحسبان في النظرية والسياسات يعني التحرر من عالم « النماذج » المجرد ؛ ويعني الخروج من عجز الحكومية والبيروقراطية عن السيطرة على الاختلالات انطلاقا من سياسات تخضع فاعلي الحياة الاقتصادية والاجتماعية « الى موازنات خارجية لا يتدخلون فيها » ؛ ويعني أن نحدد موقع السياسات الاقتصادية والنقدية في ما يدعوه فرنسوا بيروب « ديناميك التأطير » ، الذي لا يضم فحسب الناس واختلافاتهم وسلطاتهم غير المتساوية ومشاريعهم المتناقضة في أغلب الأحيان ... بل يدرج أيضا تطور التقنيات والمؤسسات . ويعني بالتالي الالتزام بمنطق لم يمد منطق التوازن الاقتصادي المتعذر المطلب لإصلاحه عن طريقة فضيلة الدولة فحسب بل بالعكس منطق ضروب الاختلال

المطلوب السيطرة عليها من اجل ان نجعلها يمكن ان تطلق او ان نزيلها عن طريق التشاور والتنسيق والابداعية والتجديد لدى جميع فاعلي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبمعنى الاخذ بالحسبان للبنىات والمجالات التي يمارسون فيها مبادرتهم وقدرتهم على القرار .

وعلى سبيل المثال على تطبيق منطق الاختلالات هذا المطلوب جعلها ممكنا ان تطلق في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، سنأخذ في بلد مصنعة مثل فرنسا مشكلة التضخم ؛ وفي البلدان النامية ، مشكلة التمويل واقليمية النظام النقدي الدولي .

## ٢ - التضخم الفرنسي

أظهر تحليل بنية الضغوط التضخمية الفرنسية ، لا سيما منذ عام ١٩٧٤ ، ثلاث مكونات كبيرة : ضغوط ناتجة عن تطور أسعار المواد الأولية والطاقة ، أي عن صنوف التمويل من الخارج ؛ ضغوط تسببها شروط تنظيم الاقتصاد الفرنسي ذاتها وسير عمله ؛ توترات عائدة الى موقف الفاعلين الاقتصاديين العام .

وعلى مستوى هذه المكونات الثلاثة ، يمكن جعل ضروب ظل التوازن يمكن تحملها عن طريق أعمال actions تأخذ في الحسبان العناصر موضوع البحث ، المحركين ، مجالات القرارات .

### المكونة الاولى : أسعار التمويل من الخارج :

إن تطور أسعار المواد الأولية والطاقة لا يتوقف على الشلبي الفرنسي . إلا أنه على مستوى السياسات التموينية يمكن لهذا المشتري أن ينوع مجالاته الشرائية ليتجنب آثار سيطرة سعر هذا البائع أو ذاك وأن يمارس سياسة ملائمة لإدارة احتياطياته .

## التكوة الثانية : شروط تنظيم الاقتصاد وسعر العمل :

سنذكر بين المشكلات العديدة التي يثيرها تنظيم الاقتصاد الفرنسي وسير عمله أربع مشكلات هي مصادر دائمة للضغوط على الاسعار : تمويل نظام الحماية الاجتماعية ، فرط الاستثمار وسوء استخدام التجهيزات ، شروط الشغل في الصناعة ، شروط توزيع المنتجات والخدمات . ولنصف ان سير العمل العام للاقتصاد منذ عام ١٩٧٤ التسم بتباطؤ الفعالية الاقتصادية المنظم عن طريق الضغوط على الدخول وعلى الائتمان البعيد جدا عن ان يخفف الضغوط التضخمية ، قد زادهما بالتاثير على اسعار التكلفة وعلى الإنتاجية .

ولبيان منطق الاختلالات المطلوب جعلها ممكنة الاحتمال ، نختار من مشكلات التنظيم الاربعة المشكلات التي يثيرها نظام تمويل الحماية الاجتماعية الحالي .

في فرنسا ، بالنسبة لمزاحمين الصناعيين ، ليست تكاليف الاجور ( اجور مباشرة + اعباء اجتماعية ) مرتفعة ارتفعلا مفرطا ، إلا انه تطرح مشكلتان تخصان بنية هذه التكاليف بالنسبة لمنافسينا : من جهة ان عنصر الاجر المباشر ، ضعيف بافراط في حين ان عنصر الاعباء الاجتماعية عال للغاية ؛ ومن جهة أخرى ، إن تمويل الاعباء ، لأنه يركز اساسا على الاجور ، إنما يثقل بافراط على مشاريع القائمة على اليد العاملة وبالتالي على الاسعار والعمالة .

هكذا ، بالنسبة للضمان الاجتماعي ، في عام ١٩٧٨ ، ٩٦.٧٠ ٪ من الإيرادات كانت تأتي من الاشتراكات ، التي منها ٢٠.٨٠ ٪ على كاهل الأجوردين و ٧٩.٢٠ ٪ على كاهل المنشآت . وبالنسبة لنظام البطالة ، لانحدر نصيب الدولة في عشر سنوات من ٥٠ الى ٢٥ ٪ وعلى مستوى « الجملة الاقتصادية الأوروبية » تتأتى الإيرادات الاجتماعية وسطيا ٢٨.٥ ٪ من المنشآت ؛ و ٢١.٦ ٪ من الاسر و ٣٦.٧ ٪ من الدولة .

ان فرنسا ، مع إيطاليا ، هي البلد الذي يكون فيه نصيب المنشآت في تمويل الموازنة الاجتماعية للأمة النصيب الأهم : فرنسا ٥٩ ٪ ، بلجيكا ٤٣ ٪ ، ألمانيا الاتحادية ٣٤٫٦ ٪ هولندا ٢٨ ٪ ، لوكسمبورغ ٢٦ ٪ ، بريطانيا العظمى ٢٦ ٪ . أما نصيب الأسر فهو حسب المتوسط الأوروبي ونصيب الدولة الأضعف بكثير في « الجماعة » .

لقد حان الوقت لإقامة نظام تمويل أكثر عقلانية اجتماعيا واقتصاديا بجعل جميع الفاعلين الاقتصاديين يدفعون : منشآت ، أسر ، دولة ، ولكن بالنسبة للمنشآت والأسر حسب دخولها ، وبالنسبة للدولة تبعا لمسؤولياتها تجاه الأكثر غنى . أنه يجب ان يعود الى البرلمان ان يحدد سعة هذه المسؤولية وأن يشخصها بتحمل عبء جزء من تمويل السياسة الاجتماعية . ان الميزانية الاجتماعية للأمة تهم الأمة كلها ويجب ان يقع عبؤها على كامل الأمة بكاملها . ان تعريض قاعدتها ، بعيدا جدا عن ان يعوق الفعالية الاقتصادية ، هو سيئ جدا . حقا سوف يضاف اثره ، بدلا من ان يحسم ، الى اثر الاجور المباشرة والتأثير على الاستخدام لسن يكون شيئا بلا أهمية . ويقدر « ان تخفيض عشرة نقاط من ٣٤ ٪ الى ٢٤ ٪ من الاشتراكات المقامة على الأجر سوف تتيح خلق ١٨٠.٠٠٠ عمل اضافي في خمس سنوات » .

من جهة اخرى ، ان النواقص التي نلمتها في تنظيم رأس المال في فرنسا واستخدامه تنتج بجزء كبير من تمويل الاعباء الاجتماعية انطلاقا من الاجور . ان أعمال INSEE التحضيرية لاعداد الخطة السليمة معروفة في هذه المسألة .

ان فرط الاستثمار وسوء استخدام التجهيزات قد يكون ، حسب INSEE ، « أحد عوامل التضخم الفرنسي الأساسية » اذ ان احد اسباب الخيارات الرديئة وتوزيع التجهيزات غير السليم ينتج حقا من التمويل المفرط للاعباء الاجتماعية الذي تؤديه المنشآت . ومن أجل التوفير على حساب التكلفة غير المباشرة لليد العاملة التي تمثلها الاعباء الاجتماعية ، ينزع اصحاب المنشآت للبحث باي ثمن عن أن يجعلوا الآلات محل العمل ، من غير أن يستطيعوا دائما أن يقدروا بالضبط تكاليف الائتمان وتكاليف احتلاك هذه التجهيزات واحتلالها .

وهذه التكلفة تتكشف في أغلب الاحيان ابهظ بالنسبة للمنشأة واکثر اکرها من تكلفة العمل ، وعلى الاخص عندما تكون السوق ضئيلة النشاط بسبب ضعف الاجور المباشرة ذاته . اذ قد يكون وضع المنشآت مختلفا تملأ وتوزع التجهيزات اکثر عقلانية فيما اذا کلت الاجور المباشرة اعلی والاعباء الاجتماعية افضل توزيعا على مجموع الفاعلين الاقتصاديين .

ذلك التوزيع السيء للتجهيزات والموارد من رأس المال يعوق الانتاجية . على هذا النحو ، ان ألمانيا [ الاتحادية ] التي كان مستوى تجهيزها للفرد لوحد ادنى من الثلث في السنوات ١٩٧٠ ، من المستوى الذي بلغته فرنسا ، قد أحرزت مستوى انتاجية عمل مماثلا للمستوى الفرنسي . « ربما كانت أسباب ذلك هرم التجهيزات بسرعة ادنى ، ومعدل استخدام افضل لطاقت الانتاج وتنظيما للمنشآت افضل ،وخبرة تقنية للعمال ولهندسين افضل » .

هكذا انن تسبب اختلافات البنيات التي تعاین في تركيب تكاليف الاجور وفي تمويل الحماية الاجتماعية سلسلة من الضغوط والتوترات المتسلسلة على الاسعار والانتاجية . وعندما نزيل اختلافات البنيات هذه، او عندما نجعلها على الاقل يمكن ان تحدث من قبل مختلف الفاعلين ، هذا يعني بالشروط ذاته ان نخفف من هذه الضغوط أو نزيلها .

### **المكونة الثالثة : سلوك الفاعلين المضارب**

ان مكون التضخم الفرنسي الثالث يكمن في موقف الفاعلين المضارب الذين يستبقون على نحو مضطرب ارتفاعات الاسعار وما من ضغط على الطلب أو على الائتمان بقاد رعلى ان يغير هذه الحالة العقلية التي تدفع جميع أولئك للفرن يملكون تأثيراً على الاسعار ، من المنتج الى التاجر، تدفعهم لاستباق الارتفاعات وتبديلها دوريا الى اعلی اما المستهلكون فمن جهتهم بالتالي ينساقون الى ان يطلبوا طلبا مشروعا ضمانات للقوة الشرائية مقابل ارتفاعات الاسعار .

ولعل مكافحة هذا الجانب من التضخم الخاص للغاية ، المرتبط بسيكولوجيا السكان ارتباطا وثيقا ، عليها أن تستطيع الاعتماد على وسيلتين : اعلام الجمهور عن الاسعار وشروط المزاخمة ، ثم ضغط منظمات المستهلكين على جميع مراحل التوزيع ونشاطهم المؤثر فيها . فلما لم يكن للرقابة على الاسعار ، وهي تدبير اجمالي وباهظ للغاية فاعلية بناتا في مجتمعاتنا بالنظر لكثرة السلع والخدمات المعروضة على الجمهور وبالتالي تعدد الاسعار ، فان الاعلام على جميع المستويات ( المحلي والاقليمي والوطني والدولي ) ومن طريق جميع الفاعلين المعنيين ، وكذلك ضغط المستهلكين المنظم لابد ان يتيح ازالة هذا المكون الثالث للتضخم بسرعة بتبديل موقف هؤلاء وهؤلاء الاول والاخرين . على هذا النحو ، ان الاخذ بالحسبان في تطيل التضخم الفرنسي للور نوعي تؤديه بنية هذا التضخم وسيكولوجيا الفاعلين ، ومجالات انتشار الضغوط التضخمية ... انما يقود الى النظر في سياسات مضادة للتضخم ، اي في وسائل عمل وتأثير ، تكون معا اكثر تنوعا من تلك التي تطبقها الحكومة حتى الآن ، لانها افضل ملائمة لكل مشكلة ، واكثر تعبئة بالنسبة للفاعلين بحيث في جميع مراحل الفعالية ( انتاج انما كذلك توزيع ) وفي جميع المستويات ( المحلي والاقليمي والوطني والدولي ) يطلب عملهم المباشر ويجب ان يبرز حاسما . وفي هذا السياق ، ان تأثير الدولة الاجمالي على الاستثمار والنقد - لا سيما بالتوجيه وتكلفة الائتمان - والميزانية ، الخ ، يكون اقدر على التكيف والتنوع . وهكذا عندما يفدو عمل الدولة اقل شمولاً ، يوشك ان يعثر من جديد على دروب الفاعلية والجدوى .

### ٤ - العالم الثالث : الاختلالات الماليةواقلمة النظام النقدي الدولي

في بلدان العالم الثالث كما هي الحال منذ عام ١٩٦٠ وعلى الاخص في هذه السنوات الاخيرة ، عندما تنصح هيئات مثل الصندوق النقدي الدولي بسياسات اجمالية من نمط كينزي او تقدي من اجل تقليص المعجز الخارجية وتسريع التصنيع ونمو الانتاج كانت النتائج ، هنا ايضا ، قلما هي مرضية .



ان ما يميز هذه الاقتصادات في الواقع ، بدرجات مختلفة وبصورة مختلفة حسب كل بلد ، هو غياب أو عدم كفاية الفاعلين والبنيات الاقتصادية ( في الانتاج ، والنقل ، والتوزيع والنفقات الخ ) أو النقدية ( النظام المصرفي ) انقلدة على ايجاد الترابط فيما بينها ، في المجال الاقتصادي الوطني أو الإقليمي ، وبالتالي على تمثل ، تدفقات عوامل الانتاج ، والمنتجات ، والخدمات أو العملة القادمة من الخارج أو العبارة في الداخل . في شروط البنية وسير العمل هذه ، تقل فرصة تلاقي رأس المال المالي برأس المال الانتاجي . فالمال لا يذهب الى الانتاج ، اولا لان الدارات الاقتصادية والمالية ناقصة في هذه البلدان، و «مخلطة التمثيل» . وتدفقات النقد التي تخلقها أو تتلقاها لا تصل ، باستثناء قطاعات التصدير وبشكل ناقص للغاية - الى توليد تدفقات في المنتجات، لانه ، في الدارات غير الموجودة أو المهزوزة الترابط ، لا تؤخذ سلوكيات الفاعلين واكراهات البنيات أو لا تؤخذ بالحسبان بقدر كاف .

ليس دين لعالم الثالث الحالي البالغ ٧٠٠ مليار دولار بالامر الخطير بل عقمه الاقتصادي .

ان دين العالم الثالث ليس ثقيلا للغاية بالنسبة للنظام المالي الدولي حينما يوضع في سياقه ، او بالنسبة لـ ٢٠٠٠ مليار دولار من التدفقات النقدية التي تمثلها المبادلات العالمية منذ عشر سنوات ، او بالنسبة لـ ١٢٠٠٠ مليار دولار من الحركات النقدية التي تولدها هذه التدفقات ، وان دين العالم الثالث يمكن ان يطبقه النظام ذاته ( أو يحمله ) . بالعكس ان دين العالم الثالث يثقل كثيرا من الوجه الاقتصادي والاجتماعي والمالي على البلدان الاكثر مديونية لانه لم يساعد عندها ، في الاولوية الاولى ، على انتاج السلع والخدمات الضرورية لبقاء سكانها ولخلفة دينها ( اطفاء + فائدة ) .

على هذا النحو ، في العالم الثالث ، اكثر ايضا مما في البلدان المصنعة ان التدفقات المالية تخلق المديونية ، لا تنمية الوارد نتيجة تقصير في

الاخذ بالحسبان لسلوكات الفاعلين وضغوط البنيات التي تثقل عليهم  
وطابع المجالات التي تؤخذ فيها القرارات الطابع المتجانس الى هذا  
الحد او ذلك والمتماسك قليلا او كثيرا والمزود بغاية الى حد ما .

ان انفكك الترابط بين التدفقات المالية والتدفقات الانتاجية ، الذي  
يقود بالضرورة الى تعذر تأمين خدمة الدين ، يطرح مشكلة ملائمة التدفقات  
المالية مع الحاجات الواقعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان  
المسألة ، بقدر ما يمكن فعله ، مسألة تقليل الاختلال بين التدفقات المالية  
وتدفقات السلع والخدمات ، وجعله متحملا ، اي قادرا رغم كل  
شيء على توفير الاساسي من تغطية الحاجات الحيوية للسكان  
وخفصة الدين الخارجي .

ان الجاهزيات النقدية المالية اوفر من اي وقت مضى ، الا انها  
نادرا ما تروي بصورة ملائمة وفعالة قطاعات التنمية الرئيسية . من اجل  
ازالة هذا الخلل ، لا بد ان تكون بعض شروط البنية والسلوك والمجال  
مجتمعة ، ولا بد ان تحل بعض المشكلات ، نذكر منها بوجه خاص خمسة  
تسترعي انتباهنا ، كلها تطرح على بساط البحث السلوك الحالي  
للفاعلين ، والبنيات ، ومجالات القرارات .

١ - المشكلة الاولى هي مشكلة السيطرة على خلق العملات الدولية  
انها تخص الفاعلين والبنيات ، وكذلك مجال قرار الخلق النقدي الدولي .

كما تلحق التدفقات المالية بحاجات النمو الواقعية ، فان الشرط  
الاول الذي لشد ما الح عليه منذ عام ١٩٥٩ الاستاذ روبر تريفيان ،  
وهو ضرورة انهاء النظم الذي منذ عام ١٩٤٥ ، يجعل من الدولار وهو  
عملة وطنية يجعل منه عملة تسديد حساب دولية على نحو مميز .

وفي النتيجة ، هذا الوضع يخضع ادارة النقد الدولي - الذي هو  
الدولار في نهاية المطاف - الى قرارات السلطات الامريكية وحدها وبالتالي  
الى المصالح الامريكية وحدها . في سياق من هذا النمط ، قلما تجد

التدفقات المالية التي يمنحها النظام النقدي الدولي ، سواء من أجل مساعداة لموازن المدفوعات أو من أجل الاستثمار ، فلما تجد فرصة لان تتوافق بانتظام مع الحاجات الحقيقية لتنمية البلدان المقترضة . بالمعكس ، انها قد تنزع الى التوافق مع مصالح القوة المسيطرة التي يكون نفوذها غالبا على اجهزة القرار في الموضوع المالي ( الصندوق النقدي الدولي ، البنك العالمي الخ ) . ان انتهاء هذا الوضع يكون بالتالي الخطوة الاولى نحو تحكم افضل بالتدفقات المالية ونحو توفيقها مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين . وهناك حلول عدة ممكنة للتوصل الى ذلك .

ان أحد هذه الحلول يمكن ان يكون اقامة نظام نقدي دولي يتكون من العملات الدولية الاقليمية ، ترتبط في ما بينها وتقبل التحويل فيما بينها . والحق ، ليس من الضروري اللجوء الى خلق عملة دولية ذات طابع عالمي وحيدة . المهم هو ان لا تكون وسائل تسديد الحسابات الدولية عملات وطنية خاضعة لجميع احتمالات وطفرات السياسة الداخلية والخلوجية لبلد المنشأ وبالتالي الى قرارات الفاعلين السياسيين والماليين الوطنيين ( دولة ، مصرف ) وحدهم .

ان هذا الشرط الاول لخلق « نظام مالي دولي جديد » بصطدم ، منذ عام ١٩٥٩ ، بمقبة كبرى ، هي رفض الولايات المتحدة ان تنظر في هذا الحل . ولهذا السبب ، يمكن للتجارب الاقليمية الناجحة وحدها ان تسوق الولايات المتحدة الى ان تراجع موقفها .

لقد حققت أوروبا خطوة أولى ، وجلة للفاية ، في هذا السبيل مع « النظام النقدي الاوروبي » ( S.M.E. ) . في هذه الفترة ، ليس الامر بئانا امر نظام نقدي اقليمي اوروبي حقيقي ، ذلك ان مجموع احتياطات القطع للبلدان الاعضاء لا تشكل صندوقا مشتركا ، وان « الايكو » [ وحدة العملة الاوربية ] ليس نقدا يستخدم في المبادلات والمدفوعات بين البلدان الاعضاء ، بل نقدا حسابيا على الاخص . وان تنظيم بنيت « النظام النقدي الاوروبي »

وقواعد سير عمله ، من أجل أن نجعل منه منطقة نقدية اقليمية حقيقية ،  
تظل بالتالي تتطلب التحقيق تطلبا واسما .

ان « مجموعة السبعة والسبعين » ، ان شئت ، قد تستطيع ان  
تكون منطقة نقدية او اكثر ، وكل منطقة تمتلك عملة تسديد حسابات  
دولية حقيقية . الا ان « مجموعة السبعة والسبعين » التي تضم معظم  
بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية هي بالضرورة غير متجسدة ، الامر  
الذي من اجله قد تكون عملة مشتركة واحدة متعذرة على وجه اليقين ،  
على الاقل صعبة اقامتها حق الصوبة .

ولهذا السبب من الفطنة ان نفكر في عدة مناطق نقدية اقليمية تشكل  
مجالات من المناسب ان تدبر لها على افضل وجه شروط التجانس  
والتماسك ، وكذلك بعض تلاقي الاهداف . ويسهل ذلك ، على ما يعتبر  
الاستاذ تريفيث ، فيما اذا حلوت التجربة مجموعة بلدان ذات بنية اكثر  
تجانسا . على هذا النحو ، مثلا ، ان بلدان الخليج يمكن ان يكون لها  
عملة دولية مشتركة لتسديد الحساب ، وان بلدان افريقيا السوداء يمكن  
ان تنظر في اقلية انظمة اقليمية من هذا النمط ، وكذلك بلدان امريكا  
اللاتينية ، الخ .

ومن أجل ان تمتلك كل منطقة وسائل العمل المالية ، عليها ان تحقق  
التشارك في احتياطات القطع في البلدان الاعضاء . وكل « صندوق نقدي  
اقليمي » ينشأ هكذا يكون مستعدا أن يمد البلدان الاعضاء بمساعدات  
الى ميزان المدفوعات قد تحتاجها . وتنشأ عملة حسابية وتسديد حساب  
مشتركة ، تسدد فيها جميع أرصدة موازين المدفوعات بين بلدان المجموعة  
وفيهما يحسب مجموع الاحتياطات .

وقد تكون أدق شيء على التركيز هي قواعد سير عمل النظام في كل  
منطقة . وفي الواقع ، من غير قواعد لعب دقيقة ، فوائض البعض  
« تأكلها » بسرعة عجوزات البعض الآخر ، وقد يكف النظام بسرعة

عن أن يكون قادرا أن يسير عمله . ولكي يكون النظام قابلا للحياة على نحو دائم ، يبدو من الضروري تحطيم الخل وعدم التوازن بين التمويل ونمو إنتاج « السلع والخدمات » باقناع كل بلدان تقدم الى « الصندوق الاقليمي المشترك » ترابط خطة التمويل وخطة التنمية تتضمن خصوصا الانتاجات الاساسية الموجهة لتغطية حاجات السكان الحيوية والانتاجات القابلة لتأمين خدمة الدين عن طريق موارد الصادرات . و لا يكون تمويل عجوزات ميزان المدفوعات لكل بلد مضمونا ما لم يتوافق مع تحقيق الخطة المقررة أو جزءا من الخطة يقبله الصندوق . ولهذا السبب ، يمكن أن تقدر هذه العجوزات سلفا في خطوطها الكبرى ويدرك « الصندوق » ساهي هوائيه الخاصة في التحرك . سوف تضمن هذه الطريقة على نحو سليم لـ « الصندوق » أن تتوصل البلدان التي تمت مساعدتها على هذا النحو من أجل تمويل عجوز التنمية عندها ، في نهاية خطتها ، وبلغ مستوى نمو ووضع مبادلات خارجية على نحو أن تقلص عجوزها تدريجيا وتزيل عجوز ميزان مدفوعاتها . ويمكن حتى أن تغدو أحد البلدان المقدمة للقطع الى « الصندوق » . وعندما لا يقبل « الصندوق » الخطة ، أو بالنسبة للجزء غير المقبول من الخطة ، فإن عبء المعجز سيقع على الدول وحدها .

فلنذكر أن نظاما تقديريا دوليا اقليميا من هذا القبيل هدفه الاساسي أن يسهل تسديد حسابات موازين المدفوعات . وليس هدفه أن يعول خطط التنمية والاستثمارات .

لذلك ، أن « مجموعة السبعة والسبعين » يمكن كذلك أن تحسن شبكتها المصرفية الاقليمية ، وأن تزود على وجه الاحتمال بمصرف تنمية اقليمية مشترك قد يكمل مصارف التنمية الموجودة . وقد تتمتع هذه الشبكة من المصارف طبعا بإمكان الاقتراض من السوق المالية العالية ، وعلى الاخص لدى المصارف الاوروبية الامريكية ، اليابانية ، من أجل برامج الاستثمار الاقليمية لـ « مجموعة ٧٧ » .

لن يكون هناك اصلاح للنظام النقدي الدولي كما يسير عمله في ايماننا طالما ان التجارب الاقليمية المستقلة عن الدولار (مرتبطة به فحسب الا انها قادرة على ان تحيد آثار تقلبه داخل المجموعة الاقليمية ) لم تجر محاولة اقامتها من احد . لهذا السبب من المهم أن يدو « الصندوق النقدي الأوروبي » بأسرع ما يمكن نظما اقليميا حقيقيا للمدفعات بين الاعضاء أولا ، ثم بين « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » والبلدان الاخرى بعد ذلك . ومن أجل الوصول الى ذلك لابد له أن يقيم صندوقا نقديا يدير الاحتياطات المشتركة و « انكو » لا يكون عملة حسابية فحسب ، بل نقد تسديد حسابات فعلا . كما لابد له كذلك من أن يربط المجال الاقتصادي والمجال النقدي الأوروبي وقيم الترابط بينه وبين بلدان العالم الثالث التي سبق أن ارتبطت به بمبادلات اقتصادية اجتماعية وثقافية كثيفة . لذلك ، يجب على الاقتصاد الأوروبي أن يلاقي من جديد ديناميته ويخرج من الركود الحالي .

٢ ) تكوّن « النظام النقدي الدولي » المقبل من مختلف الانظمة الاقليمية ( S.M.R. ) ، سيكون لـ « الصندوق النقدي الدولي » الحالي على الاخص دور ضبط ومعاوضة بين الانظمة النقدية الاقليمية . وقد يستطيع خصوصا أن يستخدم كدعم للانظمة الاقليمية الموجودة مؤقتا في صعوبات .

٣ ) وأيا كانت بنية « النظام النقدي الدولي » المستقبلي ( اقليمي او موحد ) ، فإن موارد « الصندوق النقدي الدولي » و « البنك العالمي » المتجدد يجب أن تستطيع التوسع الى حد يتجاوز الاحتياطات التي يديرها « الصندوق النقدي الدولي » بفضل الاقتراضات من السوق المالية الخاصة . ويتوجب على « الصندوق النقدي الدولي » و « المصرف العالمي » أن يستطيعا الاقتراض بمعدلات غير مضاربة وأن يمتلكا نوعا من الاولوية على المقترضين الآخرين ( دولة او منشآت خاصة ) . في حالة البنية الاقليمية للنظام النقدي الدولي المقبل ، يجب أن يكون المؤسسات الاقليمية ، كما للمؤسسات المركزية حق الوصول الى مختلف الاسواق المالية . وإذا كلفت الموارد الكلية للنظام النقدي الدولي ذي البنية

الاقليمية المقبل تستطيع ان تبلغ نصف الاموال الجاهزة ( الجاهزية )  
العالية ، فان ذلك سيهيه وزنا مماثلا لوزن مجموع المصارف التجارية  
الخاصة . وهذا ما يجب ان يكون كافيا لاجل « كسر » المضاربات  
وتنشيط تنمية اكثر انسجما للموارد المالية والبشرية على الكرة  
الارضية .

( ٤ ) ان ترتيب المجالات النقدية الاقليمية يستلزم ان تحدد الدول  
الاعضاء بصورة ديموقراطية سياسة النظام الدولي المقبل وسياسة اجهزته  
الاقليمية والمركزية لا ان تحدها اقلية بينها او يحددها موظفو هذه  
النظم . ان هذه الطريقة الاجرائية [ هذا الاجراء ] قد يلزم اجهزة  
النظام النقدي الدولي الاقليمي او المركزي على ان تأخذ في الحسبان  
المشكلات التي طرحها ضروب خلل توازن البنيات الاقتصادية والاجتماعية  
على المستوى المالي والمستوى الاقليمي وفي داخل كل بلد ، وكذلك  
نتائج قواعد اللعبة الدولية الحالية . ولن تعود مؤسسات النظام النقدي  
الدولي تستطيع ان تقتصر على التوصية بتدابير نقدية بسيطة الى مختلف  
البلدان او عرقلة نموها مالم تطبق هذه التدابير ، كما يعمل حاليا  
« الصندوق النقدي الدولي » .

( ٥ ) وأخيرا ، وهذه النقطة الاخيرة ليست بالاقل أهمية ، ان الجهد  
الذي تبذله البلدان المصنعة من جهة ، ومجموع البلدان الدائنة الاخرى  
من جهة ثالثة ، المالكة الرئيسية للاحتياطيات والسيولات في الجزء الاعظم ،  
لاسيما فيما يخص البلدان المصنعة ، بسبب سعة فعاليتها وقدرتها  
الاقتصادية ، انما يفترض بالضرورة ضروب تحديد بل ضروب تخل عن  
السيادة القومية من جانبها ، لصالح ادارة دولية مؤقلمة وديموقراطية  
لمجموع الاحتياطيات العالمية واحتياطياتهم الخاصة . وبالمقابل ، يكون  
لهذه البلدان الحق ان تنتظر بان لا توافق المؤسسات الاقليمية والمركزية  
للنظام النقدي الدولي ان تمويل إلا برامج التنمية الجدية ، أي  
البرامج المبنية بالاولوية على استثمار الموارد المالية والبشرية للبلدان  
المقترضة من اجل التغطية الاولى للحاجات الاساسية لمجموع السكان .  
وهذا يفترض ، من جانب البلدان النامية ، قبول رقابة تنهض بها اجهزة

النظام النقدي الاقليمي والدولي على تنفيذ الخطط والبرامج التي تمولها بالتضامن جميع البلدان الاعضاء في هذه الهيئت .

في ايامنا ، كثير من الحكومات تخطط تنمية بلدهم مع اغتناء الطبقات الحضرية القائدة وحدها . ان هذا الوقف لا ينسجم كذلك ، لا مع انشاء نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الاخذ بالاعتبار للحاجات الاساسية للشعوب والمصالح المتبادلة للامم ، ولا مع تحقيق نظام نقدي دولي جديد يركز على تضامن مالي للامم ، على الصعيد الاقليمي والوطني ، اي ، في النهاية ، على وضع جزء من العمل المدخر من كل بلد ، تحت تصرف الجميع ، وبصورة رئيسية تحت تصرف البلدان الاقفر ما تكون .

ما حظي العالم البتة بمفكرة املمه اضخم على مستوى الكرة الارضية وأبدع على مستوى البشرية ، من هذه التي تبدوها ، بالنسبة لآخر القرن العشرين وبالنسبة للقرن الواحد والعشرين ، مفكرة التنمية ، الا ان البشر ما كانوا البتة بخلاء وفزعين الى هذا الحد في استخدام مواردهم النقدية الهائلة .

فالعالم الفني يستمر في ايامنا في موقفه المتحفظ والمرتاب الذي اتصف به حينما كان مايزال فقرا في القرن الاخير . ينبغي بالحاح تحرير المال من اجل تحرير البشر ووضع النظام المالي الدولي بومته في خدمة تنمية الانسانية .

ههنا ايضاً ، كما في الموضوع الاقتصادي او الاجتماعي او الديموغرافي ، ليست المسألة مسألة تقنية . ذلك اننا نعرف الان كيف نحقق ذلك وننظم من جديد النظام النقدي الدولي تبعاً لمتطلبات التنمية . انها مشكلة ثقافية في العقلية وسياسية في الارادة . ان الامر في جعل الناس يقررون الانتقال من عصر « الامم البخيلة » الى عصر « الامم المتضامنة » . وهذا لا يحدث مالم يؤخذ في الحسبان مما الفاعلون ، جميع فاعلي التنمية ، ثم وضع البنىة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية ، ثم مجالات



العمل الممكنة وترابطاتها ( المحلية ، والوطنية ، والاقليمية ، والمالية ، الخ . ) ومالم يتحقق الاستناد الى ديناميات التنمية : اي الى تقدم التغيرات ، وحيوية السكان ، ودور المؤسسات .

### • - نحو ترابط بين الاقتصاد الاجمالي والاقتصاد الجزئي

ايضا كانت طبيعة المشكلات الاقتصادية المطروحة او حجمها ، اكلت المسألة مسألة ضروب اختلال التوازن في النمو يجب القضاء عليها او جعلها يمكن ان تطلق في البلدان المصنعة او مسألة اختلالات في تنمية الموارد المادية والبشرية في العالم الثالث ، فان البحث عن التوازن من طريق مقاربة اقتصادية - اجمالية او نقدية يصطدم بتعدد الواقع ووجود اختلالات وتناقضات بحيث يبدو التأثير على الكميات الاقتصادية الاجمالية وحدها غير قادر على السيطرة عليها او حتى على مجرد جعلها متحملة . وفي مجابهة هذه الوقائع ، يلاقي الاقتصاديون ، المنظرون مثل رجال العمل ، عقبة لا يمكن تذليلها : وهي وجود فاعلين في جميع المجتمعات او مجموعات فاعلين غير متساوين فيما بينهم ، مزودين بسلطات واقعية قادرة ان تمنح لهم على حد سواء ان يؤمنوا بنجاح السياسات التي يوافقون عليها وان يفسلوا جميع التدابير التي يشجبونها ؛ وهي وجود بنيات ، مصادر قيود وعراقيل ، امام تطبيق السياسات التي لا تأخذها في الحسبان ؛ وهي واقع مجالات العمل المختلفة الاهداف والتجانس والتماسك التي يتجابه فيها في « صراعات - مؤزرات » مستديمة فاعلون راغبون في الوصول الى وضع مسيطر ، وضع مهمين . في هذا السياق ، الذي عرضته للنور أعمال فرانسوا بيرو ، المكوّن من هذه البنيات وهذه المجالات انما يستند الفاعلون و « الوحدات الفعالة » عندهم او لا يستندون على ديناميات التنمية : التقدم التقني ، البشر ، المؤسسات ، في سبيل بلوغ اهدافهم في الاجل المتوسط او الاجل الطويل واقامة سلطتهم المسيطرة المهيمنة .

للمرة الاولى ، كما يبدو ، ان مقاربة من هذا النمط تمنح اقلية

الرابطة بين التدفقات الإجمالية الاقتصادية أو النقدية للجمالية ( الوجه الاقتصادي الإجمالي ) وسلوكيات مختلف الفاعلين ( الوجه الاقتصادي الجزئي ) مع الأخذ في الحسبان البيئة البنوية أي الجمالية التي تجري فيها جمالية هؤلاء الفاعلين ، سواء كانت إجمالية أو قطاعية ، فعالية جمالية أو فردية ...

ان الامكانيات التي يقدمها هذا النمط من التحليل للترابط أخيراً بين الجوانب الاقتصادية الإجمالية والجوانب الجزئية وكذلك الجوانب النقدية إنما تبدأ آفاقاً جديدة كل الجودة في السياسات الاقتصادية والنقدية ، أي في الكفاح الذي يخوضه الإنسان منذ الأزل مع الأمل بأن يسيطر على سموه وتطوره .

في اللحظة الفورية، ان هذه المقاربة المتعددة الأبعاد للوقائع والمشكلات، المستوحاة مباشرة من أعمال فرانسوا بيرو ، قادرة على توجيه العالم الى أن لا يعود يدير « الأزمة » بل يخرج منها .



## المديونية ، بنيات التمويل ، بنيات الانتاج

م. ش. لوروا

لقد حلت نظريات عدة العلاقات بين المال والاقتصاد ، من خلال المديونية .

ان النظريات الكلاسيكية - الجديدة ، لاسيما التحولات التي تعنى بـ « خلل التوازن » والنظريات الكينزية التي تحلل توافقات المدفوعات ، انها تركز على فرضيات لا تأخذ في الحسبان الاشكال البنوية والمخصصة للفاعلين الاقتصاديين ولمفهوم السلطة الذي يتيحه احتياؤ العملية .

وهناك تحليلات حديثة تدمج هذين الوجهين ، الا انها قليلة العدد وسنقدم في هذا المقال تحليلا مستوحى من أعمال فرانسوا بيرو . ففي الافاق المختارة ، لا يمكن ادراك مؤشرات التوتر التي تتمثل في المديونية والنمو الضعيف للاقتصاد والتضخم ... الا ان يؤخذ في الحسبان عند التحليل « فترة السطوة » التي تكونها السلطة .

وسيكون موضوع هذا المقال محاولة لبلغة طلاقات السلطة التي تقوم في ايماننا بين بنيت المال وبنيات الانتاج بهدف ابضاح طبيعة المديونية ودلالاتها هذه المديونية التي تتيح حاليًا على عدد من البلدان .

## المديونية والاستراتيجيات المالية

ان المديونية هي مؤشر للتوترات ( او الضغوط ) التي تظهر بين بنتين : بنية الانتاج وبنية المال . وليست المديونية ، بخلاف ما يتبع التحليل الليبرالي الجديد افتراضه ، دالة على اختلال التوازن في سوق الرساميل ، تربط بين « عرض الادخار » وبين « طلب الاستثمار » .

ان المديونية تعبر عن الصراع المالي الذي ينتج عن تجلبه استراتيجيات مجموع الفاعلين و « الوحدات الفعالة » في الانتاج مع استراتيجيات مجموع الفاعلين الماليين و « الوحدات الفعالة » المالية .

ان استراتيجيات بنيت الانتاج ، عندما تطلب « الادخار » من اجل الاستثمار ، فلها تجلبه استراتيجيات بنيت الاموال التي تعرض العملة . والمجابهة تدور حول الكميات والاسعار ولكن ايضا حول استخدام « الادخار » . انها تنتج عن الرؤية المختلفة للمستقبل التي يمكن ان يحتارها المنتجون والماليون وعن الخيار الاقتصادي الذي ينجم عنها . على سبيل المثال ، ان البنية المالية ، في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ : المتأثرة بـ « الصدمة البترولية الثانية » لا تريد بأية حال ان تراهن على المستقبل؛ وكنتيجه ، يوجد المال بسهولة للمدى القصير ، الا ان الحصول عليه صعب للمدى الطويل . ان المؤسسات المالية تبيع بكل ثقلها على المنشآت كي تجعلها تقبل وجهة نظرها ، مهما كانت بالنسبة لها المخاطر والتكاليف . لقد كتبت « الاميكس بنك » : « ان النشاط الائتماني على المدى القصير يعتبر ، تقليديا ، آمن بكثير » . وفي عام ١٩٨٢ ، لكي تبرز « الاميكس بنك » هذا التاكيد تشير الى انه ينبغي ان تعود قروضه مباشرة الى التدفقات التجارية .

ان « الاميكس بنك » ، وحدة فعالة ، تربط بين المال وانعلاط الانتاج ، هذا طبيعي في عام ١٩٨٢ ، لان المخاطرة تتمثل في عدم الوفاء ، إما في عام ١٩٧٩ ، كانت المخاطرة تتمثل في عدم التوظيف .

ان بنية المال ، على المستوى الدولي ، تتكون من فاعلين عديدين

ومن وحدات فعالة عديدة . هذه الوحدات الفعالة والفاعلون هم منظومون وفي تراتب تسلسلي حول شبكات المعلومات عندهم بصورة رئيسية . فالبنوك الوطنية الفرنسية الكبيرة ومصارف الأعمال حاضرة في السوق المالية . وهي تؤلف فاعلين اذا كانت قراراتها فردية ، وهي تضدو « وحدات فعالة » ان ارتكزت استراتيجياتها على مراكز قرارات عديدة يشكلها فاعلون متناسقون ومنظومون حول اهداف بينها تنسيق وتشاور .

« ان شبكة المصارف الفرنسية في الخارج للعام ١٩٨١ هي الثالثة في العالم بعد شبكة المصارف الامريكية وشبكة المصارف الانكليزية . ( ٢٧ ) فرعاً مستقلاً و ( ٢٢٨ ) شعبة او وكالة و ( ١٢٦ ) مصرفاً ملتحقاً بها » .

ان التنظيم والتراتب التسلسلي الداخلي للعناصر التي تؤلف الوحدات الفعالة والفاعلين في بنية المال تتيح لهم ان يكتسبوا ويملكوا « سلطة » أي قدرة تزيد او تنقص شدة على تطوير استراتيجيات وفرضها . هذه السلطة تتيح لهم ان يحدوا من الصراعات الداخلية وبالتالي من تكلفة استراتيجياتهم . وبالنسبة لبلد واحد ، ان دراسة نظرية لسلوكات الشبكات المصرفية التجريبية والمصارف المركزية ، على المستوى الدولي ، تبين ان الاستراتيجيات التي يطورها هذان النمطان من الشبكات يمكن ان تمتلك منطق عمل متشابه ما يكون متعارضاً متعارضاً كلياً .

فلذا كان المنطق متشابهاً ، يكون هناك بالتأكيد تلاقي قوى هاتين الشبكتين انطلاقاً من بلد واحد بهدف احرار الاهداف المنتظرة . ويمكن ان نفترض مسبقاً بان هناك كذلك صلة بين شبكات المعلومات وهذين النمطين من التنظيم .

ان فرنسا تدبر ما بين ( ٢٠١٧ ) عام و ( ٢٠١٨ ) عام ١٩٧٩

من الاحتياطات الدولية من خلال مصرفها المركزي . وهذا المصرف ينزع لاستخدامها في استراتيجية هدفها الرئيسي هو الحفاظ على « توازن المبادلات الخارجية للبلاد » ، فالهدف بالتالي ، على نحو مختار ، هو تمويل ميزان المدفوعات بفضل تراكم الاحتياطات .

أما المؤسسات التجارية فهي تدير من ( ٦ ٪ ) إلى ( ٩ ٪ ) من الموجودات وما بين ( ٧ ٪ ) و ( ٨,٧ ٪ ) من الالتزامات الدولية ، في لفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩ . وكلت استراتيجيتها مستقلة نسبيا عن استراتيجية المصرف المركزي في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩ وتلعب لها في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ . وبين ذلك أن مجموع البنية المالية الفرنسية في السوق الدولية خاضع للتوجهات السياسية للحكومات الفرنسية . وليس هذا الوضع خاليا من نقطة ضعف بالنسبة للشبكات الخارجية المنافسة . فالاستراتيجيات الأجنبية تستهدف غزو الأسواق من خلال المزاومة بالاولى أكثر مما تستهدف توازن ميزان المدفوعات وتكوين احتياطات من عملات القطع النادرة . ويمكن أن يجعل هذا الوضع المؤسسات المالية الفرنسية كثيرة المشاحة في الصراعات الدولية بين الشبكات والوحدات الفعالة المالية . فهذه الوحدات الفعالة المالية تحل محل حاليا الحد من المخاطر الناتجة عن المديونية العالية للبلدان المسافرة في طريق النمو التي لا تتبع دائما بنية الانتاج فيها خدمة الدين . ويمكن أن تفسر الاستراتيجية التي تمارسها المصارف الفرنسية كذلك ريعيتها الضعيفة بالنسبة لمزاحمتها الرئيسيين . ففي عام ١٩٨٠ ، كان ربع أصول موجودات المصارف الفرنسية الرئيسية من رتبة ( ٥٠ ٪ ) . في حين كان يمثل ربع المصارف الامريكية ( ٨٠ ٪ إلى ١ ٪ ) ، وبلغ ربع المصارف الانكليزية ( ٥١ ٪ ) .

يمكن تفسير هذه النتائج بالمنافسة التي تسود على «مجالات اعمال» *«Les espaces d'actions»* الوحدات الفعالة الفرنسية بالنسبة الى البنيات المالية الدولية الكبيرة الاخرى . ذلك ان الوحدات الفعالة التي تؤلف بنية المال تكون منظمة نظريا بهدف تقني وادراك الحد الاعظم من الرسائل الداخلية أو الخارجية . فكلما توسع « مجال عمل » شبكة ما ( وحدات فعالة عديدة وفاعلون عديدين ) ، فلان ادراكها وتحليلها للرسائل يشكك ان يغدوا أكثر غموضا وعدم دقة .

لا تبدو بنية المال الفرنسية بالنسبة للبنية الدولية ،  
الانكوساكسونية على الاخص ، انها قد نجحت أيضا في تكوين « مجال  
عمل » يتيح لها خفض تكلفة تنفيذ استراتيجيتها . ولا تبدو بأنها تكيفت  
بقدر كاف مع ضغوط بنية الإنتاج الفرنسية والدولية ، الامر الذي  
قد يتيح لها أن تنشر « قدرة أكبر » بهدف فرض نظام قرارها من غير  
تكلفة مرتفعة . ان بنية المال الفرنسية ، توشك ، بلا مجال عمل محدد  
وبلا امكانية واقعية لفرض استراتيجيتها ، أن تكون تحت رحمة  
المقترضين ، وانماط الاقتراضات التي يرغبون فيها وقدرتهم على الدفع .

بالعكس ، تبسط « الوحدات الفعالة » الانكليزية والامريكية  
استراتيجياتها على مجالات تكاد تمثل « صيدا محروسا » . فهي تقلص  
على هذا النحو تكاليفها التي يمكن أن تنتج من المواجهة مع شبكات مالية  
اخرى . ومع ذلك ، يمكن أن تتزايد مخاطر عدم اللادة ( عدم القدرة  
على الدفع ) عند المقترضين بسبب تركز القروض في مجال معين .

ان الشبكات لها اذن أهداف رئيسية لاستراتيجياتها ، اما تعظيم  
الارباح ، أو تقليص خطر عدم - التسديد فالربح يتيح للشبكة أن تزيد  
من قدرتها على معالجة عدد أكبر من الطلبات . في هذه الحالة ، تشرى  
توسعها ميسرا . وان لم تقلص مخاطرة عدم قدرة المقترض على الدفع  
الى الحد الأقصى ، فلن الافلاسات الداخلية في الشبكات سوف تتكاثر .  
وان أصاب الافلاس هذا الفاعل الفردي أو ذاك ، فله ان يضع الشبكة  
في خطر ، الا أنه ان أصاب « الوحدات الفعالة » ، سيكون أخطر بكثير  
بالنسبة لمجموع الشبكة ، ذلك أنه ، في هذه الحالة ، ستمصب مراكز  
قرارات متعددة تضع تنظيم الشبكة وبنيتها في خطر وهي ركائز  
استراتيجيتها الإجمالية الشاملة .

ان الوحدات الفعالة المالية تفلوض في كل عملية ، أو مرة واحدة  
والى الابد ، مجالات فعلياتها المتمثلة بشبكات من العلاقات ، وتضم  
عملها ، ونمو القوى والقوى المضادة بهدف التحكم بفعليتها وجنواها .

وتحدد هذه المفوضية موقع « المؤثرين - والمتأثرين » ، « المسيطرين والخاضعين للسيطرة » لمختلف الوحدات الفعالة داخل بنية المال ذاتها آزاء بنية الإنتاج .

ويمكن ان تمتلك بنية المال الفرنسية ، بالنسبة الى مزاحمتها ، مجالين ممتازين : منطقة الفرنك ، والنظام النقدي الاوروبي .

### بنية المال الدولية والمديونية

إن بنية المال الدولية ، من خلال المجالات والفعلين المختلفين والوحدات الفعالة التي تكونها ، تتصف بخصوصيات بالنسبة لبنية وطنية معينة .

إذ أن بنية المال الوطنية تشمل ثلاث شبكات كبيرة ، شبكة المصارف التجارية التي تتميز بإمكاناتها في الحصول على ودائع وفي منح الائتمان ؛ شبكة مصارف الأعمال وشبكة الزمر الصناعية والمالية الكبيرة .

وتتجمع شبكة المصارف التجارية حول المصرف المركزي والسوق النقدية .

وترتبط مصارف الأعمال على نحو أوثق بعالم الإنتاج وسوق البورصة .

وتمتلك الزمر الصناعية والمالية الكبيرة منظورا آخر : فهي توظف أموالها الجاهزة الناتجة عن فعاليتها الإنتاجية في النظام المالي ومن ثم تميد استثماره من جديد في الإنتاج .

هذه الشبكات الثلاث لها استراتيجيات مختلفة ، ومعلومات تجمع وتحلل على وجه مختلف وهي ليست حقا في مزاحمة . وهي تخضع غالبا لسلطات سياسية مختلفة .



على المستوى الدولي ، تضم بنية المال شبكتين إضافيتين ومتزاحتين :  
المصارف المركزية والمنظمات النقدية الدولية .

وتحدد الشبكات التي تشكلها المنظمات النقدية الدولية مجالات  
واستراتيجيات وتمييزها . ولا يسبب تطبيقها إلا نادراً جداً صراعات مالية  
داخلية فعالة ؛ وبالتالي ، تكون تكلفة استراتيجيتها قليلة الارتفاع .  
ولا تتبع هذه الشبكة حولها شبكات مالية أخرى . بالعكس ، فهي عندما  
تقدم الضمان تجاه البلدان المدينة ، تؤثر على الفعاليات الاقتصادية لهذه  
البلدان . فيمكن أن يقود ذلك إلى إخضاع استراتيجيات الإنتاج الوطنية  
والدولية إلى الاستراتيجيات المالية ، وتعطي مديونية المنتجين وسائل  
ضغط للمالين لا على الصعيد المالي فحسب بل أيضاً على الصعيد  
الاقتصادي . وتسيطر استراتيجيات البنيات المالية عندئذ على  
استراتيجيات بنيت الإنتاج .

إن المديونية ، في هذه الحالة ، هي حقا مؤشر توتر ( أو ضغط ) بين  
بنية المال وبنية الإنتاج . بل إنها الأداة التي تفرض بها رتبوية ما نطلقها  
على تسلسل رتبوي هرمي آخر . وبالتالي ليست المديونية مؤشر ضغوط  
على سوق ، بل مؤشر توترات بين بنيتين ، بين العديد من « الوحدات  
الفعالة » والفاعلين في علاقات بين « خاضعين للسيطرة » و « مسيطرين » .

حيث أن « الصندوق النقدي الدولي » لا يشكل إلا « وحدة فعالة »  
واحدة تمتلك عدة مراكز قرارات ( الصندوق النقدي الدولي ، البنك  
الدولي لإعادة التعمير والتنمية ، الرابطة الدولية للتنمية ، النظام  
المالي الدولي ... ) .

فهو يحتاز سلطة سيطرة أكيدة على بنيت الإنتاج المدينة . و يمتلك ،  
شبكة « الصندوق النقدي الدولي » من جهة أخرى ، معلومات مركزية  
في خدمة أهدافه .

ولا يندرج « الصندوق الأوروبي للتمويل النقدي » في هذه الشبكة

الدولية . فهو هيئة تضم المصارف المركزية للبلدان الأوروبية . وهو يمتلك كذلك إمكانية مركزية الإعلام القادم من أعضائه ومملجته ونشره . فان فعل ذلك حقا ، فانه سيعزز وضعه وفاعلية عمله بالنسبة للصندوق النقدي الدولي .

وتشكل المصارف المركزية هي أيضا شبكة دولية . وهذه الشبكة ، خصوصا الشبكة التي تكونها المصارف المركزية في البلدان المصنعة العشرة الكبرى ، انما تمارس التشاور بين أعضائها . الا انها لا تتبع على المستوى الدولي مصرف تجلوية على غرار ما يمكن ان يفعله المصرف المركزي على المستوى الوطني . وكلما تمتلك شبكة المصارف المركزية الدولية وسائل ضاخط على شبكة المصارف التجلوية ، ذلك ان كتلة القطع التي تديرها اقل أهمية من تلك التي تديرها المصارف التجلوية .

وتتنظم شبكة المصارف التجلوية كذلك على المستوى الدولي .

فالشبكات التجلوية جَمَلَة لضروب الاعتمان وموزعة له . يمارس عملها في أسواق القطع - الأوروبي والالتزامات - الأوروبية . وتمتلك المصارف التجلوية شبكات معلومات تتوقف عليها سلطتها وفاعليتها الى حد بعيد .

وليس بنية المال الدولية متجانسة ؛ ذلك ان كل شبكة تؤلفها يمكن ان تكون لها إما أهداف مشتركة أو أهداف مختلفة ، ومع ذلك ، كلما وجدت عدة وحدات فعانة مالية ، يوجد صراع على السلطة ، وتحديد لمجالات الفعاليات والأهداف وبالتالي إعداد لاستراتيجيات مختلفة . هذا تنظيم له تكلفة تتحملها عموما بنية الانتاج . في الواقع ، كلما قل التجانس داخل الشبكات المالية ، كلما ازدادت الصراعات الداخلية أهمية وتكلفة على مستوى ضروب الائتمان والأسعار والكميات . . . بعضها يغني والاخرى تفتقر . ولقد سهلت مزايادة الشبكات المالية على الصعيد الدولي فرط المديونية لبعض البلدان او بعض الشركات ، الامر الذي زاد

هكذا مخاطر الإفلاسات بالنسبة لبعض المصارف . كانت تلك هي الحال في فترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ التي ازداد فيها الدين الكلي لـ مختلف البلدان في الأجل القصير بصورة أساسية بمقدار ( ١٤٧ ٪ ) في العام .

إن نشاط صندوق النقد الدولي ، في سنة ١٩٨٣ ، و « نادي المشرة » ، حاول أن يجعل مختلف استحقاقات التسديد قبلة للحياة ، وبالتالي أن ينسق بين قيود الدول واستراتيجياتها وبنيت الإنتاج وبين بنيت المال ( النشاط المالي La Finance ) . إن تكلفة هذا التنافس هو إخضاع الاقتصادات المدينة الى الشروط التي يحددها « الصندوق للنقدي الدولي » ، وهي وحدات فعالة مالية تستخدم ضمنا كغلا في المفاوضات ؛ هذه هي على الاخص حال البرازيل والمكسيك والبرغال والفون بين بلدان أخرى عديدة .

والخلاصة ، إن بنية المال الدولية تظهر منظمة ومرتبة ترتيبا تسلسليا هرميا عبر « الصراعات - المؤازرات » التي تحدد الاستراتيجيات . ويجر هذا الوضع من التوتر الدائم عدم استقلول أكبر من عدم الاستقرار الذي تصادفه في بنيت المال الوطني إلا أن ذلك يضفي عليه أيضا قدرة تكيف كبيرة وفاقية أكيدة في الرقابة على المعلومات ومعالجتها ، هذا العنصر الاساسي في نجاح العمليات المالية .

### بنية المال ونظام التحويل

إن تلاومية بنية ما وقدرتها على التقبل ، وعلى وجه اخص بنية المال ، ترتبط بقدرتها على تحويل سلعة الى سلعة أخرى .

إن بنية المال ، على المستوى الدولي ، تحلول ملازمة المدخلات التي هي « السيولات المالية » مع المخرجات التي تظهر في شكل موجودات مدرة أكثر ما يمكن إدولوا .

في هذه البنية ، ان شبكة المصارف التجارية هي التي عرفت أفضل

معرفة أن توائم بين المدخلات والمخرجات . ذلك أنها هي التي كانت قادرة على التقاط الجزء الأكبر من طاقات التمويل من القطع وملاءمتها مع حاجات التمويل .

ولم تنجح شبكات المنظمات الدولية حقا في مواجهة المشكلات التي يطرحها العجز الخرجي للبلدان المستوردة للنفط . ومن الملاحظ أن رصيد العمليات الجارية ، بالنسبة للبلدان المصدرة ، أي حاجتها التمويلية تمثل بالنسبة لمجموع الاحتياطيات النقدية لشبكات المصارف المركزية (٢٦٢٪) في عام ١٩٧٤ ، (٢٧٪) في عام ١٩٧٦ ، (١٣٥٪) في عام ١٩٧٧ ، و (١٤١٪) في عام ١٩٧٩ . وبالنسبة إلى مخزون العملة الدولية ، الذي يديره مجموع الشبكات المالية ، كان وزن العجز الجاري لعام ١٩٧٩ نحو أقل أهمية بمرتين من عجز عام ١٩٧٤ ، في حين أن عجز عام ١٩٧٤ في القيمة المطلقة يساوي (٢٠.١٥) مليار دولار وعجز عام ١٩٧٩ (٢١.٥) مليار دولار .

في الحقبة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، سجلت المصارف التجارية المعدل الأعلى في زيادة الالتزامات من القطع :

- معدل نمو سنوي وسطي للالتزامات التي تديره الشبكة المصرفية :  
٢١ ٪ +
- معدل نمو سنوي وسطي لاحتياطيات النقد التي يديرها مجموع الشبكات :  
١٩.٣ ٪ :
- معدل نمو سنوي وسطي للاحتياطيات النقدية الدولية التي تديرها شبكة المصارف المركزية :  
١١.٩ ٪ +

عندما غدت ، ابتداء من عام ١٩٨٠ ، المشكلات التي طرحتها عدم قدرة بعض البلدان المدينة للغاية على الدفع أمرا مقلقا حول « الصندوق النقدي الدولي » والمصارف المركزية أن تضع تحت رقابتها فعالية شبكات المصارف التجارية غير الحرة ففرضت على البلدان المدينة وكذلك أيضا

على المصارف شروطها من أجل أن تقبل أن تخدم كفيلا في إعادة تمويل  
الديون .

لزم إذن عشر سنوات من الازمة كي تهتم حقا المصارف المركزية  
والصندوق النقدي الدولي بالتحول الهائل الذي حققه بصورة أساسية  
القطاع المصرفي التجاري منذ عام ١٩٧٤ ، وهو الذي وصل الحاجات  
بطاقات التمويلات الدولية . فلذا رغبت المصارف المركزية والصندوق  
النقدي الدولي أن تنشئ « نظاما نقديا دوليا » جديدا ، لا بد لها أولا أن  
تكون قادرة على أن تفرض على المصارف التجارية ، من خلال قواعد لمة  
دولية جديدة ، الاستراتيجية التي قد تعتبر انها مرغوبة .

في السنوات القليلة ، إنه حول مشكلات المديونية وبالتالي تحويل  
طاقات التمويل لدى البعض لتغطية حاجات التمويل لدى آخرين إنما  
سيتطور الصراع على النفوذ بين بنية « الصندوق النقدي الدولي » المالية،  
وبنية المصارف المركزية وبنية المصارف التجارية . وسيخرج من هذا  
التصارع بالضرورة « النظام النقدي الدولي » المقبل .

فإن فصدت بنية الإنتاج أن تفلت من « سيطرة » بنية المال في  
المستقبل ، عليها أن تضع استراتيجية قادرة على تخفيف مديونتها .  
والحق ، أن سلطة تحويل بنية المال تكون أقوى بكثير كلما كانت حاجة  
تمويل الإنتاج سيئة التحديد في الزمن بالنسبة للموارد الناجمة عن إبداع  
السلع والخدمات . وتوزع هذه السلطة الى أن تفرض استراتيجيتها  
الخاصة على كل جهم الإنتاج . أن نقول بأن المال يسيطر على الإنتاج ،  
يعني القول بأنه يفرض عليه توجهاته وضروب إعادة تشكيل بنيانه تبعاً  
لمعايره المالية الخاصة .

وتعود سلطة تحويل بنية المال في الجزء الأعظم الى استراتيجيات  
ضروب توزيع السيولات التي تجرى داخل هذه البنية فانها ؛ إنها تتوقف  
بالتالي على علاقات القوى داخل بنية المال الدولية .

## « موازنة » - تفلوز - مديونية

ان بنيات الانتاج وبنيات المال تحدد « موازنات » او تفلوز عليها وتعين هذه « الموازنات » سلالم أسعار . وينتج عن سلالم الاسعار هذه مستوى وشكل مديونية بنية الانتاج بالنسبة الى بنية المال . وهي تتيح كذلك تحديد المخاطر المختلفة التي تتخذها بنيات المال احداها بالنسبة للآخرى . وليست سلالم الاسعار هذه نتيجة التوازن التلقائي بين العروض والطلبات على الموجودات النقدية والمالية للوحدات - الجزئية . انها نتيجة تجابه و تفلوز استراتيجيات « الوحدات الفعالة » للمال في مواجهة الوحدات الفعالة للانتاج . انها بالتالي لا يحددها توازن كميات الموجودات والاصول المطلوبة او المروضة من قبل الوحدات - الجزئية بل تحددتها ارادات الوحدات الفعالة بعد مداولة وحسب وتراتب فيما بينها . وتخضع هذه الوحدات الى قيود الاسواق الاحتكورية ( وضغوطها ) .

ومن وجهة نظرنا ، سلالم السعر هذه عددها اربعة :

— معدلات الفوائد في المدى القصير ؛

— معدلات الفوائد في المدى المتوسط والمدى الطويل ؛

— معدلات الصرف ؛

— صفات السندات موضع التفلوز ونفهم بالصفة المردود ،

والتقييس والمنشأ النقدي ، واطفاه لسند ، الخ . لناخذ مستعدين مجموع هذه الاسعار ولنحاول ان نرى « اية اشارة » يمكن ان تمثل بالنسبة لبنية الانتاج والمال .

### الفائدة في المدى القصير

ان الفائدة في المدى القصير هي السعر المتوسط للسنيولات المالية ( الاموال النقدية ) المقرضة الى عناصر الوحدات الفعالة المالية والى فعلي الوحدات الفعالة الانتاجية في مجموع الاسواق الدولية .

وثننتج الفائدة في الأجل القصير من التكيف التي تقوم به بنية المال في المدخل: «ودائع من القطع الدولارى الايوبى» مع المخرج OUT PUT الذي تمثله اقتراضات في المدى القصير يستخدمها المقترض غالبا في ضروب تمويل على المدى المتوسط او على المدى الطويل .

والمودعون هم فاعلون ( عناصر ) في بنية الانتاج كما هم فاعلون ( عناصر ) في بنية المال . على سبيل المثال ، « المصرف المركزى اليباني » هو فاعل هام في هذه الاسواق . والمقترضون هم شركات صناعية او دول .

وبالتالى يكون موقع المصارف التجارية موقعا متوسطا بين المقرضين والمقترضين . وبطبيعة هذه الوظيفة ذاتها ينساق المصرفيون ( رجال البنوك ) الى اتخاذ مخاطر هائلة : بين هذه اثنتان خطرتان بخاصتي : مخاطرة التحويل ومخاطرة عدم القدرة على الدفع .

وتمثل المخاطرة كلفة الاستراتيجية التي تنخرط فيها بنية المال فكلما كانت المخاطرة شديدة ، كلما توجب ان يكون معدل الفائدة في الاجل القصير أعلى . ومنذ ١٩٧٤ ، يتراءى لنا أن هذا المعدل يتبع بصورة رئيسية طلب الدول والشركات الصناعية ، أي ، وحدات فعالة ، عناصر في بنية الانتاج وقد يكون اذن من المنطقي أن نفكر في ان هذا المعدل مرتبط باستراتيجية الوحدات الفعالة في الانتاج . في الواقع ان استراتيجية بنية المال هي التي تفرض وتيرة التحول وتحدد على هذا النحو معدلات الفائدة في الاجل القصير .

ان هذه المعدلات تكون ناجمة اساسا من التفوضى الداخلى لبنية المال . وهي ترتبط بالمعلومات المتقطعة وتحليلها . ويقوم هذا التحليل على خلق علاقات بين مختلف المعلومات المحرزة . ويتحقق هذا التحليل للاعلام داخل بنية المال ذاتها . والعناصر الرئيسية التي تؤلف هذا الاعلام هي :

- الحاجات من الاموال السائلة ( النقدية ) تملأ والمتاحة مباشرة،
- اسعار المنتجات الدولية ؛
- آثار « المزاحمة الناجمة » بين الفاعلين الماليين .

ان آثار « المزاحمة الناجمة » تتيح تحديد أرباح كل وحدة فعالة وهو ينتج من مجابهة القرارات في الاجل القصير ، مجابهة داخلية في بنية المال .

نلاحظ هكذا أن الاسعار التي تمثلها الفوائد في المدى القصير ابعد من أن تكون النتيجة الوحيدة لـ « توازن العرض والطلب » . انها تتوقف على أنظمة اعلام بنية المال وعلى نتائج أنظمة تحويل بنية الانتاج . كما تتوقف على الاتفاقات الداخلية في بنية المال التي تتيح توزيع السيولات ووصل المقرضين بالمقرضين وهذا الثمن الذي هو الفائدة في الاجل القصير ، يدخل طبعا في مزاحمة مع ائمان اخرى ، أي مع أنظمة تحويل اخرى داخل بنية المال .

### الفوائد في الاجل المتوسط

ان الفوائد في الاجل المتوسط والاجل الطويل هي نتيجة تحليل معلومات تقوم على :

- طلب الاستثمار ؛
- انتاجية الاستثمارات ؛
- مدة الاستثمارات .

وتتوقف هذه المعدلات هي أيضا على استراتيجيات بنية المال التي ترغب في أن توجه الى هذا الحد أو ذاك مخاطراتها نحو هذه الخيارات أو تلك من خيارات الانتاج أو التنمية . وقد تكون هذه المعدلات الثمن الحقيقي لـ « ائتمان بنية الانتاج » .



ولا بد ان ينتج منطقيا عن هذه المعدلات المتوسطة الاجل مبلغ المديونية الاجمالي الناتج عن النمو الاقتصادي لبنية الإنتاج . في حين انه لا بد ان ينتج عن معدل الفائدة في الاجل القصير مبلغ المديونية الاجمالي الناتج عن حاجات التمويل الجاري للفاعلين او للوحدات الفعالة .

في عام ١٩٨٣ ، نحن بعيدون جدا عن هذا الواقع . ان بنية الانتاج لا تتردد عن الاقتراض القصير الاجل من اجل تمويل عملياتها في الاجل المتوسط والاجل الطويل . بالعكس ، تقترض في الاجل المتوسط والاجل الطويل من اجل تمويل حاجاتها الجارية . ينتج عن ذلك ، منذ عام ١٩٧٣ خصوصا ، مديونية فوضوية لا يعود لها بتقنا علاقة بقدرات المقترضين الحقيقية على التسديد .

### **معدلات الصرف**

لا تنقص التفسيرات النظرية لذلك ف « النظرية الحديثة للاصول » ترى في سعر الصرف الثمن النسبي لعملتين وطنيتين او ، على الاعم ، لمختلف الموجودات المالية . ان تأثير حركات القطع المرتبطة بالتدفقات التجارية الاممية معدوم بالنسبة لتطور اسعار الصرف ، على الاقل في الاجل القصير . ومع ذلك ، في الاجل المتوسط والطويل ، يكون لـ « توازن » الشروط في اسواق السلع اهمية كبيرة جدا من اجل تفسير اسعار الصرف .

في هذا التحليل يمكن ان نعتبر كذلك ان سعر الصرف يمثل ثمننا ينتج عن اثر « الانتظار - عدم التناظر » « اللاتناسق - عدم التناسق » الموجود بين مختلف الوحدات الفعالة لبنية المال .

ان معدل الصرف ، في هذا المنظور ، قبل كل شيء هو الثمن الذي يكشف الموقف « المسيطر » او « الخاضع للسيطرة » لعملة بالنسبة

لاخرى . وهذا الثمن هو نتيجة استراتيجيات الوحدات الفعالة التي تفاوض المخاطرة التي تقبل ان تخاطر بها في عمليات صرف .

ان معدل الصرف هو ، بطبيعة الحال ، ثمن يتقدر الى اجل او نقدا . ومع ذلك ، ايا كان شكله ، ان المخاطرة المحسوبة هي التي ستحدد قيمته . والرهن او الضمان الى اجل لا يكون هو ذاته كالرهن المطلوب نقدا . والرهن بحد ذاته يمكن أن يصل الى حد الزوال اذا استلزمت استراتيجية الوحدة الفعالة حيازة عملة بالاولى من اخرى .

أن يكون معدل الصرف مرتبطا أو غير مرتبط برهن ( تلعبا مباشرة أم غير تابع مباشرة لاستراتيجية الوحدات الفعالة ) يجعله هشا غير مستقر . ويمكن الحد من عدم الاستقرار بفضل وجود عوامل صلاية ( قوانين ، قواعد ، اتفاقات ) تكبح الاستراتيجيات التوسعية أو الدافعية للوحدات الجزئية ، ومنه ، على سبيل المثال ، انشاء « النظام النقدي الاوروبي » بالنسبة لـ « النظام النقدي الدولي » .

في عام ١٩٨٢ ، كافحت الوحدات الفعالة المالية الدولية بمخاطرة عدم تنظية « خدمة » ديونها من قبل بلدان عديدة ، من اجل ذلك ، يمكن أن نساق الى تضيق « مجال عملها » وقصرها على اقليم امين وقادر على الدعم .

توجد ثلاثة مجالات مالية من هذا النمط : الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان .

الجمال الياباني مجد من الناحية الاقتصادية . وحاليا ، تراكم الوحدات الفعالة المالية اليابانية من عملة « آكين » ما أن يزعماد « الين » بالنسبة للدولار ، ثم تستثمر في الخارج . والمصارف اليابانية فعالة جدا في سياستها في الالتزام في الخارج ، وهذا ما ينزع الى تصحيح التكاثر يس - دولار .

ان الوحدات الفعالة المالية اليلانية لها استراتيجيات تدعم استراتيجيات الانتاج عند الشركات . وهذا ما يلزمها بأن تتوجه نحو التمويل الداخلي عندما يكون الين هابطا بالنسبة للدولار ونحو التمويل الخارجي حينما يكون الين مرتفعا بالنسبة للدولار .

وتشهد المنطقة الأوروبية مجمل عملاتها تهبط حاليا بالنسبة للدولار . وبالتالي « الايكو » . ويمكن أن يفسر هذا الهبوط بأن أوروبا المازومة تتعرض لمخاطر عدم التسديد أكثر من الولايات المتحدة التي تحظى بامتياز قدرة وفاء ديونها بمعلمتها الوطنية : الدولار . أن يقرض الفاعل الولايات المتحدة الأمريكية يعني معا أنه يستطيع أن يأمل جني أرباح ، وأن لا يتعرض لمخاطرة عدم التسديد .

في المستقبل ، ستظل العلاقات بين المجالات الثلاث : أوروبا والولايات المتحدة واليلان خاضعة خضوعا واسعا لسيطرة « الموازنات » « Equilibrages » التي سيجري التفاوض عليها أو ستحددها بنيت المال وبنيت الانتاج حسب علاقات السيطرة المتبادلة بينها .

### مفاوضات مميزات السندات :

ان الوحدات الفعالة المالية ، بفضل نظام تحويلها ، تعرض سندات تحدد أصولها النقدية ، وضروب ربطها بعملة أو وحدة حسابية ، وأشكال تسليدها ومدها .

وينتج الخيار بين هذه السندات من « الموازنة » بين استراتيجيات الانتاج التي تتوخى بعض أنماط التمويل واستراتيجيات المال التي تستهدف بعض الأهداف ( الأرباح ، القدرة على الدفع ، اكتساب موقع مسيطر ، الخ ) . وهذه « الموازنة » يجب أن تنتج عادة عن مفاوضات بين هذه الاستراتيجيات المختلفة . ويبدو مع ذلك ليست تلك هي الحال في الواقع تماما . فالسندات المقترحة ، عموما ، يتم التفاوض عليها داخل بنية المال ذاته وتفرض على بنية الانتاج .

ويمكن أن يتأتى ذلك من مبلغ التمويل المطلوب أو من الصعوبة أمام وحدات الإنتاج كي تدرك الآليات *mécanismes* التي تؤثر في انقراضات النهاية . ذلك أن الوحدة لفعالة الانتاجية لها هدف بسيط أن تغطي حاجاتها من التمويل التي سبق أن حسبت فيه جميع الميزات الاقتصادية .

في مواجهة هذا الهدف البسيط ، توجد استراتيجية المؤسسات المالية ، أي مجموعة من الاهداف التي يكون تمقدها أبعد عن أن يكون واضحا لبنية الإنتاج . هناك تفاوت في الاعلام الذي تلتقطه بنية الإنتاج وهو غائم جدا والاعلام الذي تلتقطه بنية المال وهو اعلام أدق وأوضح . فالمفاوضة التي يجب أن تحدد « الموازنة » وتتيح على هذا النحو خيارات هذا السند بالاولى من الآخر لا يمكن أن تحدث إلا بين الوحدات الفعالة المعنية . والمطلوب بكل ثمن تجنب وجود وحدة فعالة خارجية تلعب ، مثلا ، دور الوسيط . في الواقع ، في هذه الحالة ، يدخلون في المغلوضة استراتيجية جديدة يمكن أن تفسد الاستراتيجيات الأخرى . عندما تتدخل وحدة فعالة ، تمثل دولة على سبيل المثال ، داخل مجلعة بين منتجين ومالين إنما تصدر وتدافع عن استراتيجية خاصة ، وبالتالي تنشئ حاجزا ( ستلة ) بين استراتيجية الإنتاج والاستراتيجية المالية .

وكيما توجد المغلوضة ، وكي لا يكون هناك فرض لسند بأولى من سند آخر على بنية الإنتاج ، ينبغي على هذه الأخيرة أن تحدد الأصول المالية التي تبحث عنها تبعا لنمط الاستثمار الذي ترغب بتحقيقه .

إن سعر السندات أكثر تبعية أيضا لانتشار الاعلام من الاسعار الأخرى ، التي حللناها فيما تقدم . أن تفوق البنية المالية الدولية الحالي على بنية الإنتاج نسبي . فهو يركز على قدرة المال على تدوين الاعلام وتحليله . ومن جهة أخرى ، وبالإلأسف ، يكاد يصنع الاعلام الاقتصادي دائما في حد الاسعار ؛ انه يمر بالضرورة اذن بالشبكات المالية ويخضع اذن لسياسة نشرها .

إن الاعلام النقدي والاعلام الاقتصادي لا يتطابقان بالضرورة . اذ تبدو بنية المال ، من هذه الزاوية ، افضل تسليحا من بنية الانتاج في الوقت الحاضر كي تجمع الاعلام وتسيطر عليه . او ليست مؤشرا على هذا الواقع عدم القدرة المتعاظمة على الدفع للبلدان وللشركات المتزايدة العدد ؟



تبدو لنا فكرتان لابد أن تستخلصا من التحليل السابق :

(١) أن استراتيجيات التحويل التي تتبناها الشبكات المصرفية الوطنية والدولية ، عبر تحويل الاصول النقدية ، مسؤولة مسؤولة واسعة عن الديونية المرفقة لبعض البلدان وبعض الشركات منذ عام ١٩٧٤ .

ولقد فرضت في النهاية سياسات « التحويل » هذه على بنيت الانتاج لان هذه البنية لم تتوصل الى السيطرة على المعلومات الضرورية سواء الاقتصادية او المالية ، او حتى السياسة المتعلقة خصوصا بمستقبل استراتيجياتها في عالم اقتصادي ومالي غير مؤكد اكثر فاكثر وبالتالي لا يمكن توقعه . ولهذا السبب ، انها لم تنجح في ايجاد « موازنات » جرى التفاوض عليها وخصوصا في موضوع السعر وشرط التسديد أي في موضوع خدمة الدين .

هكذا عندما تتحرك فرنسا في اطار « النظام النقدي الدولي » وترد على تغييرات الدولار بعمل على معدلات الفوائد ، فان ذلك يعني ان الشبكة المالية الفرنسية تتصلو مع الشبكات المالية الدولية من اجل ضروب اعادة موازنات من جديد غير متفلوض عليها . بالعكس ، عندما يعمل الفرنك من جديد بالنسبة الى المارك الألماني وفي اطار « النظام النقدي الاوروبي » ، فانه توجد اعادة موازنة بالتفاوض .

وفي الاجل الطويل ، ان تنسيق علاقات السيطرة ، الكفيل وحده يجعل ضروب اختلال التوازنات بين الاستراتيجيات المالية واستراتيجيات الانتاج يمكن أن تحدث ، انما يمر بالضرورة عبر « اعادة موازنات متفلوض عليها » .

٢) تعتبر المديونية في أيا من مسرفة تبعا لمعايير مالية. بعض المقترخين:  
دول أو شركات ، لم يعودوا قادرين على الدفع لان استراتيجية الانتاج  
عندهم المتحققة لم تتطابق مع استراتيجيتهم التوقعية . لم يعودوا بالتالي  
قادرين على ان يؤمنوا : حسب الشروط المتوقعة ، خدمة ديونهم  
( اطفاءات + فوائد ) . ومن هنا تنشأ سياسات اعادة التمويل التي  
يقترحها المالبون .

ذلك لا يعني اثبة ان المديونية مسرفة بالنسبة لمجموع الاصول النقدية  
السائلة او شبه - السائلة التي تديرها مختلف الشبكات المالية .

ومن جهة اخرى ، كان يمكن تجنب وضع عدم القدرة على الدفع  
الحالي لبعض الفاعلين والوحدات الفعالة فيما لو عولجت جملة المعلومات  
المتاحة باللسلوك وعالجتها معا بنيات المال وبنيات الانتاج المهتمة بالتوصل  
الى « موازنات » تتيح تجنب اختلالات التوازن التي لا يمكن ان تحتل .

في طريقة « الموازنات » هذه التي اقترحها فرانسوا بيرو منذ سنوات  
من غير نجاح وبالإلأسف ربما يزرغ الأمل أن نرى أخيرا أنه يبنى « نظام  
نقدي دولي » لا تتحول بفضل اختلالات التوازن المحتومة من خلال  
تجلبه الاستراتيجيات الى أزمة ، أي الا ضروب اختلال التوازن لا تحتل  
على مدى طويل .

ليون ، في ١٢ نيسان ١٩٨٤

### توضيح بعض المفاهيم :

ان مفاهيم بنية المال ، والفاعلين ، والوحدات الفعالة قد اقتبست  
عن فرانسوا بيرو .

ان بنية المال : Structure de Finance هي مجموعة فاعلين ماليين ،  
تكون فيها « وحدات فعالة » ملبة مراكز قرارات نقدية ومالية

متناسقة ومنظمة حول أهداف في الاجل المتوسط والاجل الطويل بمد  
تسلور . وينطبق هذا التعريف كذلك على بنيت الإنتاج .

**الفاعل :** Agent (العنصر) : الفاعل Agent هو منظمة وفردية ؛  
يعيش في مجتمع ويقرر ؛ أي يوفق بين متغيرات وسائله ومتغيرات أهدافه  
حسب اعلامه وامكانياته ، باللجوء الى ذاكرته لتكوين مشروعه « ...  
» وكل فاعل يختلف عن فاعل آخر . صف الى ذلك ، انه بالنسبة لسلسلة  
عمليات محددة وخلال فترة محددة أيضا ، يكون الفاعلون متفلوتين فيما  
بينهم ... ( غير متسلوتين ) » .

« ان الطاقة التي يبذلها الفاعل تنطبق على وحدته ، أي على السلع  
والخدمات التي يمتلكها مباشرة والتي ينظمها ... » وهو عندما يقرر في  
مجال قراره على مجموع السلع والخدمات التي يمتلكها مباشرة ، انه  
يولد مجالات الاقتصادية لعمليات البيوع والاستثمارات والمعلومات . على  
سبيل المثال ، يمكن أن يكون « مجال قرار » الفاعل وحدة الإنتاج عنده  
( منشأة ، شركة ) ؛ ويمكن أن يتألف « مجال عمليات » الفاعل من  
مجالات زبنة ، ومجالات استثماراته ، ومجالات ، معلوماته ... ونصنفها  
باستخدام منطلق المجموعات وتنشأ كمجالات متجهة تتحور تحت شروط  
الطوبولوجيا الأولية ... أن توسع الفاعل الذي يترجمه توسع مجالات  
عملياته انما يكف اما عن طريق بلوغ الهدف الذي حدده الفاعل لنفسه  
( اكتفاء ) او عن طريق مصادفة عائق مادي أو اقتصادي ( حد مطلق  
القدرة ، على سبيل المثال ، تخمة مؤقتة في السوق ) . او اخيرا عن طريق  
معارضة شريك ( صراعات ، تقاطع مجالات التوسع ) .

ان هذا النوع من التحليل يستعيد نماذج الاحتكركل ، واحتكركل القلة  
والمواقع المهيمنة ، ويفنيها ويمزج بينها ويأتي بوسيلة وصف تطورها في  
الزمن الذي لا يقبل العكس ... ان الاحتمال الصريح للفاعل وفعاليته يهب  
دينامية الى النماذج البسيطة للسكون القلرون » .

## الوحدات الفعالة :

يقال عن الوحدة أنها فعالة إذا كانت قادرة ، بعملها الخاص ، لمصلحتها الخاصة ، على أن تغير بيئتها أو وسطها ، أي مجموعات الأشياء وسلوك الوحدات التي تكون على علاقة بها ... أنها تكيف أذن بيئتها مع برنامجها عوضا عن أن تكيف برنامجها مع وسطها .

ويعزى للوحدات الفعالة الأعمال اللامتناظرة اللامتناسبة العديدة التي يجب أن تميز دائما بعناية فيما يخص درجتها : إثارة حد ، مملوكة قيادة أو السيطرة الجزئية أو السيطرة الواسعة ... وكل واحد من هذه الأفاعيل بالنسبة لمزيج محدد من كثرة من بينها هو مفيد أو ضار اقتصاديا بالنسبة للبيئة أو بالنسبة لجزء من أجزائها . نستهدف هنا مفاعيل الاستمرار أو مفاعيل التوقف أو مفاعيل التدريب الإيجابية أو مفاعيل التدريب السلبية التي تولدها الوحدة الفعالة في المجال الجغرافي أو في مجال اقتصادي . وأن نظرننا في التوازن العام ، فإن فرانسوا بيرو يقدر بأن « المجموع الاقتصادي يمكن أن يبنى منطقيا كما لو أنه مشكل فحسب من « وحدات فعالة » ، أو كما لو أنه مكون من وحدات فعالة ( نسبيا ) ووحدات منفصلة ( نسبيا ) .

أن « الوحدة » الأكيدة والتي من خلالها يمارس متخذ القرار الفردي أو الجماعي قدرته هي ، أما بسيطة ( منشأة ) ، أو معقدة ( منشأة ومصانعها الفرعيين ) ، وحدة عليا والوحدات التي تؤلف معها زمرة اقتصادية أو مالية . وتقوم بنية الوحدة المعقدة للوحدة - الإجمالية في أن وحدة عليا وناظمة تحدد قيم جزء من متغيرات الوحدات الخاضعة .

أن المجالات الاقتصادية ، العمليات ، للزمن ، للاستثمارات للمعلومات ، يمكن أن تطبق في مجال إقليمي . أنها تتضمن الميزة المزدوجة بأن تقدم اقتصادا وطنيا كإقتصاد مؤلف من مجالات اقتصادية متمايزة وأن تقدم تصورا يدخل مباشرة إلى التحليل استثمارا مباشرا ومنشآت عبر قومية في أمة ...



# المقويل غير المستقر والتعديلات الكبيرة

فرانسوا بيرو

## حديث البداية : موضوعنا

ان ملاحظة ( الواقع ) التي نشر اليها بلا اهتمام كبير بالدقة والتجاسس مستخدمين الحد ازمة تظهر طلاقا بين الواقع والنظرية العامة لسير عمل الاقتصاد . بالرغم من انتقادات علماء الاقتصاد المقتمة ، على نزعاتهم المذهبية المختلفة و احيانا المتعارضة ، يبقى توازن الترابط العام هو المرجع الاساسي اقبيل صراحة أم اخفي . فمن النموذج الفالراسي ، نستخلص ، من غير ان يعطينا المنطق اقل حق في ذلك ، سواء نزعة واقعية الى اقامة التوازن او اعادة اقامته : أو ، على المستوى الاكثر ما يكون ابتدالا ، نستخلص ضرورة « اعادة اقامة التوازنات الكبيرة » ، الامر الذي لا يلزم بشيء ، لغياب التعريفات وتصور واضح للعلاقات بين هذه التوازنات الكبيرة .

اكانت النماذج ، اقتصادية - جزئية مبنية على المزاجمة التامة أم اقتصادية - اجمالية بالاحالة الى النمو المتوازن ، فان النماذج الاكثر ذيوعا منها هي غريبة عن واقع القطاعات ، اجزاء من اقتصاد معطى ، وعن واقع صياغة البنية تقوم به الرساميل الثابتة وتنظيم فرق الشغل التي لا تحدث تغيراتها الهامة بسرعة ، ولا من غير نفقة ، ولا من غير خسائر بشرية ، بطلانواضرار تنتج عنها بالنسبة لصحة الشغل الجسدية والعقلية .

لابد لنا ان ندرك ذلك بملاحظة حالة العالم وحالة بلدنا منذ عشرات السنين .

ولا تنهيا لنا فرصة فهم الصعوبات الاقتصادية التي نعانها ولا فرصة تخطيها بتصحيحات تفصيلية على النظرية الدالعة وبكمية حساب على فرضيات تم تجلوها ، بل ينهيا لنا ذلك عندما نعد بتشدد تفسيراً متجددا لسير العمل العام للكل الاقتصادي . ولا يمكن ان يجرى ذلك الا تدريجيا ، فلقد انطلقنا .

وما هو من كبير الدلالة ان رغب اقتصاديون شبان اكفاء وشجعان ، كل واحد في الخط الذي اختاره بحرية مؤكدا اصالته الشخصية ، ان يشتوا ، في هذه المجموعة التي بين ايدينا ، خصب تجديد التفسيرات الدالعة .

من جهتي ، أحلول ، في هذه الدراسة ، الجهد ذاته ، مركزا تحليلاتي على موضوع يمكن ان نسمه ايجرا بأنه : لقاء التجديدات الكبيرة مع وسط تمويل غير مستقر .

وكل حركة من هذه الحركات سأخضعها الى فحص دقيق وسينر تقاريرها وجها من الازمة ، بين الاكثر حسما والاقل ما يكون دراسة ، ذلك انها تنتشر في الفترة المتوسطة والفترة الطويلة كواقع دائم تحت ركض احداث الحياة اليومية الراهنة ، وانها لا تكتفي بالتمييز عن المفاهيم المستقاة من الدورة Cycle ، وانها توحى باستراتيجية عميقة ومديدة من اجل « الخروج من الازمة » .

## ١ - عدم استقرار نظام التمويل

كل اقتصاد صناعي يسير عمله وينمو بفضل نظام تمويل . فالديونية ، بالنسبة لفترة محددة ، يمكن ان تعتبر بأنها حالته الطبيعية السوية ، بشرط ان لا تسبب توترا ولا توقفا . وهذا التمويل يكون

مصفا في بنية ، ذا بنية ، ويقوم في مزيج من العوامل والفاعلين فسي المنشأة ، وفي وحدة الاستهلاك ، الأسرة ، وفي المنشآت الكبيرة والمزمر الاقتصادية والمالية .

إن المنشأة هي كل ( أو مجموع ) من الوسائل المادية ومن الفاعلين كل متراتب وله غاية ، وللمنشأة ، في الواقع ، حكمها ( فـ . بلوخ لينيه ) ومحكوموها ، أنها ليست البتة تجمعا من العوامل ، بكميات لامتنتهية في الصفر ، يجمعها أو يفرقها سعر « حيلدي » قد يقرر ، في المزامحة التلمة ، حضونها وبمدها والحد الأمثل لسلوكها . أنها مجموعة من الفرق المنظمة ابتفاء هدف هو ، في النظرية الثالثة ، تطون الفاعلين لبلوغ الحد الأعظم من الربح الصافي للمنشأة .

إن الأسرة هي فئة من الكائنات البشرية منظمة ومترابية . علما لا يحصل رئيس الأسرة على جميع الموارد ولا يدير جميع الانفاق ، وعنهما تشتت أسرة التقاليد الضيقة ، يبقى أن الانفاق لا يكون نتيجة العمل بالتسلسل لكل عضو ، أبا كان ، إذ يمكن أن يفوض بهذا الانفاق أو يحتج عليه أو يتخصص ، ولا يكون ، ولا في أية حالة ، أمر « جزئيات » متجمعة أو متفرقة عن يد نظام سعر حيلدي ، أنه مؤسسة تطويرية ، حقا ، إلا أنه ليس البتة نتاج الصدفة . وحينما يدير أحد الأعضاء مجموع النفقات ، فهو لا يشتري السلع واحدة واحدة كما تريد ذلك نماذج « نصوص الكتب » ، بل يشتري مجموعات من السلع ذات الدلالة . بالنسبة للأسرة ومن وجهة نظر المجتمع المنظور فيه (أو. مورجينستين) فالخطط : شيء ، فاعل ( صاحب قرار ) ، انفاق هو مخطط يمكن الاحتجاج عليه حتى من مستوى أصغر وحدة استهلاك يعني بها الإحصائي .

إن المنشأة الكبيرة ، وهو أمر معروف ، هي بنية ترابعية متسلسلة من الوظائف والخدمات ( المالية ، الاقتصادية ، مركز بحث - تطوير إدارة أشخاص ) . وهذه البنية ، لاجل أن يسير عملها من غير عقبات ،

يجب ان تتمتع ، في الوقت ذاته ببعض الاستقرار وبقدرة تطويرية كي تتلاءم مع بيئتها المتغيرة ، وتمثل التقنيات الجديدة وتبدع وسطها الخاص ومجال توسعها ، ضمن شروط وبين حدود معينة . . .

وهناك متطلبات متماثلة تفرض على الزمر الاقتصادية ، والزمر المالية او الزمر التي تنصف معا بهاتين الصفتين ( الاقتصادية والمالية )

ان اقتصاد القرن العشرين المشرف على نهايته ، وحسب كل احتمال اقتصاد القرن الآتي ، هو اقتصاد زمر او مجموعات ، عناصرها اما المنشآت ، واما صناعات كلمة . ان تنظيم المجموع ( الكل ) المكوّن من هذه المجموعات - الفرعية هو تنظيم تراتبي ، على الاقل بالنسبة للميادين المختلفة للفعالية ، اما فيما يخص المجموع ، فان السلطات الناتجة عن الانتاج والسلطات الناجمة عن المال هي دائما في نظام نموذجي من التعاون - الصراع ( التعاون التصارعي التنافسي ) ، بعضها يظفر بالآخرى حسب الظرف *La conjoncture* او بسبب عدم المسلوّة الدائمة . ويمكن ملاحظة الوحدات البسيطة او المعقدة المصاغة بنويا الى حد ما دائما ، بقدر ما يلاحظ التطلع الى التسيير الذاتي *l'autogestion* ، ان نمو هذا الاخير ينشأ بوضوح من احتيناز الوعي بالتراتبات الاقتصادية التي يشغلها تراتب تسلسلي اجتماعي ، وهندسة للمجتمع يتم الاحتجاج عليها في كل مناسبة بحدة تتوقف على العادات الوطنية والفاعلية الدائمة للسلطة المركزية .

ويكون الانجاز الاقتصادي للمجموع ( الكل ) الذي يدعى ( امة ) في علاقة مباشرة . يتمفصل مجموعات الفرعية ، على سبيل المثال الزمر الاقتصادية والمالية . ان الصلات بين هذه الزمر وبين الوحدات الكبيرة تنسم بصروب تعاون ونزاعات لا يمكن ان تستخلص من التوازن الفالراسي . انها تتخطى المبادلات البضاعية من الاسلوب الكلاسيكي ، المتسمة بالاسعار والكميات كليا . انها تشمل تواصلات اعلامية ، وتأثيرات وسيطرات بين الاجزاء المعتبرة . وترتبط هذه العلاقات

اللاتناظرية بين شركاء مختلفين وغير متساوين ارتباطا وثيقا بتطور كل مجموع اقتصادي كبير ، منذ بدايات التصنيع الاوروبي في بريطانيا العظمى في الربع الاخير من القرن الثامن عشر . فالامة التي ينظر اليها من خلال مضمونها الاقتصادي الحالي لم تعد مجرد مزيج من اسواق ، انها ، هي ذاتها ، بنية تطويرية بسبب تفضيات الاهمية والتاثيرات بين زمر الفعالية الاقتصادية ، حتى قبل تدخل « الدولة » و « السلطات » الصلبة .

ان العلاقات اللاتماثلية ( اللاتناظرية ) التي تفيض عن توافق الاسعار والكميات في السوق كما يتصورها العالم الكلاسيكي الجديد هي ادوات تحليل لا تتضمن أي حكم قيمة : انها في اصل مفاعيل الاستحجار *effets d'entrainement* ، وهذه مفيدة عندما تحقق زيادة في الناتج والانتاجية والدخل المتاح ، الا انها كذلك نتاج لاحتكارات الكبيرة الملتبسة دائما والتي تقوم ، من جهة ، بدور بارز في التجديد الذي يحصل على الناتج الجديد وينشره عن طريق تكاليف البحث والاعلان ، وتمارس من جهة اخرى ، جميع انواع السياسات التي ترفع الربح ، الغريب غالبا عن استثمار جديد منجز من الناحية الاقتصادية .

وبمجرد ان فهمنا ما هي البنية ، اذ يظهر ان هذا التنظيم الاقتصادي *agencement* لا يمكن ان يصيغ بالضبط الا بالتحليل المنظومي ، نستطيع ان نعطي معنى محددا لبنية تدفقات التمويل وعلى نحو اكثر ايجازا لبنية التمويل وبنية تدفقات الانتاج .

فكل وحدة اقتصادية ، وكل تجمع وحدات ، يخضع الى مطلب تمويل لا يتحدد فحسب باستحقاق ( ائتمان في الاجل القصير ، في الاجل المتوسط ، في الاجل الطويل ) ، بل بالاحالة الى الفاعلين الاقتصاديين ، وعمليتهم وادوارهم .

أ - تمويل الخزانة . بما أن النفقات والإيرادات ليست متزامنة ، كل فعل يجب أن يمتلك مؤونة عملة أو ائتمان لأجل قصر ليسسد مدفوعاته نظريا .

ب - تمويل التوسع . وهو يفرض حينما يكون هناك ، لسبب ما ، زيادة في الأفراد المعالين بالنسبة للأسرة مثلا ، أو ازدياد الطلب غير المتوقع تملأ بالنسبة للمنشأة ، فالوحدة الاقتصادية ، لمواجهة هذا التوسع ، لابد لها أن تمتلك احتياطات أو ائتمانا في شكل مناسب .

ج - تمويل إعادة تشكيل البنيات . أن الفرد الذي ، لأسباب مهنية يكون ملزما بزيادة مستوى رفاهه ، أو مضطرا ، بفعل العجز أو سن التقاعد ، على الحد منه ، يشهد تفييرا في بنية انفاقه ويمكن أن يساق الى اللجوء الى الائتمان لهذا الغرض .

انه طبعاً بالنسبة للمنشأة الكبيرة أو لزمرة منشآت انما يتخذ ائتمان تمويل إعادة صياغة البنية بعدا نوعيا وأصاله نوعية . ونذكر ذلك عندما ننظر في وحدة الانتاج - البسيطة أو المعقدة - التي ، من أجل مواجهة مزاحمة شديدة تمارسها ضدها وحدة انتاج أجنبية ، مسلحة بتقنيات جديدة ، تخضع لهجوم يقودها لأن تغير بنيتها ذاتها ، وأن تعيد تشكيل بنيتها من جديد لتجنب وقف الدفع أو لتحاشي تقلد خطر يحكم عليها الى أجل . أن « حركية رأس المال ميدانيا » ، أي قدرته على الحصول على منتجات متنوعة ، له حد على الدوام ، لا أقله قدرة فرق الانتاج على الحصول على منتجات جديدة . فوحدة الانتاج تعيد صياغة بنيتها من أجل البقاء ومن أجل أن تعضي الى الهجوم ، عندما تستطيع ذلك . ويرين الالتزام ذاته على الأمة التي تكون فيها جوانب كاملة من الصناعة مهددة بالزوال على يد المنافسة الأجنبية التي تمارس بالأسعار أو بالأساليب غير السعري . وبالتدريج بحجة التبسيط يمكن حقا ، من الناحية التربوية ، أن نعالج الائتمان في الاجل القصير وفي الاجل المتوسط وفي الاجل الطويل ، لكن بمراعاة تخصيصات

أضافية من أجل بحث مفصل ومن أجل تحديد استراتيجيات متخصصة  
كذلك ، من اليسر ، على سبيل الفرضية البسيطة ، أن نطلق من  
معدل فائدة تمثيلي ، إلا أننا نخذع بالنموذج الاقتصادي - الإجمالي  
للتوازن .

ويكاد هذا النموذج أن يوهم عن طريق الإيهام بالاستقرار شبه  
الميكانيكي لتصحيح اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار في المستوى  
الإجمالي . يكفي أن نذكر بأن الاقتصاد الصناعي المعاصر مصاغ بنيويا  
لتبسيط الانتباه على أن الهام ، في الأوقات التي لا تقل العكس ، بالنسبة  
لاقتصاد بنمو ، هو مجموع الموازنات بين المجموعات الفرعية ذات التشكيل  
البنوي والمتفصلة بصورة معينة . حتى على المستوى الاقتصادي . -  
الإجمالي ، لا تكون الفائدة مثبّتا من غير مأخذ ما أن تكون المراحة بين  
طالبي التمويل وعرضي التمويل على هيئة احتكار قلة ، في الجزء الأعظم  
من الاقتصاد أو في جزء من أجزائه الاستراتيجية . في مثل هذه الحالات ،  
يكون معدل الفائدة عامل عدد كبير من المتغيرات يجر مزجها نتائج مختلفة  
بعضها لمناطق الاقتصاد . إن التوافق بين عروض التمويل القطاعية وطلبات  
التمويل القطاعية يمكن لها وحدها أن تقرب النظرية الاقتصادية من  
الواقع . ولعلنا يكون محتملا في مجموع تكون المجموعات الفرعية فيه  
مختلفة فيما بينها وغير متساوية فيما يخص القدرة الاعلامية وسرعة  
التوافق وسلطة المفاوضة . وتكون عروض التمويل وطلباته في اقتصاد  
ذي حجم متوسط مثل اقتصادنا مغمورة في العروض والطلبات العالمية ،  
وعلى الأخص في عروض وطلبات كبريات الاقتصادات مثل عروض وطلبات  
اقتصاد الولايات المتحدة التي تمارس تأثيرات وضروب هيمنة على  
الاقتصادات الأكثر « هشاشة » ( ر. تريغان ) . ويشاهد ذلك عن طريق  
تقلب الودائع والعمليات في الدولار - الاوروبي ، ولا أقل من ذلك ، عن  
طريق حركات المضاربة في رؤوس الاموال المالية التي ، في النظام النقدي  
الفوضوي ، بلا قانون يطبق على الجميع ، من أجل الحفاظ على النظام  
ومن خلال التفاوتات الصارخة ( حجم وطبيعة ) بين المستوردات  
والصادرات ، إنما تشجع ضروب عدم انتظام القطع الرئيسي ، القطع

المهيمن ، الدولار ، في اتجاه الارتفاع ، بالنسبة لهذه اللحظة . يضاف الى ذلك ارتفاع الفائدة التي تعرضها المعدلات المرفعة في الارتفاع في الولايات المتحدة .

وعلى صعيد أكثر عمومية بكثير ، تكون عروض التمويل والطلبات عليه ، في فترة معينة : جميعها تلعبا لاستباقات الاحداث والتغيرات 'لبنوية في المستقبل . وتجرى هذه الاستباقات بصورة غير متساوية حسب قدرة الاعلام عند الفلطين والوحدات ، انما في عدم التاكيد ، لدى كل حالة .

ان التوقعات الاقتصادية ، العاجزة في أغلب الاحيان ، تكون كذلك في شروط نوعية عندما تكون المسألة مسألة استباق توافقات عروض التمويل والطلبات عليه وعدم توافقاتها . إذ أن الطلبات على الودائع في الحساب الجاري او المجاوزات تكون معرضة طبعاً لاندفاعات ضغوط المودعين . وان الطلبات على ضروب الائتمان في الاجل الطويل التي يتطلبها طول الفترات الحديثة لنضج الاستثمار إنما تنصف ، على الاغلب ، بالنسبة للمعاملات الكبيرة للغاية ، بصفات الرهان ، الا أن مخاطرها لا يمكن أن تكون مضمونة . وبالتالي إن عدم التاكيد يطبع بصمته على عمليات الانشاء الكبيرة للرأسمال الثابت الاجتماعي الجديد ( طرق نقل مادية وفكرية ، ائتمالية كبيرة ذات منفعة متعددة الجنسيات ) . وبما أن التغيرات في معدل الفائدة تكون من قبيل الاستباق وبما أنها تنطبق على مناطق اقتصادية مختلفة فله يتم تسجيل ظواهر عدة متناقضة في الظاهر : تكون البورصة مزدهرة في اللحظة التي يكون فيها الاقتصاد راكدا ؛ ومن جهة أخرى ، عندما ينتبأ المضاربون بارتفاع دائم في اصول رأس المال ، يستطيعون زيادة طلبهم على رأس المال المالي في حين أن معدل الفائدة يرتفع

- قد يقال أن الضبط الذي يقوم به المصرف المركزي والسلطات العتنة يردم الثغرات ويتدارك نواقص المثبتات في مضمار التمويل . إلا أن الخزينة لها هامش مناوره فيما يخص تحقيق القرارات الحكومية والبرلمانية .



أما فيما يخص المصرف المركزي فهو يمارس حقا تأثيرا مثبتا من طريق وضع سقف للائتمان ومراقبة معدل نمو الكتلة النقدية . إلا أنه ، مهما كانت سلطاته كفاءة ووثاقه الإحصائية صالحة ، فهو لا يكون سيد تفاصيل تداول تدفقات النقد والائتمان المعقدة على نحو خلق والمتحركة .

لقد قلنا ما يكفي كي نظهر ضروب عدم الاستقرار الولادي لانظمة التمويل حتى الأكثر كمالا . إن ك. فيكسيل ، عندما درس ، كما هو معروف ، النتائج التراكمية لتغيرات معدل الفائدة حتى الوضع الافتراضي الذي يساوي فيه «معدل التوازن» بين الادخار والاستثمار، قد قدم لنا مخططا ربما شاخ قليلا بسبب تجلوز النموذج الليبرالي ، السائد في اللحظة التي كان يكتب فيها ، إلا أن فكرته المركزية يمكن أن تنطبق على التدفقات في أبنا . إذ في غياب إواليات مثبتة حساسة كفاية وسريعة ومنجزة ، تولد المديونية المديونية ويولد الطلب غير القادر على الدفع 'الطلب' غير القادر على الدفع ، غير المليء ، وهذه الاختلالات في التوازن تضخمها الآثار السيكلوجية التي تفجرها في ذهن المضايين والجمهور .

إن الاقتصادات الوطنية والاقتصاد « العالمي » التي سبق أن كانت مدينة ، لأسباب خارجة عن تحليلنا ، تتلقى الصدمة العنيفة والدائمة للتجديدات الكبيرة التي حققتها الأمم الأقوى ، التي يعود للولايات المتحدة ، في الغرب ، محل الخيار فيما بينها .

### **التجديدات الكبيرة : عملها الهادم للبنيات والصانع للبنيات**

إن العالم الاقتصادي الكبير الوحيد الذي عزا دورا حاسما للتجديد هو جوزيف شومبيتر بموازاته المتباينة بين سكنوية عبرت عنها الدارة المستقرة وديناميكية تحيل ، في الدارة ، إلى اقتحامات الجديدين المؤسسين : المصرف والمنشأة كفاعل تجديدات .

إن التجديدات ، التي صنفها مؤلفنا في ثلاث واسعة اعادة التحليل

التحديث التفكير فيها من جديد واخضعها الى تقليصية ما اعطت النية  
الحسنة فيها الا نتائج خيالية .

والتجديد ، في الفكر الاقتصادي الباحث عن الترييض ، يعبر عن  
نفسه في حدود التابع ، الانتاج ؛ إن التابع ، على ما نعلم ، هو الذي يربط  
بالنسبة لنتيج ، لنقل في منشأة ما ، كميات العوامل المستخدمة في حدود  
طبيعية ( على سبيل المثال رأسمال وشغل ) الى المنتج الحاصل من  
'متزاجهما' . فمن تابع ( او دالة ) كوب دوغلاس التي تترجم المردودات  
الثابتة ، تنتقل الى دالات اخرى تدمج التقدم التقني وثابتات ( برامتر )  
اخرى يتيح حضورها تفسير المردودات المتزايدة التي تسود ، لا شك في  
ذلك ، في بعض المناطق على الاقل من الاقتصاد الصناعي ، وتوضح اوجه  
هامية من ديناميته . إن هذه الصيغة ، الاوسع والاكثر نفعا على نحو  
مشخص ، اقل اعتمادا من الصيغة التي استخدمها جوزيف شومبيتر والتي  
يؤحي بها مفهوم ادخال الجودة في الاقتصاد السكوني سواء فيما يخص  
الانتاج ، او ما يخص التنظيم (تجديدات في الانتاج وتجديدات في التنظيم) .  
إنها محركات للاقتصاد المعبر اولا افتراضيا كاققتصاد ساكن ، عن طريق  
ادخال «الائتمان» و «المنشأة» . ان هذه الفكرة المرموقة ثمينة من أجل فهم  
تاريخ الاقتصاد الغربي والمشكلات المعاصرة ، بالرغم من الانتقادات التي  
يمكن ان توجه الى مؤلف « النظرية العامة للتطور » و « الدورات  
الاقتصادية » .

فهو لم يتوصل الى تفسير بروز المستحدث ( entrepreneur )  
الديناميكي ولا الظهور « المستقوي » التقليدي .

لقد احتفظ طوال حياته العلمية ، في خلفية تحريكه ، بالنظرية  
المفاراسية في التوازن العام ، من غير ان يمضي الى ادخال المراجعة  
الاحتكارية لـ ج . هـ شامبرلن ، التي يذكرها من غير ان ينضوي اليها ،  
في حاشية « الدورات الاقتصادية » وهذا يعني بقدر كاف ان التجديد  
والمستحدث والائتمان ما زالت عنده انعكاسا للجو الاقتصادي للقرن  
التاسع عشر .

على الجملة ، إنه لم ينخدع مع ذلك . انه توقع التمرکز المتزايد  
وننتجها المدمرة للتوازن الكلاسيكي او الكلاسيكي الجديد وتكهن بتقديم  
الاشتراكية الذي لا يقاوم وكان معاديا له جنريا .

إن التجديد ، بالمعنى الاوسع ، يثار لنفسه على المستوى النظري ،  
إد يجد فيه سيمون كوزنيتس ، بعد حياة مهنية خصبة ، الدافع الرئيسي  
للتطور الاقتصادي ، ويكرس جون هيكس درسا طويلا ليوحى بان التجديد  
كلن حاضرا ضمنيا في مؤلفاته الاولى . الا ان مفهوم التجديد يفرض  
نفسه على القرن العشرين في الوقائع نفسها ، اكثر مما فرضه انضواء  
الاحصائيين المتأخر وعلماء الاقتصاد الكبار . فالتجديد غدا في مركز  
السياسات المعاصرة الخاصة او العامة ؛ ويمكن القول بأنه آية اقتصاد  
الزمن الحاضر بامتياز . لقد تفلغل في جميع المناطق الاقتصادية :  
صناعات ، منشآت ، زمر صناعية ومالية ، عن طريق التجديدات اليومية  
التي لا تحصى . وتسود على هذه « التجديدات الصغيرة » التجديدات  
الكبيرة التي كان يدعوها شومبيتر بالتجديدات الاستراتيجية والتي سماها  
المؤرخ الأمريكي رونو كميرون ، ربما على نحو أصح ، تجديدات العصر ،  
ذلك انها تم ، مباشرة او غير مباشرة ، بسرعة غير مألوفة ، كلية اقتصاد  
نام كبير يمكن ان يحلول الاستئثار بها الا انه لا يستطيع ان يحول دون  
انتشارها الذي يخضع في البدايات لهيمنتها ثم يتم تمثيلها ببطء وعلى نحو  
غير متساو ويكون مبدعا في العالم أجمع .

وتجديدات الحقبة او العصر هذه تقاوم اربع صفات تبعدها عن  
التجديدات في الوسط الفردي الذي كانت تكونه المجتمعات الصناعية  
في القرن السابق .

ونتحقق من ذلك في حالتين عظيمين : « المجموعة النووية » و « المجموعة  
الاعلامية » .

ويقال مجموعة للدلالة على تجمعات ذات دلالة من الصناعات ،  
الترابطة المتفصلة بعضهم لبعض في نظام مرن ، مناسب للتحويلات

التقنية والتغيرات في ظروف المراحة وضروب التعاون في الصناعات الوطنية والصناعات الأجنبية . والمفردات تكشف وجهها جماعيا لترابطات زمر صغيرة ( صناعات ) في فئة كبيرة ( مجموعة ) داخل الراسماليات المعاصرة .

وهي تنمو عن طريق تجمعات صناعات مرموقة ب : ( ١ ) عوامل الحجم ؛ ( ٢ ) تمقدها ؛ ( ٣ ) طلبها المختلط ( خاص وعام ) ؛ ( ٤ ) التأثيرات التي تلعبها أو التي تخضع لها في كل المجال الاقتصادي المعاصر ، الأمة بأكملها كتي نذكر أبسط حالات البحث .

## ١ - عوامل الحجم

ان اتفاق المجموعة المعلوماتية مركز جدا . في ١٩٨٠ ، في فرنسا ، ألف منشأة كبيرة حققت ٨٠ ٪ من المجموع ؛ وحققت الثلاثمائة وعشرون منشأة التي تشغل أكثر من ( ٢٠٠٠ ) مليل بالأجرة ، ٥٠ ٪ .

وفيما يخص الطاقة النووية ، ان فرنسا هي البلد الوحيد الذي يسيطر على كلية الليرة ، بدءا من التنقيب عن اليورانيوم ؛ والطاقة النووية تمثل ، بالأحالة إلى الطاقة الكلفة العالية ، حتى الكهرباء النووية ، ٥٠ ٪ ؛ وبالنسبة لأعادة المعالجة المدنية للمحروقات المشعة ، ٢٥ ٪ ، وبالنسبة للطاقة الكلفة النووية ، ٢٥ ٪ .

## ٢ - التقيد

نظرا لعوامل الحجم وضروب التخصص العالية جدا ، يكون التعمد بالفا اتصاله بالنسبة المجموعة النووية . إذ ان الصلات بين الزمر الأربعة الأساسية ( C.E.A., gr. empain. schneider, C.G.E., E.D.F ) تكون مترابطة متمفصلة في شبكات وظيفية وحقوقية تقتضي ، في أحسن الأوصاف ، خمسة صور بيانية على الأقل ، أما المعلوماتية ، فهي تنمو أسيا ، على نحو غير متسلو حسب المناطق الاقتصادية ، بمنشآت كبيرة

مثل بول BULL وتنشعب في جملة من الصناعات المتخصصة ، الديواني والانتاجي والآلي الروبوتي ، إن بنية بول BULL ، الشركة الفرنسية الاولى ، هي وحدها ، شبكة معقدة من الوظائف ومن الإجرائيين المتخصصين على أرفع المستويات .

### ٣ - الاقتصاد المختلط

ان كل مجموعة معتبرة تكون مختلطة بمعنيين متميزين :بطبيعة فعاليتها ، فهي تهم النظام العام وتعاون مع هيئات عامة واسعة ذات مستوى تقني رفيع جدا مثل (E.D.F.) ، فضلا عن ذلك ، بعوامل الحجم والتأثيرات والسيطرة التقنية التي تمارسها ، وهي تهم الامة كلها ، انها مجموعة مصلحة شاملة قبل ان تكون كذلك مجموعة مصلحة عامة ( حكومية ) .

ومن هنا الخطورة القصوى للسمة المميزة الاخيرة :

### ٤ - الاعمال التي تمارس او التي تتم معاناتها

في مجال اقتصادي ليس الامة والذي هو ، على الشفا ، العالم اجمع . وبكفي مثال واحد . ان شركات الولايات المتحدة تسيطر على ثلثي الانتاج العالمي من المعلومات ، الثلث لجبار واحد وهو I.B.M. والبنية السبعة الاوائل هم امريكيون . وشركتنا الفرنسية بول BULL ، كانت في المرتبة العاشرة عام ١٩٨١ ولا تأخذ مكانها الا في الثانية عشر عام ١٩٨٤ .

وبإيجاز بالغ يتألف الاقتصاد الصناعي في آخر القرن هذا من وحدات كبيرة ومن زمر في مجموعات اقتصادية ومالية في المجال الوطني ، هي « احتكار قلة » كبير تعاوني وتنزعي . كذلك أيضا ، ان صناعات الحقبة ، على المستوى العالمي ، هي في نظام احتكارات القلة ذاته المتمايزة بتعاون مع السلطات العامة . ان احتكار القلة هو نظام الاسعار الاقتصادي بصعب

الى الحد الاقصى ان ينشأ توازن نظري بالنسبة له . اذ تبين التجربة والملاحظة ان استراتيجيات الافعال وردود الافعال ، الصراعات والتعاونات بين السلطات لا تكون معقولة حينذاك ، في اطار النظرية الداعمة لسوق الوحدات الصغيرة التي يحكم بينها وينظمها نظام الاسعار الحيدلي . ان اقلية الموازنات من فترة لفترة ، والتلمسات الواقعية للغاية لهي ثمرة الموازنات ، اي الافعال من اجل موازنة تكاليف الوحدات الكبيرة واسعارها بهدف الحد الاعلى من الربح والسلطة . وفي حدود مبسطة جدا ، ان الربح يزيد السلطة والسلطة تزيد الربح .

لهذا التطور الخطر ، ما من حل بسيط وموحد . فالازمة تقع على تلاقي التجديفات الحالية للالبيين التجديدات المرتبطة بعدد الهيئات التكتلية . ان عدم الاستقرار الاقتصادي في الانتاج يواكب عدم الاستقرار المالي لاجهزة التمويل الخاصة والعملة .

ذلك هو ، على ما نعتقد ، مكون الازمة الذي يستلعي تفيرا عميقا في التحليل وفي الاستراتيجية المضادة للازمة . فما هي اذن الازمة التي يتحدثون عنها في اغلب الاحيان من غير تحديد مضمونها الدقيق ؟

## ٢ - الازمة على مستويين والاستراتيجية المناسبة

ان الدورة *Le cycle* اوجت بدراسات لا تحصى من غير ان يتوصل الفكر الاقتصادي بتاتا الى ان يصوغ نظرية الدورة . وما نختار التذكير به هنا ، هو ان جهد الاقتصاديين كله في القرن التاسع عشر تمثل ، نوعا ما ، في انساءواخفاء ظواهر الازمة باعداد مفهوم دورة - معياري ضمني - مفرغ منه اي طابع ازمة . والدورة المفهومية الحاصلة هكذا ، تذكرها :

٢ - داخلية المنشأ : تفسرها متغيرات اقتصادية بالمعنى الدقيق تتعلق بالاسعار والكميات والتدفقات ؛

ب - ذاتية المنشأ : التوسع يولد الانكماش ، والعكس صحيح ؛

ج - دورية : على الرغم من الدراسات الاحصائية التي لا تقدم الا دورية لينة جدا ( سنتان او ثلاثة ، اثنتا عشرة سنة ) ، فان الاقتصاد لم يجرؤ على الكلام عن الملوحة ( او التواتر ) .

ان هذا الخيار الثلاثي يحول الدورة الى ايقاع فيزيولوجي بلا مضمون مَرَضِي . لقد كتب السير دونيس روبرتسون ان الانكماش هو « الثمن الذي يجب دفعه للحصول على التوسع » . عندما يميزون ، في اعمال « المكتب الوطني للبحث الاقتصادي » في الولايات المتحدة ، اربعة مراحل بدلا من اثنتين ، انتعاش ، توسع ، انحسار ، انكماش ، لا يدعون فحسب الى تخطي الدورة ذات المرحلتين ، بل يشقون الطريق الى تمييز مفيد للتخيل ، والتشخيص والسياسة . وقلما يسترعي هذا التمييز ، خلا الاستثناء « : انتباه المؤلفين الفرنسي التعبير .

ان عادة التفكير في حدود الدورات لا تساعد على ادراك الازمة : ان الازمة شيء آخر غير الانكماش المتطاوّل وأكثر منه : انها انما يحددها تلاقي التغيرات الاقتصادية ( التجديدات ) مع البنيات المالية والاقتصادية المتسمة كلتاهما ، الاوليات اكثر من الثانويات ، ببطء نسبي في التكيف . ما من عالم اقتصاد ، على ما نعتقد ، يرغب بان يؤيد ان التجديد وتوزيع الائتمان ليسا بظواهر اقتصادية ، داخلية المنشأ في نظر كل فكر واقعي واجرائي عملياتي ينتشر بالضرورة في الزمان الذي لا يقبل العكس . ان هذا التطور في حركة العلوم ، لا ينسجم مع سكونية اسلوب فالراس « مفاهيم وترايطات » لهو ، بالعكس ، منسجم مع نظرية الوحدات الفعالة وعلى الاخص مع الديناميك الذي يقود اليها .

ان الازمة هي انحراف ، قطعية ( بغير ماسيه ) تقسم بتحول بطيء في البنيات التي تكشف بعد ، ان وصلت الى نقطة حرجة ، عدم توافقها في امة او على مستوى العالم .

والتفجر يجد اصله في حدث خارجي المنشأ ، على سبيل المثال ازمته

النفط (١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٠) ، التي يمكن أن توضع نتائجها في قاعدة في بعض البنوك ، غير أن أصولها ودوافعها ونموها ترجع الى التاريخ المدروس ( ج . شومبيتر ) ، ولا يمكن ادراكها بأي نموذج اقتصادي متصغ . والحالة المماثلة هي حالة حرب او حالة كارثة طبيعية .

وهناك تبدلات فظة تصيب مجموعة كلية لا تكون بنيتها حساسة وقوية ومرنة بقدر كاف كي تولد ، في الوقت المفيد ، رد الفعل المنقذ .

حقا ، ان الصدمة الفظة للتجديدات الكبيرة القائمة من الخارج الى وسط هرم ومصاب بالتصلب او الى بلد محروم من الوسائل الاقتصادية والمالية للاقتصاد الحديث لا يمكن أن تقارن بالاحداث التي جئنا على ذكرها بهدف التفهيم . الا ان هذه الصدمة تولد قطيعة حقا او بالاحرى ، قطيعة ( انقطاعات ) متسلسلة ، ان المنحنيات الكلاسيكية لاتجاهات الاسعار والانتاج والفائدة هي علامات ، اشارات ، وليست بعد علم دلالات . وبما انها قابلة بأن ترتبط بمجموعات ظواهر متنوعة وحسب امتزاجات مختلفة ، فهي تستدعي ، من أجل التفسير ، نظرة علمة للتطور الاقتصادي . اننا نقترح هذه النظرة العامة بتقديم قدرة القطيعة للتجديدات الكبيرة محددة كما في ما تقدم تجاه « نظام التمويل غير المستقر » بالطبيعة ، سواء في البلدان الصناعية المتطورة ، او تجاه البلدان السائرة في طريق النمو المفتقدة لانظمة تمويل مستقلة ذاتيا قد تتيح امتصاص هزات التجديدات الكبيرة او تمثل بعض نتائجها لصالح الامة الماضية في طريق التكوين .

ان العلاقة بين التجديدات الكبيرة وبنيات التمويل لا تفسر كل الازمة التي نحن ضحاياها ؛ لكنها تشرح وجها من وجوها التي يمكن لعلم الاقتصاد ذي القصد العلمي ان يدركها ماوراء احداث التاريخ ووقائع الحياة اليومية . ان تفسير الازمة بانها قطيعة يسببها تلاقي التجديدات الكبيرة والبنيات التي لا تتكيف ولا تتم ملامتها الا ببطء وبشق الانفس ، انه يساعد على الاحاطة بعدد من الصعوبات العسيرة الحل بالنسبة لنظرية سير العمل العام الدارجة .



( ١ ) ان اخطر الازمات واشملها ، كازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ والازمة الحاضرة لا يمكن أن تؤرخ بدقة لا من حيث بدايتها ولا من حيث نهايتها . وهذا سبب من الاسباب العديدة التي من شأنها أن تكون مقارنتها عقيمة . لقد عانت بنيت التمويل والانتاج تغيرات عميقة من احداها الى الاخرى . والبنيت تتطور ولو أنها تتطور تطورا أبطأ وأقل بروزا من الاسعار والدخول . ان أولئك ذاتهم الذين لم يحذفوها في اوصافهم ما تمكنوا من سبر اغوارها ، ذلك ان المادة الاحصائية قد جمعت بالتوافق الوثيق الى هذا الحد او ذلك مع التعليمات المستخلصة من نظرية علمة لا تقدم تماسكها السطحي والظاهري الا بعد حذف المؤسسات والتحديد في قطاعات والتغيرات الكمية والكيفية في السكان .

( ٢ ) لا يبدو صحيحا ان نوحى بمماثلة بين ضروب التوسع وضروب الانكماش التي تتعاقب في أوروبا منذ قرن او نصف قرن . ان ويسلي ك. ميتشيل الذي يمثل عالم الاقتصاد الذي عالج بصرامة أكثر ما تكون دقة الكتلة الهائلة من المعطيات الاحصائية ، كان محقا أن يلج على نقطة اخفتها النظرية السائدة ؛ ان الدورة تتكرر انما « بفارق » ، وهذا الفرق يقدو أكثر بروزا بقدر ما نملك من معطيات احصائية أكثر وقد جمعت بجدية وأعدت عن ظواهر انتشار الحركات الدورية ، بالانطلاق من اقتصادات مسيطرة على التتالي نحو البلدان الأقل تطورا ، أكلت واقعة في مجال تبعيتها ام غير واقعة .

( ٣ ) ان التفولت بين بلدان في طريق النمو فيما يخص قدراتها على تلقي وامتناس التجديدات الكبيرة وبصورة اعم جميع التغيرات الاقتصادية التي تنشأ في البلدان المصنعة، بين لاعقلانية استراتيجية الهيئات الدولية حينما تفرض ، بالتلوع بمبدأ المساواة في المعاملة ، على بلدان ذات بنيت مختلفة اختلافا جليا ودائما القواعد ذاتها من أجل اقامة التوازنات او من أجل اعادة تصحيحها .

( ٤ ) مما يبر أنه في فرنسا ، قد بلدانا ، بعد صنوف تردد طويلة ،

نحتقر وعيا بصنوف تفكك البنيات التي فرضتها حركة التقنيات وبمطلب إعادة تشكيل البنيات من جديد ، أي خيارات لبنية مثلى - محددة تحديدا مشخصا - بالنسبة لمجموع الفعاليات الاقتصادية . وليس من المدهش أن تكون النظرية الاقتصادية - الإجمالية غير ملائمة لتوجيه هذه الخيارات ، وأقل من ذلك أيضا أن تكون أقطاب التحويل من جديد تؤخذ بعين الاعتبار ، ذلك أنه لا التزايد ولا التناقص ، لا التطور ولا التقهقر ، لا تجري في مجال متجانس .

هـ ) ان إعادة تشكيل البنيات في بلد متوسط مثل فرنسا له جزيل الفائدة أن يستكشف حقل الممكنات وأن يتشاور مع شركائه في أوروبا O.C.D.E. فأوروبا ليست وربما لن تكون البنة كامة كبيرة متحدة أو اتحادية . الا أنها ، سواء نزعنا الى ذلك أم لم ننزع ، هي مجال تشاورات لا بدليل له من أجل ضروب إعادة تشكيل البنيات القومية المتطلونة وليس التنافسية فحسب . انها تتفق مع استراتيجية عالمية في زمن فيه العالم محل مجاهدة القوى العظمى . ومفاد القول ، في هذا المجال كما في غيره ، أن قانون السوق لا يمكن قبوله الا من خلال تنظيم للاسواق حسب أهداف مشتركة وعلى وجه افضل في خدمة غاية مقبولة من الجميع . ولنصف ان تحليل الاسواق واسبقية التغيرات في سوق بالمقارنة مع أخرى أو أخريات عدة ، لا علاقة مباشرة له بضروب التفلونات البنوية وضروب سيطرة البنيات الناتجة عن الرسميل الثابتة المقامة في منطقة اقتصادية والمتخرطة بها ولا بتأهيل الفنيين وأركانهم حسب خط قويم مستورد .

### الخلاصة : خواطر مرحلية

في وسط صناعي متطور في أوروبا يسود فيه ، ملوراء ضروب جمود الأجر والأسعار ، هرم البنيات ذاتها وتصلبها ، ان صدمة التجديدات الكبيرة ، التجديدات المسماة بالاستراتيجية إنما تزيد أيضا بقسوة من حدة مديونية مورست منذ زمن بعيد .

والامر على هذا النحو لان البلدان الأوروبية ، كل بلد حسب شروط

أصلية ، عليه ان يمول في الوقت ذاته مفاعيل تفكك البنيات وأن يطلق صناعات مجموعها سيميد تشكيل بنيات اقتصاد الإمة من جديد .

منذ سنوات عدة ، لقد اظهرنا التملؤض بين التحليل الكلاسيكي وديناميك الوحدات الفعالة التي تبدل بثبتها عوضا عن أن تخضع لها ، في تطور لا يمكن ، من جهتها ولا من جهة السلطات العامة ، بكل دقة ، أن يحسب ؛ أن المسألة مسألة مراهنات ورهان وطني في موضوع البنيات الجديدة ؛ انها علامة الازمنة أن يتغلغل هذا التعبير ، أي الرهان، الفرنسي أو الاوروبي ، في اللغة الادارية .

ان السوق وحدها ، في اشكالها الدارجة ، لا يمكن أن تكفي لتنشيط تغيرات البنيات الصنعية والتمفصلات والترابطات الجديدة فيما بينها . ان هذه التغيرات ، بين الوحدات الكبيرة والزمزير الكبيرة ، قد تم التفاوض عليها والتشاور حولها في القطاعات الخاصة للانتاج التي تنزع ، بصورة متزايدة ، لان تتخذ صفات اقتصاد مختلط . في هذا الشكل أو الآخر ، تتدخل السلطات العامة اذن في التشاور داخل امة ، أو ، على الافضل ، في مجموعة من الامم ، اوروبيا O.C.D.E على سبيل المثال .

ان هذا الاقتصاد ، الوجه نحو قرار جماعي ومتشاور عليه تحت بصر وبمشاركة إدارات وحكومات ، لا ينزع حتما الى تخطيط استبدادي سلطوي لا يفكر أي بلد في الغرب الاوربي بأنه مناسب . وهناك أيضا مجال انتقاء من أجل هذا التخطيط الفعال ( بيير ماسيه ) الذي يحلول، بالاعلام والضريبة والحوافز واللواجم أن ينسق بين جهود الوحدات الكبيرة ، الفعالة من خلال استراتيجياتها ، وأن يجعل سلوكياتها متفقة مع توزيع توجهه سياسة دخول تتعلق بالاجور والارباح .

ويتساءلون اما العملة ؟ . ان التحليل النبوي يؤكد الرأي الذي يرى في النقد أداة سلطة عوضا عن أن يوكل اليه خلسة الدور ذاته الذي يتوجب على الحكومة ، وبحجة نظرية كمية مجددة او عن طريق وسواس الطلب الفعال والتشغيل التام بأي ثمن .

ان « الحكم عن طريق العملة » ما كان محايدا البتة ، ولا الحكم عن طريق السوق ونظام الاسعار المصوم من الخطا .

ان خطا من هذا الميار يواكب وهم المجال الاقتصادي المتجانس الماهول بالاناس الاليين الطيعين اطاعة كلية برؤوس الاموال المطواعة تماما.

هذه صيغة اخرى للقول بانه ما من احد يستطيع الى النهاية ان يجعل الناس يقبلون نظرية سير عمل عام تدمر الواقع عوضا عن ان تختزله لتجعله معقولا مفهوما .

بلوريس ، ايلار ١٩٨٤



## المال ، الانتاج ، المديونية سياسات الإصلاح

عامل توقيف وإليات التقاص المتعدد الجوانب لتسديد الحسابات  
د. دوفور

### ١ - مدخل

ارتكزت ديناميكية الاقتصاد العالمي ، أثناء السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ ، على تفاعل ثلاثة عناصر كبرى :

**وجود لا تناسق ( لا تماثل ) وظيفي بين مجموعات من الأمم حده**  
هـ فوولي بصورة ارتباط رتبوي تسلسلي بين بلدان المراكز وبلدان الفروع وحطه ف. بـرو في حدود هيمنة بنية تمارسها الاقتصادات المسيطرة من خلال وحداتها الفعالة ؛

— الاقلمة التدريجية لتنظيم فعاليات يكون المجال العالمي حقل تطبيق له ويتسم بتشكيل بنيت نوعي لشبكات المبادلات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الاموال والتحويلات الوحيدة الجلب في أصل درجة مرتفعة من تعددية الجوانب في المبادلات والمدفوعات ؛

— النزعة الى النمو السريع والتراكمي للصادرات غير الكلاسيكية ، مساعدة عامة ، بيع أسلحة ، استثمارات خارجية مباشرة يبعثها في

الاصل اللاتناسق الوظيفي المذكور غير انها في الحال مصدر ضروب خلل توازن بنوية .

ان هذا الدبلميك قد اعيد وضعه موضع بحث بعنف تحت تأثير حركة ثلاثية ، ضخمت نتائجها خيلرات خلطة في السياسة الاقتصادية او مجارفة :

- إضعاف الاقتصادات المسيطرة تحت تأثير الصراعات - المؤازرات التي تملرسها الوحدات الكبيرة المتعددة لجنسيات ( شركات او مصارف متعددة لجنسيات ) ، و ظهور تكتلات من الامم بصيغة الكولتل ( مثل O.P.E.P. ) . ردا على تطور هذه الوحدات الكبيرة ، او ظهور مجموعات من البلدان المراكز والبلدان الفروع ( مثل اليابان والبلدان المصنعة الجديدة في آسيا ) ؛

- عودة بقوة للثنائية الجلب ، المحسوسة سواء على مستوى العلاقات التجارية ( نمو اتفاقات الملوضة ) او على مستوى العلاقات النقدية والمالية ( حالات تردد البلدان المتطورة الكبيرة امام توسيع مصادر التمويل المتعدد الجوانب ، تستطيع ان تصل الى يقلف مبادرات المؤسسات المالية الدولية وبالدرجة الاولى مبادرات الصندوق النقدي الدولي ) ؛

- ظهور ضروب لا تماثل وظيفية جديدة ، في اصل ظواهر ردود الفعل الزائدة التي تحكم بالعجز على السياسات الاقتصادية التقليدية . في هذا السياق الاجمالي ، من المناسب ان نحدد هوية وتراتب العقبات امام ازدهار دائم للفعالية الاقتصادية على المستوى العالمي قائم على الاخذ في الحسبان لطلح مجموعات السكان . وبعد دراسة اثر احلال ثنائية الجلب محل تعددية الجوانب على نشوء الازمة وديناميكها وذكر اهمية ضروب الا تماثل الوظيفية الجديدة ودلالاتها ، سنبين ان سياسات الاصلاح ، التي نادى بها الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي على مضى انها تولف العمل الرئيسي لتفانم الازمة الحالية .

## ٢ - من تعددية الجوانب الى ثنائية الجانب او وقف النمو

كما اشار الى ذلك بير حابر بكثير من الموهبة : « ان حدة تعددية الجوانب بعد حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ كان يرتبط بلرهاق الدول - الامم الذي تكشف بأنه مؤقت عبر والذي ولد ، في فترة نمو شديد ، عالية نشطة للاقتصادات . غير ان تجدد نشاط ثنائية الجانب الحديث بظهر انتعاش فعالية الدول - الامم ناهيك عن عدم قابليتها للاندماج تلك التي يتأكد دورها الضابط الناظم ، في وضع نمو بطيء او معدوم ، لقياب رقبة جماعية لـ « النظام الدولي » الذي يظل وهما صرفاً . فما هي آثار الازمة على إليات المعاوضة ( التقاص ) الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب في المبادلات ، وماهي التأثيرات الراجعة على دينشيك ازمة تعميم أنظمة الاتفاقات الثنائية الجانب ؟ يمكن تقديم عناصر اجابة من هذه الاسئلة بالبحث عن كيف تطور في مجموع المبادلات الدولية للضائع نصيب هذه المبادلات الذي لا يمكن معلوضته ( مقاصته ) على نحو ثنائي الجانب أو متعدد الجوانب والذي يلزم تسديده بتعبئة وسائل دفع اخرى غير تلك التي يستدعيها حكما نظام المبادلات . يبدو ان نظام الاقتصاد العالمي في مجرى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ قد شهد تطوراً مزدوجاً من هذه الزاوية : في مرحلة اولى تالية لازمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، افضت اعادة تنظيم علاقات التبادل بين منطلق جغرافية - سياسية الى زيادة حجم المبادلات القبلية للمقاصة ( او المعاوضة ) على نحو ثنائي الجانب او متعدد الجوانب ، وقد تم الحصول على هذه النتيجة بزيادة ٢٢ ٪ من حجم التدفق موضوع التقاص المتعدد الجوانب . والمرحلة الثانية تترجم تعمق ازمة علاقات المبادلات الدولية الذي يتجلى في ارتفاع قدره ١٢,٣ ٪ الى ١٥ ٪ ( بنسبة مئوية من التجارة العالمية ) في حصة المبادلات الدولية التي لا يمكن جعلها موضوع مقاصة ( معاوضة ) ثنائية او متعددة الجوانب . وعلى نحو ادى ، يبدو ان بلدان الشرق وبلدان استراليا ونيوزيلاندة الجديدة وجنوب افريقيا ، بعد أن كلفت ، على حسلها ، فطة ازدياد القناعة المتعددة الجوانب في علاقات التبادل ، غنت لصالحها في اموام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وبكلام آخر ، ان بلدان الشرق وبلدان استراليا ونيوزيلاندة

الجديدة وجنوب أفريقيا ، بعد أن كانت مستوردة صافية وبعد أن امنت من طريق البنية الجغرافية لمجوزها الثنائية الجلب تزايد تعددية الجوانب في المبادلات اثناء السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، انها تستفيد من بنية مكون التوازن الدائري الذي يتيح لها أن تقلص تقليصا هائلا حساباتها الصافية .

على هذا النحو ، ان المعجز الصافي للبلدان الشرق ينتقل من ١٤٨٣٠ مليون دولار الى ٢٧٦٠ ، بينما يحل فائض ٢٩١٠ مليون دولار محل المعجز الصافي للبلدان استراليا ونيوزيلاندا وافريقيا الجنوبية البالغ ٤٢٤٠ مليون دولار . ومما له دلالة من جهة اخرى أن نماين الدور الممتاز في مكونات التوازن الدائري الذي تشغله المعجز التجارية للبلدان الشرق بالنسبة لامريكا اللاتينية ، والمعجز التجارية لليابان بالنسبة للبلدان استراليا ونيوزيلاندا وجنوب افريقيا ، ومعجز هذه الاخيرة بالنسبة لاوروبا .

ان دراسة دقيقة لبنية مكونات اختلال التوازن في نظام علاقات المبادلات الدولية تبين أن هناك عجزين تجاريين يرتديان طبعاً بنويوا يشكلان عقبة امام تقدم محسوس في حجم التجارة العالمية الذي يمكن أن يعاوض أو يقاوم على نحو متعدد الجوانب . ان الامر امر معجز أوروبا الغربية بالنسبة لليابان وعجز امريكا اللاتينية بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للبتروول . ففي الفرضية التي قد توازن فيها اليابان والبلدان النامية المصدرة للبتروول مبادلاتها مع أوروبا وامريكا اللاتينية على التوالي من طريق زيادة مناسبة لمستوردها الآتية من هذه المناطق ، فإن ذلك قد يقود الى مقاصة أو معاوضة متعددة الجوانب للمبادلات حسب الدارات التالية :

١ - اليابان ← أوروبا ← امريكا الشمالية ← أفريقيا ← اليابان  
( قيمة هذه الدارة تقوم بالنسبة للسنوات الثلاث ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ على نحو ٣٠ مليار دولار ، أي ١/١٠ من مجموع الحسابات الصافية لمجموعة المناطق ) .



٢ - البلدان النامية المصدرة للترول ← أمريكا اللاتينية ← آسيا الجنوبية والشرقية ← استراليا ونيوزيلاندة وجنوب افريقيا  
← البلدان النامية المصدرة للنفط ( قيمة هذه الدارة تستقر بالنسبة للسنوات الثلاث ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ على نحو ( ٩ ) مليارات دولار، اي ١/١٠ من الحسابات الصافية للبلدان النامية .

هكذا يبدو ان وجود عجز بنوية بين مناطق محددة يؤلف قاعدة نحو اتفاقات ثنائية الجلب التي تشكل ، بدورها ، عائقا امام تقدم التجارة العالمية ومن هذا الجلب امام انتعاش الفعاليات .

## ٢ - لا تناسقات وظيفية جديدة

ان ديناميك العلاقات بين المال والانتاج والمديونية يحدد ظهور ثلاثة انماط من اللاتناسقات الوظيفية أولا باول مع البدء بتنفيذ القرارات الهادفة الى تصحيح ضروب اختلال توازن المدفوعات الجارية .

١ - في ميدان المال : غلاء مصادر التمويل المتعددة الجوانب وتدهورها في الفترة التي تكون فيها سرورة اعادة التوازن الى ميزان العمليات الجارية لبلدان O.C.D.E قد وجب عليها أن تبدي تحسنا في قدرة التمويل لهذه البلدان . هكذا ، في عام ١٩٨١ ، انخفض عجز ميزان العمليات الجارية للبلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق ب ( ٥ ) مليار دولار . في هذا السياق ، ساهم ارتفاع سعر الدولار وسرعة ارتفاع معدلات الفائدة بجعل مصادر التمويل نادرة بالنسبة للبلدان النامية التي سبق وأن نفذت سياسات تباطؤ الفعالية بهدف اصلاح وضع حساباتها الخارجية . وكما ترى سكرتارية C.N.U.C.E.D.

» ان ائتكال الاطار التجاري المتعدد الجوانب ربما يترافق بائتكال انظمة التمويل المتعدد الجوانب للتنمية والمدفوعات . هنا كذلك ، ان البلدان النامية هي التي ستتحمل نتائج ذلك على وجه الخصوص « .

٢ - في ميدان الانتاج ، اننا نلاحظ جزءا متزايدا من الشركات المتعددة الجنسيات في الانتاج والمبادلات ، سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق في الفترة التي قضا فيها الائتكال الخيالي للارياح في بلدان O.C.D.E الكسيرة الى تخفيض الاستثمارات المباشرة في الخارج ، الامر الذي لم يحل مع ذلك دون هبوط الاستثمارات الداخلية بسبب وجود طاقات فائضة .

٣ - في ميدان المديونية : نشاهد نمو مديونية البلدان النامية المستوردة للنفط في الفترة التي كان عليها ان تشعر بنتائج التدابير الانكماشية المتخذة سلفا على وضع حساباتها الخارجية فمن جهة ، ثقلت للفاية خدمة الدين بسبب اثر ارتفاع معدلات الفائدة الامريكية على معدلات الدولار الاوروبي في السوق ما بين المصرفية في لندن . والحال اننا نعرف ان تكلفة الدين بمعدل متغير تلعب على وجه التحديد لتطور هذه النسبة ومن جهة أخرى ان تدهور اسعار التبادل ، المحسوس منذ ما قبل الصدمة البترولية الثانية، قد تسارع في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ان تدهور حدود التبادل ، مضافا الى انخفاض محسوس في معدل نمو حجم صادرات البلدان النامية المستوردة للبترول ، يولد مديونية متزايدة في الفترة التي تباطت فيها الفعالية الاقتصادية . على هذا النحو ، تضاعف دين البلدان النامية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ اذ انتقل من ٣٤٥ الى ٦٢٦ مليار دولار ، في حين ان معدل نمو دخلها الوطني القائم قد انخفض .

تظهر الانكماشات ( ضروب اللاتناسق ) الوظيفية هذه في الفترة ذاتها التي تزول فيها العناصر المثبتة للوضع العالمي الظرفي la conjoncture . ذلك ان اعادة تنظيم علاقات المبادلات على اسر الصدمة البترولية الاولى كانت قد قادت بلدان O.C.D.E الى تعويض عجزها التجاري بالنسبة للبلدان المصدرة للبترول عن طريق فائض مشابه بالنسبة للبلدان النامية المستوردة البتة للنفط . وهذه البلدان التي سجلت لثلاث الحقبة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ نمو ناتجها المحلي القائم بوتيرة أسرع من قبل على نحو واضح ، قد مولت عجزها عن طريق

زيادة معدل ادخلها وعن طريق تدفق الرسيل الاجنبية القادمة جزئيا من البلدان المصدرة للبتروول . وفي الوقت ذاته ، توصلت هذه البلدان الى ان تربط بين زيادة معدل تزايد حجم استثماراتها الداخلية وزيادة معدل حجم مستورداتها الوسطي السنوي . ولكي يستمر هذا النظام ، قد استلزم الحفاظ على فوائض مرتفعة ، وعن هذه الطريق ، الحفاظ على طاقة تمويل لبلدان O.P.E.P. ومدبونية على البلدان النامية المستوردة للنفط التي تتطور بموازاة تزايد الناتج المحلي القائم عندها ، والحفاظ في بلدان O.C.D.E. على معدل استثمار ذي مستوى مرتفع يؤهله لازالة هبوط مستوى الفعالية ونتائجه على حجم مصادر الادخل وتكلفتها . وبتعبير آخر ، لقد استخدمت عناصر اساسية لثلاثة كمثبات للوضع الظرفي العالمي : طاقة التمويل عند بلدان O.P.E.P. المستوى المرتفع للطلب على المستوردات عند البلدان النامية المستوردة للنفط ، وتيرة تقدم الصناعة التحويلية وبوجه خاص ، صناعات سلع التجهيز في بلدان O.C.D.E. والحال ، ان هذه العناصر الثلاثة قد انهوت بسبب السياسات الاقتصادية الموضوعة في التنفيذ .

٤ - سياسات الإصلاح : نتاج فرعي للرقابة التي تمارس على مؤسسات الائتمان المتعددة الاطراف .

في حين ان الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي قد انشأ مصادر تمويل متعددة الاطراف ( مثل ، اوعية التمويل التمويلية ، الاوعية البتروولية ، الاوعية الموسعة للائتمان ، اوعية التمويل الاضافي والمال الائتماني الورقي المتعلق بالصندوق النقدي الدولي والقروض على التعديل البنوي المتعلقة بالبنك العالمي ) ، يبدو ان البلدان النامية ما رغب او ما استطعت ان تستخلص استخلاصا تاما نفعا من هذه التسهيلات بسبب الشروط التي وضعتها هذه المؤسسات على منح تلك القروض . على هذا النحو ، ان المتداول الصافي من ضروب الائتمان التي منحها الصندوق النقدي الدولي الى البلدان النامية P.E.D. المستوردة للبتروول قد بلغ ، في عام ١٩٨١ ، ٦ مليارات دولار ، لا بد من مقارنته بعجز في الحساب

الجاري لهذه البلدان قدره ٩٢ مليار دولار . هذا الوضع مقلق في الحد « الذي تصادف فيه تزايد عدد التسويات الممتدة مع » الصندوق » التي وضع لها نهاية مع الضغوط التي تنزع الى إلغاء التعديلات المحددة منذ ١٩٧٩ على سياسة « الصندوق » في موضوع القروض ، بل حتى الى جعل الشروط المنسبة اكثر دقة تلك المرتبطة باستخدام موارد « الصندوق » على سبيل اوعية تمويل تعويضية » .

غير انه ليس ههنا العنصر الاخطر ، ولو انه يشهد على شلل المؤسسات التي من واجبها ان تمد بمصادر تمويل ذات طابع متعدد الاطراف . ومن وجهة نظر ديناميك الازمة ، ان توصيات الصندوق النقدي الدولي بشأن السياسة الاقتصادية هي التي تبت على صنف القلق الشديد . وفي الواقع ، ان الصندوق النقدي الدولي ، بانيسا تشخيصه على التفسير النقدي والمالي لمعجز موازين المدفوعات ، انه يوصي بسياسة انكماش تنطوي على رقابة دقيقة على عجز الميزانية العامة وعلى تطور الكتلة النقدية ، وعلى ضغط كتلة الاجور ، وعلى تحرير الرقابة على الصرف وتعديل معدل الصرف . ان هذه السياسة قد تكون مبررة كما بين ذلك ج . تنبرغن ضمن شرطين :

— ان سياسة الانكماش يجب ان ترافقها ، في البلدان النامية المعنية زيادة في انتاج البضائع الدولية كي لا تسبب انخفاضاً في الدخل القومي اعلى من العجز الاصلي على هائل ؛

— ويجب ان تقابل هذه الزيادة في انتاج البضائع الدولية زيادة في المنافع في البلدان النامية بصورة افتتاح اسواق تصدير جديدة . والحال كما لاحظ المؤلف ، اذا كان عنق الاختناق لا يشكله انتاج البضائع المحلية في البلدان السائرة في طريق النمو ، انما يشكله استيراد هذه البضائع تقوم به البلدان المتطورة ، فان سياسة الانكماش تتكشف ايضا بانها غير مؤاتية بالقدر الذي يتطلب فيه تصحيح المعجزات الخارجية تخفيضاً في الدخل القومي اعلى بكثير من الحالة الاولى .

وبدقة ، بل علينا أن نأسف لذلك ، ان الواقع الحالي يطبق اسوأ التنبؤات شوما : فالبلدان النامية المستوردة للترول يرغبها المجتمع الدولي أن تنفذ سياسات انكماش تساهم ، عن طريق نتائجها على البلدان الاخرى ، في نشر تخفيض مستوى الفعالية في الفترة ذاتها التي تتكاسر فيها العوائق أمام تفلغل المنتجات المصنعة القادمة من البلدان النامية الى البلدان المتطورة . وبتعبير آخر ، ان المجتمع الدولي يقع فريسة تناقض مزدوج يذكر بتناقض التعويضات الالمانية ودفع ديون الحرب ما بين الحلفاء : « أن نتطلب تسديد الحسابات مع اغلاق الاسواق أمام صادرات المدين ، وان نطالب بمبالغ لا يستطيع المدين دفعها الا اذا زاد انتاجه وفي الوقت ذاته ان نسرق زبائنه بانتهاز العجز الذي تفرضه عليه المديونية » . ان هذا الوضع ليس مجهولا من حكومات مختلف البلدان : ان التراتبات الهرمية في علاقات السلطة هي التي تحول دون وضع سياسات موجهة نحو اصلاح حقيقي للوضع الاقتصادي العالمي .

## • - الخلاصة

ان سياسات الاصلاح التي ينادي بها الصندوق النقدي الدولي ، بما تقود اليه من تقليص الطلب على المستوردات من البلدان النامية ، سوف تنضب دارات المبادلات العديدة التي كانت تتوصل بفضلها البلدان الاكثر افتقرا الى احتياطات القطع الى تمويل مستورداتها الاساسية على اساس تقاص واسع متعدد الاطراف . وتوشك أن تقود الاجراءات المقترحة الى عدم قدرة على الدفع معمة في النهاية ، ذلك ان الطريقة الوحيدة لتسديد الدين السابق تمر بتحقيق فائض تجاري متزايد للبلدان الواقعة في عجز في ايلنا . والحال ، ان البلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق تتعنت في البحث عن اعادة موازنة لفعاليتها من خلال انكماش يتضمن بالضبط تخفيضا لطلبها على المستوردات القادمة من البلدان النامية .



# أزمة النظام النقدي الدولي

## جلورها ورهاناتها

### وه ستوتو

ان فهم أزمة النظام النقدي الدولي هي بالتأكيد احدى المسائل الأكثر ما تكون موضع مجادلة بين المسائل التي نجابهها . ذلك أن تشبك وحركة القوى التي ولدتها على درجة قصوى من التعقيد الذي يجعل كل محولة تفسر أمرا دقيقا للغاية .

وليس غرضنا هنا أن نعطي جوابا على هذه المسألة . انه مجرد عرض لبعض التوجهات الناجمة عن تفكير بسطناه في مكان آخر في أصول أزمة النظام النقدي الدولي ، بالتالي ، في طبيعة النقد ذاته .

ان « قراءة » الأزمة التي نقترحها تقوم على التقاط عدد صغير من النزعات الأساسية يمكن ان يتم توضيح تأثيرها بالتمحيص النبيه لسيرورة تفكك النظام النقدي لبريتون وودز البطيئة .

انه حينئذ ، بالبحث لفهم دلالة كل من هذه النزعات وتحليل ارتباطاتها المتبادلة ورتبها المتسلسلة الهرمية ، انما يمكن ادراك محركات ورهانات أزمة النظام النقدي الدولي .

### ١ - النزعات الستة الأساسية

يمكن ان تلخص تحولات النظام النقدي الدولي في مجرى الربع الاخير من القرن في ست اتجاهات كبيرة مميزة .

## ١ - ١ - التطور نحو مرونة الصرف

ان هذا الاتجاه يشمل عدة نقاط انعطاف هي ضرورب توسيع هوامش التدبذب (أو التقلب) ( ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ) وإزالتها بكل بساطة ( ١٩٧٣ ) .

فلنلاحظ فحسب أن « تعويم » العملات لا يقلل خيارا متعمدا للمجتمع الدولي ، إلا أنه بالعكس يقر بمجز السلطات المالية عن أن تؤمن ، الآن ، استقرار الصرف ، مع الأخذ بالصبيان لأهمية ضروب خلل التوازن البنيوي لميزان مدفوعات بعض البلدان التي يكون انضواؤها ضروريا لكل تحديد لقواعد اللعبة النقدية الدولية . وهذه النزعة الأولى لا تقوم إلا بالتعبير عن صفة النظام النقدي الدولي القديم غير القابلة للتطبيق أكثر فأكثر .

## ١ - ٢ - عدم استقرار متزايد لمعاملات الصرف وتعزيز حركات

### الرساميل المضاربة

إن الانتقال الى مرونة الصرف بعيد عن أن يؤمن استعادة توازن موازين المدفوعات وثبتت معدلات الصرف قد قاد على العكس الى زيادة شدة عدم استقرار أسعار العملات وعلى الأخص الدولار ، الذي ليس نادرا ، في أيلنا ، بالنسبة اليه أن نلاحظ تعلقا مشوشا من التغيرات اليومية في الارتفاع والانخفاض تتجاوز سعتها تجلوزا واسعا ، من تثبيت لآخر ، لهوامش التي أقلمتها في الماضي أضافت بريتون وودز !

ان سعة عدم انتظام هذه التغيرات يفسره ، الى حد كبير ، التقاء مرونة الصرف وتقوية حركات الرساميل المضاربة ، هي ذاتها ترتبط بتزايد الكتل المالية في ساحة التنفيذ ، وكذلك بالتخيز في الطبيعة ذاتها للمضاربة التي ترتدي منذ الآن طليعا هجوميا لا ينكر . ويمكن أن تتوطن القوى الشاوية وراء هذه التبدلات الكمية والكيفية في المضاربة على مستوى التغيرات في البنية ( « الاحتكارية » ) لسوق الصرف تعرضها حركة التمرکز الصناعي والمالي على مستوى العالم .



## ١ - ٢ - القامة النظام النقدي النقوي ( هو على الألفصل : تجزئته )

### المرتبة بتفاوت ممارسات الصرافة في مختلف الدول .

أن هجر قاعدة استقرار الصرف قاد الى قسم وحدة النظام وعجل بقطيع المجال النقدي العالمي . ذلك أن تمويل العملات ليس تقياً - من ثم ، إن تنوع واختلاف ممارسات الارتباط في الصرف يرسم حدود مناطق الصرف ، الناتجة المتحركة ، حسب سيورة يمكن مقارنتها بالسيورة التي نلت ، خلال السنوات الثلاثينات ، ألفة قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى ذهب .

أن نظام النظام النقدي الأوروبي قسم ، الى حد ما كذلك ، بهذا الاتجاه ذاته ، مع أنه يحمل بالتزامن ضد المرونة وضد قوى تضيق النظام وتفككه .

## ١ - ٤ - « انفجار » السيولات

إن أحد أوجه التطور النقدي الحديث الأكثر ما تكون بروزاً علينا هو بلا شك تزايد الاحتياطيات الدولية التي تضخف حجمها إحدى عشر ضعفاً في غضون سنوات السبعينيات ، إذ انتقل من ٧٧ر٤ مليار دولار في آخر ١٩٦٩ الى أكثر من ٨٥٢ مليار دولار في آخر عام ١٩٨١ .

لا أن هذا الوجه الكمي الإجمالي لا يكون البتة ذا دلالة بالاستقلال عن تطور التجارة العالمية وعن اتساع ضروب خلل توازن موازين المدفوعات التي تحدد الحاجات الى السيولات . وبالعكس تأخذ فكرة « انفجار » السيولات معناها كله عندما ننظر في التشتت ، التناثر ، الا تجانس ، المتزايد للاحتياطيات العالمية ، الأمر النقدي يرجع الى إبراز عيوب الإجراءات والإتاليات الناطمة لاصدار هذه المكونات المختلفة للسيولات الدولية .

إن هذه الممانعة المتعلقة بالاحتياطيات الرسمية تنطبق أيضاً انطباقاً أكبر على الأموال التي يمتلكها الفاعلون الخاصون .

## ١ - ٥ - عبر قومية السيولات .

في مجرى الفترة الحديثة ، سجلت النقود القطع الأوروبية توسعا متسارعا ، أسرع من توسع الاحتياطيات الرسمية : لقد تضاعف حجم الودائع بالدولار الأوروبي ثمانية عشر مرة بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ اذ انتقل من ١١٠ الى ٢٠٠٠ مليار دولار . إن اسباب هذا التوسع « المذهل » في سوق القطع الأوروبي معروفة للغاية في ألماننا . نقتصر هنا على أن نلاحظ أن هذا النهوض يبدو لنا أنه يشهد على خاصة التنظيم - اللدائي للنظام النقدي الدولي ، بما أنه يؤلف منظومة مفتوحة . يمكن حينئذ أن يتم تحليل ظهور القطع - الأوروبي بمثابة تكيف النظام مع بعض ضروب الانتزاع الوظيفي ( قلة السيولات ) وتحليل نمو النظام اللاحق كنتاج ووسيلة توفيق داخلي لهذا النظام مع تبدلات بيئته ومع تحولات بنياته الانتاجية بوجه خاص . على هذا النحو - قد تكون النقود - القطع الأوروبية الانكاس النقدي والأداة النقدية لسيرورة « التحولات عبر القومية » للأنظمة الانتاجية ولا سيما لنهوض الشركات عبر القوميات وللزمر المالية عبر القوميات .

غير أن اعادة التنظيم التلاؤمية هذه للنظام النقدي الدولي قد ولدت تبدا عميقا الا وهو بروز شكل جديد من النقد عبر القومي .

بخلاف العملات الدولية التي تستخدم في المعاملات بين الامم ، نقترح أن نعرف النقد عبر القومي بأنه عملة تستخدم كوسيلة تسوية ( تسديد حساب ) داخل مجالات قومية أخرى غير مجال إصدارها . إن التاريخ غني بالأمثلة على ضروب تداول معدنية عبر قومية ( امبريات روسية ، «يكو مكسيكي» قطع اسبانية ... ) .

إن انطلاق الصفقات في النقود القطع الأوروبية ، وبالدرجة الاولى في الدولارات الأوروبية ، يعيد الى الواقع الراهن على مستوى آخر ذلك النمط من التداول النقدي ، باقامة سوق نقدية حقيقية عبر قومية يحدد على اساسها معدل فائدة عبر قومي ، هناك حيث لم يكن يوجد الى ذلك الحين سوى اسواق نقدية وطنية ومعدلات فائدة وطنية .

الا انه ، اذا كانت للدولار الاورويي سوق عالمية حقا ، وأن لم يكن قد  
توطن بدقة في أي مكان ، فهو مع ذلك ليس ، كما يؤكدون أحيانا ، عملة  
« لا وطن لها » و « وحشية » ، تفلت من أي شكل للتدخل الحكومي .  
صحيح أن اسواق النقود القطع الاوروبية ، مفضلة ، غير ذات موطن ، غير  
منظمة ، تزيد من تبادل التأثير بين الاسواق النقدية القومية وتقلل ،  
ولهذا السبب ، من نجوع ( أو جدوى ) السياسات النقدية الوطنية ،  
غير أن هذا الاكراه النقدي المخرجي ، الذي أنتجه صعود الترابطات ،  
لا ينطبق تملعا على جميع الاقتصادات الوطنية . أن سوق الدولار  
الاورويي ، بالقدر الذي تكون فيه قبللة للتأثر بقوة بنفوذ السياسة  
الامريكية التي تنقل اندفاعها فوريا ، انما تظهر بانها ملحقا خارج الارض  
الوطنية للسوق النقدية الامريكية أكثر مما تبدو سوقا فوق قومية .

ينتج عن ذلك تحويل للسلطة النقدية لصالح السلطات الاتحادية  
الامريكية . بالمقابل ، لا تمود تستطيع هذه السلطات الامريكية أن تتدخل  
من غير أن تدخل ردود فعل سوق الدولار - الاورويي في إعداد سياستها .  
أن الاقتصاد المسيطر ، شاء أم أبى ، يجد نفسه موكلا برسالة ( أو على  
الاصح بمسؤوليات ) خدمة عملة دولية .

ومع ذلك في نهاية المطاف ، إن إحدى نتائج النمو شبه الاسي للنقد  
عبر القومي الأكثر ما تكون أهمية تتمثل في أن تفذية الاقتصاد العالمي  
بوسائل دفع تفلت أكثر فأكثر من أيدي السلطات السياسية الوطنية  
وما بين الحكومية بما أن هذه التفذية تتوقف منذ الآن توقفا كبيرا على  
الديناميك الخاص بالشبكة الخاصة للبنوك الاوروبية .

## ١ - ٦ - تحول النظام النقدي الدولي الى شأن خاص

منذ بداية عقد السبعينيات وعلى الاخص منذ الصدمة النفطية  
الاولى ، تمركزت الانظمة المصرفية الوطنية تمركزا شديدا وتكاملت على  
المستوى الدولي . لقد مركزت بلسمان O.E.P. على سبيل المثال ،

مجموع ودائعها تقريبا في عشرين مصرفا ، بل يمكن القول في ايلنا ان  
بضع عشرات المصارف التجارية تسيطر على ما بقي من النظام النقدي  
الدولي عن طريق مساهمتها في اسواق الصرف والنقود القطع - الاوروبي .  
منذ ذلك الوقت ، الا نشهد شرخا حقيقيا في النظام النقدي الدولي ؟  
اولم يحل محل النظام الرسمي في وظائفه الاساسية نظام نقدي امني  
خاص ، ما يزال يسمى « سوقا متاخما » او « غير رسمي » تؤلفه شبكة  
« المصارف عبر القومية الكبيرة الخاصة » ؟

إن هذه النزعات الستة ، وعلى الاخص النزعتين الاخيرتين ، انما  
تشير اضافة لذلك مسالتين اخريين اساسيتين :

الاولى تخص طبيعة ازمة النظام النقدي الدولي وجذورها ؛ والثانية  
هي مسألة رهانات هذه الازمة ونتائجها في الاجل المتوسط .

## ٢ - الاصول الحقيقية لازمة النظام النقدي الدولي

إن ازمة النظام النقدي الدولي ، مفهومة على هذا النحو ، تبدو بانها  
محصلة تشابك قوى وضغوط توترات وتحولات كانت نتائجها تبدل  
ترتيب النظام ، واتصالته ( العناصر التي تكونه وتفاعلاتها ) ، تضر على  
هذا النحو ، بسير العمل ذاته للنظام .

إن تطور الازمة يمكن ان يتم تحليله عندئذ بتفكيك حزمة علاقات  
الترتب والارتباط داخل هذه الشبكة . والحال إن المرض البسيط  
للنزعات الستة يكفي لتحديد طبيعة الصلات التي تجمعها ، وهي :

- علاقات سببية ، وهي عكوسة على وجه الاحتمال ، على سبيل  
المثال بين تعويم النقود ( العملات ) ، والمضاربة وعدم استقرار الصرف او  
ابضا بين عبر قومية النظام النقدي الدولي وتحوله الى شأن خاص ؛

- علاقات تضمن . هكذا مثلا تكوين النظام النقدي الاوروبي هو

متضمن في اقلية النظام النقدي الدولي وهذه تنتمي الى حركة اعم من  
تعددية اقطاب النظام الاقتصادي على المستوى العالمي، كلها مثل الاعتراض  
على دور الدولار ، والوضع موضع بحث لسيطرة مركز الاقتصاد الامريكي  
بلا منازع ، واتحاد البلدان النفطية في كتلة وتصنيع البلدان الاطراف .

إلا ان تحليلا اكثر إرهافا للرتب داخل « الصورة البقية لازمة النظام  
النقدي الدولي » يكشف الدور الراجح لقوتين ( نواتي الرسم البقي )  
هما عبر قومية الاقتصاد المالي وتعددية أقطابه .

١ - إن عبر القومية . يمكن ان يتم تمييزها بإيجاز بأنها متابعة حركة  
انتمركز الصنعي والمالي ، على المستوى العالمي الذي يضفي ، على  
الشركات عبر القومية وعلى الزمر المالية عبر القومية التي تندمج فيها هذه  
الشركات في معظم الأحيان ، سلطة نقدية هائلة على الاخص . فالامر هنا  
إذن امر قوة تجمع السلطات وتمركزها .

٢ - إن تعددية الاقطاب هي ، بالمعكس ، قوة تفتت ، وتناثر السلطات  
وانتساعها . يعبر عنها انتقال الاقتصاد العالمي الوحيد القطب الى اقتصاد  
متعدد الاقطاب ، الذي شارك فيه ويشارك فيه أيضا نمو اوروبا واليابان  
( أو نمو N.P.I. ) . ويعبر عن ذلك أيضا النمو الملائم للمنافسة الدولية  
وكذلك اشكال جديدة من « الصراعات - المؤازرات » على المستوى الدولي  
ظاهرة « الامم المتكثلة » على سبيل المثال ) .

٣ - والحال من الممكن ان نبين ان هاتين السيرورتين تتعززان على  
نحو متبادل وأن التقاءهما يولد تضخما في ضروب اختلال التوازن وعدم  
الاستقرار ، بمضاعف التضخم الذي قد ينتج من مجرد جمع آثار كل من  
هاتين القوتين على انفراد .

هذا التشخيص ، الذي يفسر عدم استقرار الصرف بفعل ديناميك  
« احتكرك القلة » Poligopole ، إنما يعرض ، في رأينا ، صفة عامة جدا .

ويمكن تطبيقه لا على سوق الصرف فحسب بل على جملة الاسواق الدولية ( المواد الاولى بخاصة ) .

وبالتالي ، حلشا ان نذكر « القوة القادرة » للمضاربة ، من اجل تبرير قضيتنا ، نقترح ، بالمعكس ، ان ندمج المضاربة في مخطط عام للتفسير يمكن ان تلخصه في ثلاثة مبادئ :

( ١ ) ان تمركز العرض لبضاعة او لمال واحتكارها او / والطلب عليها يولد عدم استقرار سعرها ؛

( ٢ ) جيد ان الاحتكار الناجز يزيل عدم الاستقرار ؛

( ٣ ) على وجه التناظر ، ان إعادة البحث في وضع الاحتكار ( او احتكار القلة المتناسق ) يحرض انبثاق صراعات احتكارات القلة وحركات الاسعار الفوضوية .

والحال ، ان تطور العلاقات النقدية الملاحظة اثناء العشرين سنة الاخيرة قد تميزت على وجه التحديد بتضافر السيروتين ( ١ و ٣ ) المولدين لعدم الاستقرار ، وهو تضافر غريب في الظاهر :

— حركة تمركز وعبر قومية لرأس المال ابرز فابرز ، على الاخص منذ بداية السنوات السبعينيات ، تتسم بتوسع G.F.T. .

— تمددية أقطاب الاقتصاد المالي والانظمة الفرعية النقدية الدولية ، انني يعبر عنها تمزق التنظيم الوحيد القطب وضروب التفلوت البنوي المميز للمجال الاقتصادي والنقدي غداة الحرب العالمية الثانية . هذه السيروية مماثلة ، من جهات عدة ، الى انحطاط الاقتصاد والنقد المسيطرين في القرن التاسع عشر الذين عملا اثناء ما بين الحربين العالميتين [ ١ ] .

إن الرجوع الى « هيمنة الصرف » ( بورغينيا ) وعدم استقراره المتزايد منذ آخر الستينيات يبدو لنا إذن أنه النتيجة المنطقية والمحتملة لنماذج هاتين الحركتين الأساسيتين .

يمكن استنتاج عدة مقترحات من هذا التشخيص للآزمة .

٢ - ١ - إن التفسير الاول المباشر والواضح هو أن أزمة النظام النقدي الدولي ليست حصراً ولا حتى أساساً من أصل نقدي . إذ ينتج ، من « القراءة » التي أتينا على عرضها لـ « الأزمة النقدية » ، أن الجذور العميقة لهذه الأزمة هي أساساً من طبيعة واقعية . وتكمن أسبابها الأساسية في تحولات الاقتصاد العالمي بحملته وبصورة أولية على مستوى :

— البنيات الانتاجية ، بما فيها التقسيم الدولي للعمل ، وبنيات الاسواق الدولية وأشكال التنافس الجديدة التي تنتج عنها ؛

— البنيات الاجتماعية والسياسية : زوال الاستعمار ، علاقات سلطة جديدة بين القوى الكبيرة ، تكتل منطقي النفط ...

إن وجهة النظر هذه تتعارض تعارضاً نهائياً مع التفسيرات الليبرالية للآزمة ، المتمحورة حصراً للغاية حول « الاضطرابات » النقدية — النقدية — المنطقية ، التي تعتبر الأزمة الاقتصادية والنقدية بأنها نتيجة « ديناميكية منحرفة » للتدخلية الحكومية ، والمطالبات الاجتماعية المفرطة أو / و تكاثرات سيولات حرصتها « تسلمحية » السلطات النقدية الوطنية والدولية .

مما لا ينكر أن « الاضطرابات » النقدية ( المرونة ) ، نمو السيولات السرطاني ، ارتفاع معدلات الفائدة ، المديونية ... ) هي عوامل فعالة تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والنقدية وزيادة هائلة . لا يمكن تجاهل دورها من غير التعرض الى خطر أخطاء تقدير قاذحة .

غير أن « الاختلالات » المتهمة قلما تشكل أسباباً للآزمة بل مظاهر .

والحاصل ، ولو حددنا موقعنا ضمن المنطق ذاته للتفسير الليبرالي ، فمن غير الممكن أن نفسر الأزمة ، « إلا بصورة سطحية للغاية » ، ما لم نخرج بسرعة من دائرة الظواهر النقدية .

— ان « انفجار » السيولات الدولية وعبر القومية ، معتبرا المسؤول الاول عن الأزمة ، يبقى غير قابل للفهم إن استندنا ، عبر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، على تطور علاقات السلطة التجارية والصناعية بين القوى الكبيرة وعلى عبر قومية الانظمة الإنتاجية .

— كما أن ضروب « صخب » أسواق المواد الأولية « لا ينزل من السماء » ولا يمكن تفسيره إلا بالاحالة الى تطور شروط انتاج هذه البضائع وتبادلها وإلى مقاربة تصارعية للتقسيم الدولي للعمل .

٢/٢ — إن الأزمة الاقتصادية والأزمة النقدية لا يجب فحسب بحثهما من زاوية علاقات التحديد المتبادلة بينهما . فهذا النمط من التحليل لا بدليل له طبعاً من أجل فهم إواليات سيرهما وترابطاتهما المتسلسلة ، غير أنه لا يفيدنا بتاتا عن طبيعتهما لهذا ، يجب كذلك أن نعتبر الأزمة الاقتصادية والأزمة النقدية بانهما وجهان لأزمة « شاملة ومتعددة » واحدة . إن النزعات ذاتها في الواقع أو التحولات ذاتها هي التي تستجر في الأزمة ، بحركة واحدة ، النظام المعقد للاقتصاد العالمي والنظام — الفرعي النقدي الذي يتضمنه .

٣/٢ — أن هذه الأزمة الشاملة يجب أن يجري ادراكها من طريق مقاربة منظومية للاقتصاد العالمي وعلى الاخص بتطوير تحليل يدمج التفيرات البنوية واستراتيجيات الفاعلين ويتيح على هذا النحو توضيح المحددات البنوية لعلاقات السلطة .

٤/٢ — تفترض هذه المقاربة إغناء تصورات النقد أو تجديدها . إذ لا يمكن ادراك الأزمة الحالية ، في بعدها النقدي ، إلا اذا ، اعترفنا بوظيفة النقد السياسية فيما وراء وظائفه التقنية المعبرة تقليدياً ( عملة ،



وسيلة دفع ، احتياطي قيمة ) : وهي وظيفة النقد كأداة سلطة لا مجرد قوة شرائية ، قوة ابرائية او قوة خيار ، بل كذلك قوة اكراه يمتلكها من يقبض على إصدارها أو أكثر من ذلك من له الرقبة عليها .

إن هذا الاعتراف بصميمية السلطة والنقد ، من حيث أنه يحكم وينظم العلاقات بين البضائع بل كذلك بين الناس وبين المجتمعات ، يبدو لنا بأنه المفتاح الذي يتيح تفسير العلاقات بين تحولات الانظمة الإنتاجية وتنظيم العلاقات النقدية الدولية .

فالرهان النظري والعملی لهذه الصيغة المفهومية الجديدة هامة بقدر ما أن الأدبيات الاقتصادية ، ولو أنها تعترف بالترابط بين الظواهر النقدية والظواهر الواقعية ، لا تبحث بتاتا سوى أثر الأوليات في الثانيات ، من غير أن تهتم بالعلاقة العكسية . والحال ، أن هذه العلاقة هي ثمينة بوجه خاص من أجل فهم التغيرات الملاحظة في تنظيم الانظمة النقدية . وحول هذه المسألة ، كانت إذن ضروب صمت النظرية الاقتصادية حتى الآن صارة بمعقولة ازمة النظام النقدي الدولي ، وبطبيعته ومحدداته ورمثاته .

## ٢ - رهانات الازمة : تصدع النظام النقدي الدولي وإعادة بنائه :

إن النزعات ( الاتجاهات ) الكبيرة التي اتاحت لنا تلخيص التلويغ النقدي المعاصر تعطي ، للوهلة الاولى ، جميع مظاهر تصدع النظام النقدي الدولي او ، على الاصح ، مظاهر شرح يبين :

— من جهة ، نظام رسمي ، في طريق التفكك ، مفرغ من جوهره تدريجيا .

— ومن جهة اخرى ، نظام نقدي اممي خاص يتناوب او حتى يحل أكثر فأكثر محل الاول .

ويتشاطر عدد لا بأس به من الخبراء في عداد الأكثر تنبها وجهة النظر هذه . وحسب روبرت تريفان ، « ان اعضاء الدولية على أسواق رؤوس الاموال ، مع نمو الشركات المتعددة الجنسيات بخاصة جعل يفد من الاصعب فالاصعب على الحكومات والمؤسسات الدولية ان تحكم الاقتصاد العالمي . فالقطاع الخاص قد تكيف مع الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي ، لكن لا القطاع العام » .

— ذلك ان الاضطرابات التي شهدناها منذ منتصف السنوات الستينات قد صدمت تصديما شبه تام نظام بریتون وودز النقدي ، القائم على ثبات الصرف وتحويلية الدولار الى ذهب .

وصحيح ، من جهة اخرى ، ان الوظيفتين الاساسيتين اللتين على كل نظام نقدي حقيقي ان يضطلع بهما ، واللتين يؤلف التنسيق بينهما مبدأ ضبطه وتنظيمه ، يؤديان في ايلنا بصورة متناقضة نوعا ما ، بحيث ان :

— إن وظيفة التغذية بالسيولات تضطلع بها من الآن فصاعدا بصورة رئيسية المصارف — الاوروبية على نحو مستقل ذاتيا نسبيا بالنسبة الى المصارف المركزية ، على الاقل في تقريب أول .

— ان وظيفة المايرة *Ajustement* ، أي فرض معايير مخصصة للقضاء على اختلالات موازين المدفوعات إنما تنتج ، في سياق تحول النظام الى شأن خاص ، من تغيرات معدل الدولار — الاوروبي ، الذي يتوقف هو ذاته في قسم كبير على المعدل الأمريكي ، كما على القيود التي يجلسها الصندوق النقدي الدولي مع ضروب السحب التي يمنحها الى البلدان المدينة .

وبالتالي تبدو هاتان الوظيفتان كما لو انهما منفصلتان اكثر فاكثر وغير متصلتين :

- إذ تتوقف التنفيذ بالسيولات على المزاوجة بين المصارف ، وعلى ريع القروض ( المتوقع ) وتقييم المخاطر المرتبطة لكل عملية . إنها إذن من صنع النظام ( أو النظم الفرعي ) الخاص بالنسبة للأساسي .

وتتوقف المعاييرة على الظرف الاقتصادي والسياسة النقدية والميزانية الامريكية وسياسة « الصندوق النقدي الدولي » .

ويظهر « انفجار » السيولات وعلى الاخص صعود المديونية المذهل ، عند الدول كما عند المنشآت ، في الشمال كما في الجنوب ، في الشرق كما في الغرب ، كأنه النتائج الوضحي لعدم الاتصال هذا ولغياب الضبط الذي ينجم عنه . يمكن أن نجد هنا الكثير من الادلة الإضافية على سند قضية الثنائية والانقطاع : نظام خاص ( تنفيذية ) - نظام رسمي ( معايرة ) .

إلا أن تمحيصاً أكثر تنبها يبين أن نظرية الثنائية لا تتفق تماماً مع الملاحظات الاحداث ماكون .

حقاً ، يغدو النظام النقدي الدولي نظاماً مصرفياً خاصاً إلا أنه يكفله الصندوق النقدي الدولي والمصارف المركزية للبلدان الرئيسية وبين مراكز القرارات هذه ، والمقرات الكبيرة للسلطة التي هي الصندوق النقدي الدولي والمصارف المركزية للبلدان الاقوى والمصارف الخاصة عبر القومية ، ينزع الامر نحو قيام مشاركة ، وتكلمية ادوار وثيقة للغاية .

ولا تملك في الواقع المصارف الخاصة التي تنشئ حالياً الاساسي من وسائل الدفع صلاحية لتفرض سياسات الاصلاح المالي على البلدان المدينة . والحال ان هذه السياسات ، بالنسبة للمصارف ، ضرورية من اجل متبعة فعاليتها .

من هنا تنتج تكلمية الادوار النسبية هذه التي ، في رأينا ، تتأكد على نحو اوضح فلووض .

حقا تكون لتحويلات رؤوس الاموال العامة ( نمط ضروب « ائتمان » )  
الصندوق النقدي الدولي وظيفة تقديم دعم مالي مباشر لكن ايضا وعلى  
الاخص ان يؤمن بتنفيذ معايير السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية  
المخصصة للابقاء على قدرة المقترضين على الدفع او ترميمها .

على هذا النحو تنزع الى التكون تدريجيا بنية تقنية مالية عبر قومية  
تتصف بتشابك السلطات النقدية لهذه الفئة الثلاث من الفاعلين ويمكن  
اختبار صلاح هذه الفرضية اختباريا بالدراسة احصائيا للتلازم بين  
التوزيع الجغرافي لضروب الائتمان التي توزعها المؤسسات المالية الدولية  
من جهة وضروب الائتمان المصرفية من جهة اخرى والنظام الذي  
تتدخل فيه .

مذ ذاك ، بخلاف المظاهر ، ان يكون هناك اذن انشراح للنظام  
النقدي الدولي بين قسمين مستقلين او حتى متزاحمين بالعكس نشاهد  
حاليا ديناميكية ، قد بينا انها ليست اساسا من طبيعة نقدية تضيق  
النظام النقدي الدولي بشموليته وتبعث الاضطراب في تنظيمه وطبيعته :  
اذ ان « التحول الى شان خاص » Privatisation لا يجري على  
حساب ولا بالاستقلال عن السلطات الوطنية والدولية بل معها ،  
ومستندا الى هذه المراجع . ان المنطق الذي يقود الى اقامة  
« International Banking Facilities » « تسهيلات مصرفية دولية »  
في إطار سياسة فك التقييد الامريكية ( في منظور خارجي في النهاية ) لهي  
بيان صالح على ذلك مثلما الطريقة التي حلت فيها « القضية »  
المكسيكية .

ان الازمة الاقتصادية والنقدية الحالية ، مثل جميع الازمات  
الكبرى التي سبقتها ، تستحق اذن تمام الاستحقاق معناها الاشتقاقي  
معنى الخيار ، القرار في اللحظة الفاصلة . اتنا الان على مفترق الطرق .  
والازمة برهة في تحول مضى وطويل انها مولدة لتنظيم اقتصادي ونقدي  
جديد على المستوى العالمي الا اتنا لا نستشف منه بعد سوى بضعة عناصر  
متفرقة . واحد هذه العناصر يمثل في تكوين بنية تقنية مالية عبر قومية .

فمن خلال تصدع نظام بريتون وودز النقدي القديم ، حسب سير  
الازمة حتى في مراحلها الاكثر حدة تبرز بداية ما قد يمكن أن يكون حقا  
نظام النقد النقدي المبني على تقارب السلطات الخاصة عبر القومية  
مع السلطات الوطنية والدولية وربما في المستقبل على اندماجها .

### ٤ - الخلاصة

ذهابا الى الاساسي ، نقترح ان نعتبر على وجه التزام والتلازم  
ان الازمة المعاصرة :

- نتيجة ، على صعيد علاقات السلطة ، للتغيرات الحادثة في الترتب  
بين القوى الكبيرة وبالتالي ، نتيجة ازمة سلطة او سيادة ، يكون النقد  
فيها ، وهو وسيلة قهر بنيوي مؤسسي ، اداة ممتازة .

- سيورة متناقضة من الهدم وإعادة البناء ، من التصدع وإعادة  
التنظيم ..

في الواقع ان عدة تحولات طرأت على العلاقات النقدية الدولية ،  
تشهد ، كما رأينا ، على قدرة النظام النقدي الدولي على التنظيم -  
انذاتي ، أي قدرته على ملائمة بنياته وسير عمله مع تبدلات بيئته . هذه  
على سبيل المثال ، حال التوالد « العفوي » في الظاهر للنقد القطع -  
الاوروبي . فالبناء التدريجي لبنية - تقنية مالية هبر قومية هو سيورة  
من الطبيعة ذاتها . لهذا ، لا تكون اقلته مخططة ولا بأية صورة . ولن  
يكون النتيجة ، المقررة مرة وإلى الابد ، مؤتمر دولي ومخيلة خبراء  
أو بناء مشاريع اصلاح ، بل النتاج الثانوي لضروب انتزاع سير العمل  
أو على الاصح النتاج الثانوي لازمة النظام النقدي .

هل تدهش هذه الفكرة ! فما تعبر مع ذلك عنه ليس بالجديد  
حقا لو لم يكن نظام بريتون وودز النقدي « وليد » فوضى سنوات  
الثلاثينات ؟



# الفهرس

|     |   |
|-----|---|
| ٥   | الاقتصاد والتنمية والمجتمع                      |
| ٧   | فرانسوا بيرو ، الاقتصادي والسلطة : اولى التنمية |
| ٢٥  | راس المال المالي ، الانتاج ، المديونية          |
| ٤٩  | المديونية ، بنى التمويل ، بنى الإنتاج           |
| ٧١  | التمويل غير المستقر والتجديدات الكبيرة          |
| ٩١  | المال ، الانتاج ، المديونية ، سياسات الاصلاح    |
| ١٠١ | ازمة النظام النقدي الدولي : جذورها ورماتها      |
| ١١٧ | الفهرس  |





۱۹۸۸/۱۲/۱۵ ۲...





ان اختلال التوازن في الاقتصاد العالمي هو الرحم  
الذي تتكون فيه الازمات الاقتصادية . ويبدو انه  
صار في نهاية هذا القرن امرا مزمنا . مما يدل على  
ان خلا ما يعطل حركة عرض رؤوس الاموال وطلبها  
في الاسواق العالمية ، ومعها عملية التنمية ، كما انه  
يراكم الديون لدى الامم المتخلفة ، فما هو هذا  
الخلل ؟ ذلكم هو السؤال الذي كرس فرنسوا بيرو  
للإجابة عنه شطرا كبيرا من فعاليته العلمية في  
السنوات الأخيرة من حياته .

فهنا الكتاب الذي وضعه هو والاقتصاديون  
الذين التفوا حوله ، محاولة لعرض هذه المشكلة  
بشكل يضعها في متناول المثقف غير المختص دون ان  
يخل بعلميتها .